

المقالات السياسية

الدكتور
عبد اللطيف جمال رشيد

الطبعة الأولى
بغداد - ٢٠١٨

دار الحكمة
لنشر

اسم العمل : المقالات السياسية
تأليف: الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد
© جميع الحقوق محفوظة للكاتب

لا يسمح بإعادة طبع هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي وسيلة من الوسائل سواءً تصويرية أم إلكترونية أم ميكانيكية، بها في ذلك النسخ الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو سواها، وحفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطي من الناشر.

يمنع التصوير أو تحميل أو توزيع الكتاب إلكترونياً أو التسهيل لذلك بأي شكل من الأشكال دون موافقة الناشر.
يرجى الاستحصال على النسخ الإلكترونية المصرح بها من قبل الناشر فقط، وعدم المشاركة في قرصنة المواد الإلكترونية المحمية بموجب حقوق النشر أو التشجيع لها.
نقدر دعمكم لحقوق المؤلف.
القرصنة الإلكترونية جريمة يُعاقب عليها القانون، لا تكن مجرماً.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي دار الحكمة للطباعة والنشر.

دار الحكمة – لندن

الطبعة الأولى : بغداد 2018

ISBN : 978-9933-590-04-8

الإخراج الفني : علي حجازي



DAR ALHIKMA
Publishing & Distribution

88 Chalfon Street, London NW1 1HJ Tet:44 (0) 20 7383 4037 44 (0) 20 7383 0116

E-Mail: hikma_uk@yahoo.co.uk Website: www.hikma.co.uk

الإهداء

إلى شُهَداءِ العِراقِ، مِمَّنْ ارْتَقَتْ أَرْواحُهُمْ عَاليًا مِنْ أَجْلِ الحُرِّيَّةِ
والدِّيمقِراطِيةِ وَحُقوقِ الإنسانِ..
وَتَحِيَّةً إلى الشُّهداءِ الكُرْدِ الَّذينَ صَحَّحُوا مِنْ أَجْلِ الدِّفاعِ عَنِ الحُقوقِ
المَشْرُوعَةِ لِشَعْبِ كُرْدِستانِ.

المقدمة

تغطي المقالات الواردة في هذا الكتاب مساحة زمنية واسعة ترجع إلى أكثر من ربع قرن؛ أي منذ أيام معارضة النظام الديكتاتوري، وبطبيعة الحال كان هناك تفاوت في تواريخ نشر معظمهما؛ نتيجة الانقطاع عن الكتابة؛ بسبب ظروف العمل الحكومي، وما يترتب عليه من مسؤولية، لا يكاد يتبقى معها الوقت الكافي لكتابات أخرى.

ومن هذه المقالات، ما هو مكتوب باللغتين العربية والكردية، وقد نشرت في مختلف الصحف العراقية والكردية وإعلام الاتحاد الوطني الكرديستاني. وقد طلب مني بعض الأصدقاء، والمهتمين بالشأن العام، أن أقوم بجمع المنشور باللغة العربية في كتاب وتوزيعه؛ خصوصاً مع بقاء الوضع السياسي على ما هو عليه وعدم حل مشكلات البلاد الرئيسة؛ إذ تناولت المقالات بالتشخيص وطرح الحلول، أغلب المفاصل الحيوية في بناء المجتمع، والمعرفلات التي فاقمت تأخر التنمية والبناء؛ كالتقصير في تشريع القوانين، والتلكؤ في تقديم أبسط الخدمات، أو إصرار بعض الكتل السياسية والكثير من المسؤولين على الاهتمام بمصالحهم الحزبية والشخصية، دون مراعاة مطالبات الجماهير الملحة، في النهوض وتطوير البلد وانتشاله من واقعه المتردي. ومع أننا تجاوزنا ما عانيناه جميعاً من مآسي الارهاب والتفرقة وأخيراً أزمة الإفتاء؛ إلا أن مسؤولية الحل كانت - ولا تزال - تقع على عاتق الجميع سواء في حكومة الإقليم أو الحكومة

الاتحادية، وحل المشكلات السياسية هو وارد دائماً وغير مستحيل؛ إذا ما تم اعتماد نهج الحوار الوطني الهادئ والمفاوضات الجدية بين مختلف الأطراف السياسية؛ فالعراق لا يعاني من الكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين أو قلة الموارد مع عدد كبير من السكان لكي نقول أن الحلم بوطن متعافٍ مستقر وقوي لا يمكن أن يجد طريقاً للتحقيق. بل على العكس، يتمتع العراق بغنى في موارده الطبيعية والمناخ الملائم والموارد البشرية، وما ينقصه فقط هو إدارة سليمة مخلصه وكفاءة كي تدير البلد بشكل مهني يمكن معه أن يتنعم الشعب فيه بالفاهية بمستوى لا يقل عن الدول المستقرة وأن نصل بالخدمات الى مصاف الدول المتقدمة. وللأسف الشديد، معظم مشكلاتنا هي من السياسيين أنفسهم، وحلولها سهلة وفي متناول اليد، ولكن المشكلة الأكبر، هي أن بعضاً من القادة السياسيين، يكون مستوى انتائمهم الى العراق أقل بكثير من مستوى أنتائمهم الى غير العراق، وتصرفاتهم بثروات الشعب غير مسؤولة وفيها الكثير من التعدي على ميزانية الدولة ووارداتها، متتهكين القوانين النافذة والتشريعات المعمول بها في التصدي للفساد والحد من سطوة المتنفذين الحزبيين.

إنّ الدول المتقدمة تتوجّه في عالم اليوم، الى إلغاء المسافة التقليدية بين الحاكم والمحكوم؛ إذ أن الشعوب المتطورة تفرض إرادتها على حكامها، وترفض هيمنة الحكام على مقدراتها ومصيرها، والحكومة هي في خدمة الشعب وليس بالعكس كما يحصل عندنا؛ حيث يكون صنع القرار بيد شخص واحد أو مجموعة أشخاص بدون الرجوع او التشاور مع مندوبي الشعب، حتى وصل الحال الى قطع رواتب وأرزاق الناس في إقليم كردستان لفترة طويلة.

هذا باختصار بعض ما حاولتُ مناقشته في المقالات، وأن أجلب انتباه المسؤولين الى ما أثبتته من ملاحظات وحلول لمعالجة الأزمات التي تعصف بنا بين حين وآخر. ولكن - مع شديد الأسف - المشكلات باقية كما هي، ولا يبدو أن لدى الجهات الرسمية أية رؤية واضحة لتحسين الوضع العام. إن ما كتبه من مقالات هو - على الأقل - تسجيل موقف من القضايا الادارية والاقتصادية والسياسية التي مرّ بها البلد. وفي هذا الصدد تحديداً، وأعني الجانب السياسي، قمت بإضافة بعض المقالات بالجوانب الفنية التي تتحدث عن علاقاتنا مع دول الجوار فيما يتعلق بالموارد المائية والطاقة، والاتفاقات القانونية التي كانت يجب أن تبرم؛ من أجل ضمان حصة عادلة من المياه للعراق. كما أن الملاحظات والانتقادات التي ثبتها في جميع المقالات، هو من أجل المصلحة العامة وتحسين موقع العراق بين دول العالم والنهوض بوضع أبنائه المعيشي والتعليمي والصحي، فأنا من المؤمنين بأن الشعب العراقي بكافة قومياته وأديانه ومذاهبه يستحقّ وضعاً أفضل بكثير مما هو عليه الآن.

إنتخابات مجلس النواب ٢٠١٨

د. عبد اللطيف جمال رشيد

٢٧ آيار ٢٠١٨

إنتهت قبل أيام العملية الانتخابية في عموم مناطق العراق لانتخاب ٣٢٩ ممثلاً لأبناء الشعب في مجلس النواب القادم، وتمّ إعلان النتائج النهائية للكتل والإئتلافات السياسية الفائزة وأسماء الذين حازوا على المقاعد النيابية للدورة البرلمانية القادمة والتي ستمتد لأربع سنوات تشريعية، ويجب علينا إنتظار نتائج الطعون والشكاوى المقدمة الى مجلس المفوضين كي نحصل بعدها على النتائج النهائية المصادق عليها رسمياً من قبل رئيس الجمهورية. وعلى الرغم من كثرة الملاحظات التي سجلت خلال المدة المنصرمة إلا أنّ الشيء اللافت كان في ضعف حملات ترويج البرامج السياسية، ربما لعدم وجودها أساساً عند بعض القوائم الانتخابية؛ ما يعني عدم وضوح الالتزامات المترتبة على المترشحين في حال وصولهم الى مجلس النواب. فإنّ أغلب ما شهدناه هو اعلانات كثيرة لأحزاب وقوائم وكتل سياسية، وصور لمترشحين بأحجام مختلفة لا حصر ولا عدّها، انتشرت في الجزرات الوسطية للشوارع واتشحت بها الحيطان والأبنية والساحات العامة.

إن تقدّم ما قرب من سبعة آلاف الى الترشيح الى الانتخابات النيابية جعل مهمة المواطن صعبة في تمييز الأصلح فيما بينهم؛ خاصة مع عدم وجود برامج إنتخابية لدى الجميع كما أسلفنا، فضلاً عن أن أكثر المتقدمين من غير المعروفين للناخب. وعلى الرغم مع وجود هذه المآخذ على مجمل العملية

الانتخابية، إلا أنه يوجد هناك أمران مهمان لا بدّ من الإشادة بهما، وهما:
 ١- أن الانتخابات جرت في موعدها المحدّد لها من قبل الحكومة، وهو أمر محل تقدير من قبل أغلب الاطراف السياسية في العراق والمهتمين بالشأن العراقي من دول العالم؛ إذ إن الإلتزام بالتوقيتات الدستورية بحد ذاته، هو مكسب ديمقراطي، يضمن المسار الصحيح الذي تمثي عليه البلاد، من خلال التبادل السلمي للسلطة، وعدم إستئثار القائمين عليها، وهو ما يعزز فرص تحقيق النمو والإزدهار في المستقبل.

٢- الدور اللافت للاعلام الحر المفتوح؛ الذي قامت به مختلف وسائل الاعلام، على الرغم من نقص المقابلات واللقاءات في الصحف، إلا أن حرية التعبير كانت حاضرة، وإن لم يُحسن استخدامها في بعض الأحيان وللأسف الشديد.

والآن وبعد أن وضعت الانتخابات نتائجها، أصبح من الضروري العمل على تشكيل حكومة وطنية تجمع ما بين الاطراف السياسية، حكومة لا تقصي احداً. وما هو مطلوب في هذه الفترة هو التعاون والتنسيق بين الكتل السياسية؛ من أجل تحقيق برنامج وطني موحد، يعمل على تحقيق الأمن والاستقرار في البلاد؛ عن طريق جيش وطني وعدم إفساح المجال للإرهاب وحصر السلاح بيد الدولة. والقيام بخطوات تشريعية عاجلة من أجل تحسين الحالة المعيشية للمواطنين وتقديم الخدمات وتنويع اقتصاد البلد، وعدم الاعتماد فقط على الموارد المالية المتحققة عن تصدير النفط. إن تشجيع الصناعة الوطنية والزراعة وتشريع القوانين الضرورية وأهمها: قانون النفط والغاز بشكل تفصيلي، سيمكن معه تحقيق الرفاهية لأبناء الشعب وضمان حقوق الأجيال القادمة.

وينبغي القيام بهذه المهمة بالتزامن مع تشجيع القطاع الخاص ودعمه بغية تخفيف الضغط عن ميزانية الدولة والاهتمام بتقوية مؤسساتها والعمل على التمييز بين الصلاحيات السياسية والإدارية في الحكم ومحاربة الفساد وتقليل امتيازات المسؤولين.

يجب أن يكون ضمن برنامج الحكومة القادم تحسين العلاقة بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية وحل الخلافات وتعزيز الفدرالية وتوسيع صلاحيات المحافظات. وهو كذلك واجب الاطراف السياسية الكردية؛ من أجل طي صفحة الخلافات الداخلية وللأبد، كم أن من واجب الأحزاب الكردية صياغة برنامج موحد لحل المشكلات والدفاع عن المصالح الوطنية والقومية وعدم الانجرار نحو المصالح الحزبية والفئوية. ينبغي التركيز على إيجاد معادلة عملية لتنظيم واردات النفط بشكل معلى ويتم تحسين الإدارة في مختلف مفاصل الحكومة، وأن تكون الشفافية هي الأساس في اتخاذ القرارات البرلمانية المهمة بشكل يرتقي الى حجم المسؤولية التي تقع عاتقهم، وبالشكل الذي يستحقه أبناء إقليم كردستان وكل شعب العراق.

الاتحاد الوطني الكردستاني .. مسببات الأزمة وسبيل الحل

د. عبد اللطيف جمال رشيد

آذار ٢٠١٨

تمرّ الأحزاب والحركات السياسية بمراحل قوة وضعف خلال مسيرتها الساعية الى تحقيق المبادئ التي من أجلها تشكلت تلك الأحزاب والحركات، وسواءً ذلك في فترة المعارضة أو في فترة الحكم. وهذا التآرجح - إن جاز التعبير - هو أمرٌ طبيعي، إذا ما تمّ في ظل ظروفه الموضوعية. وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني ليس بدعاً من هذا، وهو يمرّ بفترة عصيبة حقيقية؛ إذ من المفروض أنّه يتحوّل من حركة ثورية الى مسهم فعّال في بناء دولة المؤسسات. ولكن ما هو غير طبيعي بالنسبة إليه، الظروف التي أدّت الى الحالة التي عليها الحزب اليوم. لقد أثر غياب فخامة الرئيس مام جلال بشكل واضح للجميع على مسار الحياة السياسية في العراق عموماً وكردستان على وجه الخصوص، وهو غياب يصعب تعويضه. وقد توقّعنا أن تضطرب الأمور بعد رحيل مام جلال وفراغ منصبه كأمين عام للحزب. وكنا نخمّن أن أكبر الضربات التي يمكن أن يتلقاها الحزب ستأتي من خارجه، وإذا ما أتت من داخل الحزب ستكون بسبب ضعف وعدم كفاءة قياداته. ولكن وللأسف الشديد ما لم نكن نتوقعه أن تأتي محاولات إضعاف الموقف السياسي للحزب من بعض القيادات القديمة، وخاصة من المكتب السياسي. تصرفات ومواقف هؤلاء لم تعد كما كانت زمن مام جلال، ومحاولاتهم في توجيه الضربات السياسية الى الاتحاد من أجل إضعافه، وصلت عند بعضهم الى حد الانشقاق عنه.

إن المبادئ التي تأسس على وفقها حزب الاتحاد الوطني الكردستاني هي مبادئ سامية، وكان يفترض بالجميع أن يجتمعوا حولها وأن يدفعوا بها الى الأمام. كذلك كان من المفترض إستبعاد مَنْ تخلَّى عن مبادئه وأصبح عائقاً أمام تطبيقها؛ وخصوصاً القيادات المسبّبة للمشكلات الداخلية. ولا سبيل الى حل المشكلات الراهنة؛ إلا بعقد مؤتمر عام وحسب النظام الداخلي؛ لأنّ عدم انعقاد المؤتمر سيؤدّي الى أن تفقد قيادته شرعيتها، وكذلك من أجل أن يخرج الاتحاد الوطني من هذه الأزمة بقيادة جماعية موحّدة وبرنامج كامل يستوعب المشكلات القائمة، بعيداً عن أي مطامع شخصية أو طموحات فردية، لخوض الانتخابات في الاقليم والعراق، بهدف تشكيل حكومة للاقليم قادرة على استيعاب المشكلات وايجاد الحلول الناجعة لها؛ من خلال توفير الأمن وتقديم خدمات التعليم والصحة وتنشيط عجلة التنمية ورفع المستوى المعاشي للمواطن الكردستاني. ولكن وللأسف الشديد ما لاحظناه أنّ معظم القوائم الانتخابية لم تقدم برنامجاً واضحاً يشرح أهدافها لما تريد تحقيقه بعد أن تظهر نتائج الانتخابات، بل أنّ قسماً من هذه القوائم تشكّلت منذ فترة قصيرة وعلى عجل، ما يؤكّد فرضية أنّ أغلبها لا يمتلك برنامجاً محدّداً وواضح المعالم.

كمهتهم وحريص على استمرار الدور القيادي لحزب الاتحاد الوطني وسياسته على الصعيدين الوطني والدولي وخاصة في المرحلة الراهنة الحساسة، أرى أن انعقاد المؤتمر العام للحزب لتشكيل قيادة سياسية جديدة كفوءة لتنفيذ البرنامج الأساسي للحزب، هي الطريق السليم الذي يجب أن يسلكه الاتحاد كي يتعافى مما أصابه من أبنائه. وأن يعقد إستثنائياً وبأسرع وقت ممكن وبحضور الجميع، قيادة الحزب بما فيهم المكتب السياسي (من

غير الاعضاء الذين تركوا العمل) والمجلس الوطني بالإضافة الى ممثلين عن فروع ومكاتب الحزب والكوادر المتقدمة وكذلك ممثلي الحزب في برلمان الإقليم وبرلمان المركز، والشخصيات الكفوءة والمخلصة في الاتحاد الوطني من أعضائه القدامى. وأن يقوم المؤتمر بتشكيل قيادة سياسية جديدة تتألف من ٢٠ الى ٣٠ عضو تتوزع عليها المسؤوليات الحزبية بشكل دوري داخل القيادة الجديدة.

إنّ الوضع السياسي في كردستان سيء؛ نتيجة الأخطاء السياسية المتكررة من حكومة الاقليم والتي سببت الكثير من المشكلات مع الحكومة الاتحادية، وهي مشكلات يلام فيها الطرفان؛ إذ أسهما في تراكمها لتترك دون معالجة جذرية. كما أنّ عدم دفع الرواتب «المزمن» لموظفي الاقليم، فضلاً عن انعدام الخدمات، هي بعض الأسباب لهذا الوضع المتردّي. ويجب على أي حكومة ترتكب أخطاء مثل أخطاء حكومة الاقليم، فسح المجال أمام الآخرين كي يقوموا بدورهم. ويفترض بالقيادة الكردية خاصة قيادة الاتحاد الوطني أن تقوم بمطالبة القادة السياسيين المسؤولين عن تشكيل حكومة الاقليم تجديداً نفسها بالكوادر الكفوءة والمخلصة بعد سلسلة النتائج السلبية التي حصلت بعد الاستفتاء.

إستحقاقات مرحلة ما بعد الاستفتاء

د. عبد اللطيف جمال رشيد

١٠ آذار ٢٠١٨

تجاوزنا مرحلة الاستفتاء وأصبحت وراء ظهورنا، ودخلنا في فترة الانتخابات التشريعية المزمع عقدها في آيار القادم، وهي مرحلة تفرض علينا جميعا التفكير والسعي الحثيث لايجاد علاقات متوازنة بين مختلف أطياف الشعب العراقي، خصوصاً بعد مختلف التدايعات التي شهدتها إقليم كردستان وعلى جميع الأصعدة بعد يوم ٢٥ أيلول الماضي.

صحيح أن الإستفتاء هو حق مشروع للشعب الكردي كما لغيره من الشعوب، وكان مؤيداً من قبل الجماهير الكردية، ولكن المشكلة كانت تكمن في الآليات والظروف الموضوعية التي كان ينبغي أن تتوفر لإتمامه، وقد نبهنا إلى هذا الأمر المهم في مقال سابق نشرناه قبل إجرائه بنحو شهرين وقلنا في حينه «لا ينبغي إضاعة فرصة تاريخية أخرى بدون أخذ الأسباب الضامنة للوصول الى ما يتمناه الشعب الكردي منذ أمدٍ بعيد لمجرد تحقيق أمجاد حزبية أو طموحات شخصية لفرد أو مجموعة على حساب شعب كردستان وحلمه المشروع». ولكن حصل الذي حصل، وأدّت القرارات الفردية لبعض القوى السياسية الى ما نحن عليه اليوم من ضياع شبه تام لحقوق شعب كردستان وتراجع الثقل الكردي في الساحة العراقية. وأشارنا في مرّاتٍ سابقة كذلك الى أن هذه الحقوق هي مستغلّة من قبل أطراف في حكومة الاقليم وبعض الاحزاب السياسية ولم يتنعم بها الشعب الكردي كما ينبغي.

وللأسف الشديد ما زالت نفس هذه الاطراف تعمل على أن تبقى كثير من الأمور معلقةً مثل واردات النفط وانعدام الشفافية والتصل من تنفيذ المادة ١٤٠ الدستورية وعدم انتخاب مجلس محافظة لكروك لسنوات عديدة واستغلال ظروف المدينة من قبل بعض الشخصيات السياسية، وقطع الرواتب وسحب أموال التجار والمصارف المحلية والخارجية، فضلاً عن تقييد حرية القضاء والصحافة والمهجوم على الاعلاميين والشخصيات التي تنادي بالشفافية .. كل هذا أدى الى ضغط اقتصادي واجتماعي ونفسي كبير على الشعب الكردي وأساءت الى سمعة الإقليم.

يقع اللوم على جميع الأطراف السياسية سواء في الإقليم أو في العراق؛ لإفساحهم المجال لكثير من الشخصيات في القيام بالأعمال غير القانونية وترك المجال لهم كل هذه المدة الطويلة. وقد كان الأولى بالحكومة الاتحادية «المركزية» اتخاذ الاجراءات التي من شأنها أن تردع الفاسدين وسالبي حقوق الناس، ولكن الوجوه بقت هي نفسها، والأمور بقت بيد نفس الأشخاص المسيئين لهذه الفوضى العارمة.

كان من المفترض بعد انتهاء مرحلة الاستفتاء أن يكون تجاوب الحكومة الاتحادية مع مطالبات الناس المشروعة بجدية أكبر وبوتيرة أكثر سرعةً، تتناسب مع ما يمرّ به الشعب الذي قطعت الرواتب عن معظمه ومنذ شهور عديدة، وما سببه ذلك من معاناة حقيقية لشرائح كبيرة من المجتمع، خصوصاً وأن ذريعة «الإنفصال» قد انتهت، وأصبحنا في وقت يحتم على أصحاب القرار التفكير بجدية أكبر في إستحقاقات هذه المرحلة التاريخية المهمة في شكل ونوع العلاقة بين الحكومة الاتحادية والإقليم.

نحن اليوم فعلاً في مرحلة أسوأ مما كنا نتوقعه، وقوائم الإنتخابات بشكلها الحالي لا تؤثر على تفاؤل مرجو في المستقبل، وخاصة في إقليم كردستان وكر كوك، وقد بدأت الصراعات الشخصية والمادية داخل الأحزاب الكردية والمسؤولين الحكوميين. وسيكون المستقبل أكثر سوءاً إذا ما لم يتم محاسبة الفاسدين وبكل وضوح، لأن يترك الفاسدون ليكونوا هم من يحاسب الفاسدين! يجب أن يتم إفراز قيادات مسؤولة جديدة ونظيفة من خلال عقد مؤتمرات للأحزاب وهذه مهمة وطنية ملحة وضرورية، وبغير هذا ستكون الأمور أخطر وأصعب على الشعب الكردي.

ويجب على الحكومة الاتحادية أن تقوم بالدفاع عن حقوق العراقيين جميعاً والكردي منهم، واحترام هذه الحقوق حسب الدستور. وإذا تطلب الأمر إجراء بعض التعديلات على الدستور من أجل توطيد التوافق الوطني بين العراقيين، فليكن. يجب عدم استغلال أخطاء المسؤولين لمعاقبة الشعب الكردي، وإنهاء الحصار على الجماهير في إقليم كردستان ودفع رواتب الموظفين؛ خصوصاً بعد انتهاء الحرب مع داعش وانتعاش أسعار النفط مما لا يبقى معه أي مبرر لاستمرار مثل هكذا سياسات.

إن العمل الوطني الحقيقي هو الضامن الأكيد لحقوق العراقيين جميعاً دون تمييز، وهو ما يجعلنا نؤكد ضرورة قيام الحكومة الاتحادية والبرلمان بالعمل على النقاط التالية - وسواها كثير - التي تشكل في رأينا اللبنة الأساسية في بناء مشروع وطني يساهم في توطيد دولة المؤسسات التي نطمح إليها جميعاً، دون أن تقصي أحداً أو تضيّع حقوق أي من مكونات الشعب العراقي:

- وضع خطة فنية جديدة لتشكيل جيش عراقي وطني حسب معايير الكفاءة والمهنية والنزاهة؛ يعمل على حماية أمن العراق في كافة أنحاءه.

- تشريع قانون تفصيلي للنفط والغاز (Hydrocarbon) يوضع من قبل متخصصين لمصلحة الشعب العراقي وحسب الدستور، وإناطة عمل المؤسسات النفطية بيد ذوي الإختصاصات الفنية والإقتصادية حصراً وعدم ترك القرارات الخاصة بهذا الحقل المهم للأحزاب السياسية التي دائماً ما يستغلونها لمصالحهم الفئوية.

- الشروع بتقوية المؤسسات الحكومية والاعتماد على النزihin من الكفاءات والحد من سطوة الاحزاب السياسية على مقدرات الدولة، ومحاربة الفساد الذي يجب أن يتحول من مرحلة الشعارات الى مرحلة التنفيذ الفعلي وعلى مختلف الأصعدة بدءاً من سوء الأداء الى الإستغلال الوظيفي وليس انتهاءً بهدر أموال الشعب.

- العمل على ان تكون الانتخابات القادمة شفافة وأن يتم فسح المجال أمام القدرات الكفوءة والمخلصة لتحمل المسؤولية في بناء البلد، وهنا نستغرب عدم تقديم أي من الاطراف السياسية برنامجها الإنتخابي، كما أننا نلاحظ الدفع بالشخصيات المحسوبة على بعض القيادات أو الاحزاب فقط لملء الفراغ وليس لمصلحة البلد.

لن تتمكن حكومة الاقليم بوضعها الحالي من القيام بدورها كسلطة قانونية أو فعلية؛ بسبب سيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني عليها. وقيام بعض الاحزاب المشاركة في الحكومة بسحب يد وزرائها من الائتلاف. وكذلك عدم حضور معظم الوزراء في مكاتبتهم لمباشرة مهامهم. وتفيد بعض المعلومات بأن هناك وزراء ممن تسنموا حقائب حساسة ليسوا موجودين لا في أربيل ولا في بغداد ولفترات طويلة.

يحدث هذا في ظل أجواء من (التخادم السياسي) بين المتطرفين الحزبيين

في السلطين، ببغداد وأربيل. فكلُّ منها يفكّر بأنّ المزيد من التشدّد ضد الطرف الآخر يساعده ويستفيد منه انتخابياً، وبهذا فإنّ المتطرفين يخدمون بعضهم البعض على حساب معاناة الملايين من الكرد، وعلى حساب البناء الوطني للسلطة في العراق.

إستفتاء ٢٥ أيلول والحلم الكردي

د. عبد اللطيف جمال رشيد

١ آب ٢٠١٧

يعلمنا التاريخ أن الفرص السياسية عادةً ما توافي الشعوب في ظروف معينة ومفصلية يمكن الإستفادة منها في خلق مجتمعات ودول يكون لها دور وتأثير في حركة التاريخ. ولكن المشكلة العسيرة في هذه الفرص أنها لا تأتي بوتيرة ملائمة أو متساوقة مع إرادات ونهضة هذه الشعوب أو قدرتها في التعبير عن ذاتها. بل قد تأتي أحياناً بعد أن سلبت منها الإرادة أو أختطف منها القرار المصيري.

يصدق ما تقدم على حال الشعب العراقي وعلى الكرد تحديداً؛ فقد أضاعت أو ضيّعت - وللأسف الشديد- العديد من الفرص التاريخية التي مرت خلال فترات عدة من الزمن.

نعم، لقد استفاد الكرد من فرصة تغيير نظام الحكم في العراق. وتجلّى ذلك في كتابة وتثبيت الدستور، إضافة الى الشراكة في الحكم وفي أجهزة الدولة التنفيذية والتشريعية وأخذ مسؤوليات كبرى بما فيها رئاسة الجمهورية، فضلاً عن إعمار المناطق الكردية وتطويرها الى المستوى الذي أصبحت عليه اليوم. نعم لقد إستفدنا من تحول العراق من بلد دكتاتوري متعسف الى بلد بنظام ديمقراطي تعددي. وهذه كلها منجزات تحسب للعراق والعراقيين بجميع أطرافهم وقومياتهم. مع هذا لا يجب أن ننسى أو نتناسى وجود

مشكلات سياسية واقتصادية حقيقية تحتاج الى حلول استراتيجية تضطلع بها الدولة العراقية من خلال إقامة إدارة قوية تعمل على تحسين الأوضاع في عموم البلاد، ويمكن القول أن أول وأهم هذه المشكلات محاربة الفساد بكل أشكاله، وهذه مسؤولية الجميع الحكومة والأطراف السياسية، وهي ذات المشكلات المزممة التي يعاني منها إقليم كردستان.

أقول يجب أن نعي بأن ما تحقق من منجزات يمكن أن يذهب أدراج الرياح بسبب أهواء أو رغبات بعض السياسيين. لقد عانينا جميعاً من مآسي الإرهاب وجرائمه ونهاية مجرمي داعش باتت وشيكة. وبداهةً فإن اندحار الإرهاب يعد أيضاً فرصة تاريخية جديدة ينبغي أن نستفيد منها في التوجه نحو الإعمار والتطوير وإقامة المشاريع الاستراتيجية وانتشال العراق من واقعه الإقتصادي المتردي والسير بالبلاد نحو التنمية والبناء. كما ينبغي علينا العمل على ترميم علاقاتنا السياسية الداخلية والخارجية مع محيطنا الإقليمي والدولي.

وقد يرى «البعض» من السياسيين أن في هزيمة الإرهاب فرصة للحصول على مكاسب جديدة أو تحقيق منجزات أكبر من خلال تنظيم استفتاء في إقليم كردستان لتقرير حق المصير. إن تقرير المصير حق لا غبار عليه وهو حق مشروع لا شك في ذلك. ولكن اتخاذ القرار بتحديد يوم للإستفتاء بدون الرجوع الى الشعب، أي الى نواب الشعب وهو برلمان كردستان، هو تأكيد على أن القضية برمتها حزبية لا تستند الى الأصول والقواعد المتعارف عليها في اتخاذ القرارات الكبرى والمصيرية كقرار الإستفتاء ومن ثم الإستقلال، فضلاً عن أن القرار مبهم لدى أغلب فئات الشعب الكردي إن لم نقل جميعها بالإضافة الى بقية الأطراف السياسية العراقية الأخرى. سيما وأن القرار تم

اتخاذها حتى بدون تقديم برنامج يوضح الآليات التي ستطبق عند ظهور نتائج الإستفتاء.

ما يدعو للإستغراب حقاً هو أن الدعوة الى الإستفتاء جرت في فترة تم فيها تعطيل السلطة التشريعية في كردستان من قبل رئاسة الإقليم، وقطع رواتب الناس والتعمية على واردات الإقليم من بيع النفط، إذ لا شفافية ولا محاسبة، ولا شيء سوى قرارات فردية أدت الى عهد متشنج من العلاقات بين حكومة المركز ورئاسة الإقليم، حتى أن الأخيرة باتت تقوم بزيارات خارجية بدون تنسيق او مشاوره مع الأطراف السياسية داخل الإقليم فضلاً عن الاطراف العراقية الأخرى.

نؤكد مرةً أخرى أن الإستفتاء هو حقٌ للشعب الكردي - كما لغيره من الشعوب - في التعبير عن طموحاته المشروعة. ليس هذا محل خلاف. الخلاف هو حول مرجعية اتخاذ هذا القرار، وهو الشعب ونوابه الممثلون في برلمان إقليم كردستان. إذ يفترض أن تكون الإرادة شعبية خالصة وليست حزبية أو فئوية.

إن الأحقية القانونية تعود الى برلمان كردستان وحده لاتخاذ قرار إجراء الإستفتاء بعد دراسة الموضوع مع الأطراف ذات العلاقة. وأن التوافق مع جميع هذه الاطراف والحصول على موافقتها هو السبيل الأمثل لإنجاح تجربة كبيرة وتاريخية كالأستقلال. إذ يجب أن تكون جميع النتائج المترتبة على الإستفتاء في صالح الشعب الكردي وحده من خلال توفير الظروف الموضوعية لتحقيق هدف كبير كهذا. فلا بُدَّ من مشاوره الجهات السياسية في بغداد والإتفاق معها على رسم خارطة طريق واضحة تضمن حقوق الجميع. ولا بُدَّ كذلك من مراعاة موقف الدول المجاورة والمجتمع الدولي.

ممثلو الشعب الكردي هم وحدهم أصحاب الدور الحقيقي في وضع برنامج مدروس وشفاف، تمر من خلاله قضية الإستقلال بمراحلها الطبيعية من الفدرالية الى الكونفدرالية الى الإستقلال التام وفق ظروف سياسية واقتصادية طبيعية وتوافق دولي يشجع ويضمن نجاح التجربة ويمنحها الشرعية والمقبولية من قبل الجميع.

والتسرع في اتخاذ القرارات، كل القرارات وخاصة المصيرية منها قد يأتي بنتائج عكسية وعلى غير ما تشتهي الأنفس. وبدون الاستعداد الكامل من النواحي الاقتصادية وبدون الإستقرار السياسي والأمني وتأييد الجماهير لا يمكن الإقبال على مثل هكذا خطوات مصيرية. والحل يكمن في تفعيل دور نواب الشعب في برلمان كردستان والعودة الى ممارسة واجباتهم في جو ديمقراطي وحر، إضافة الى اعتماد مبدأ الشفافية في الإيرادات المتحصلة عن بيع نفط كردستان والمباشرة بدفع الرواتب المقطوعة من قبل حكومة الاقليم والعمل الجدي على حل المشاكل العالقة بين حكومة الإقليم وحكومة المركز.

لا ينبغي إضاعة فرصة تاريخية أخرى بدون أخذ الأسباب الضامنة للوصول الى ما يتمناه الشعب الكردي منذ أمد بعيد لمجرد تحقيق أمجاد حزبية أو طموحات شخصية لفرد أو مجموعة على حساب شعب كردستان وحلمه المشروع.

من أجل تحسين أوضاعنا الداخلية

د. عبد اللطيف جمال رشيد

تشرين ثاني ٢٠١٦

يمر العراق منذ سقوط النظام السابق بالعديد من الأزمات السياسية والإقتصادية والإدارية والإجتماعية والتي عمت معظم مرافق الحياة، ووصلت الى حالة باتت تهدد مجمل العملية السياسية جرّاء تداعياتها الخطيرة على الأوضاع المعيشية والأمنية للمواطن العراقي. ومن الضروري أن نشير الى بعض الأسباب الأساسية التي أدت الى إستفحال تلك الأزمات وبقائها بلا حلول؛ في مقدمتها مسألة المحاصصة التي بنيت على أساسها العملية السياسية في العراق. فهذا الأسلوب الفاشل بإدارة الدولة تحت ذريعة تحقيق التوافق الوطني، أفرز الفرقة بدل التوافق بين المكونات العراقية، فالصراع على السلطة من قبل الذين مثلوا المكونات أدّى الى أن يعمل الكل وفقاً لمصلحة حزبه أو طائفته، وهذا خلق نوعاً من التصادم بينها جرّ معه تدخلات خارجية وإقليمية أثرت على إرادة العراق السياسية، وما زال الصراع تتجاذبه المصالح الإقليمية ما أدى الى انعدام الثقة بين معظم الأطراف السياسية وحال دون إستقرار البلد وبناء نظام ديمقراطي.

من الناحية الإقتصادية ورغم الإمكانيات المادية للعراق كدولة نفطية غنية وزراعية مع كافة الإمكانيات الأخرى، تراجع الوضع الإقتصادي

بنسبة كبيرة؛ بسبب الفساد وعدم وجود خطة اقتصادية مفصلة وواضحة وإدارة جيدة، وهو ما عمَّ أغلب مرافق الدولة، فهدرت مئات المليارات وذهب جزء كبير منها الى جيوب بعض التجار السياسيين وقيادات الأحزاب، وتراجعت مشاريع التنمية الحقيقية والخدمات، وفشلت جهود التحول الإقتصادي، فبات الكثير من المواطنين على عتبة الفقر في واحدة من كبريات الدول النفطية.

أما من الناحية الإدارية فقد كانت إدارة الدولة وفقاً لصيغة المحاصصة التي تم تجميلها بمصطلح التوافق السياسي؛ وهو مصطلح غير موجود على أرض الواقع أدت الى تعيين أشخاص غير مناسبين لإدارة شؤون الدولة الإدارية، وساهم ذلك بتفاقم الفساد الإداري من خلال سيطرة مجموعة من المسؤولين غير المؤهلين لإدارة الدولة مقابل إهمال العناصر الكفوءة رغم حاجة العراق الجديد الى أصحاب الكفاءات والخبرات قبل حاجتها الى قادة ورؤوساء أحزاب وجماعات.

ومن الناحية الإجتماعية، فقد خلف الإرهاب والصراعات الطائفية التي شهدها العراق خلال السنوات الثلاث عشرة السابقة جيشاً من الأرامل واليتامى دون أن تتمكن الدولة من إستيعابهم أو توفير الحياة الكريمة لهم، وأثر الوضع الإقتصادي المتدهور وفشل التنمية على الجانب الإجتماعي في العراق دون التمكن من إيجاد الحلول المناسبة.

كل هذه الإخفاقات وفي شتى المرافق أدى الى زيادة أطماع أعداء العراق والسعي لإفشال العملية الديمقراطية الناشئة من خلال التدخلات السافرة

في شؤون البلد دون رادع قوي من المكونات العراقية التي أصبح قسم منها وللأسف أداة بأيدي اولئك.

وعلى الرغم من تشكيل عدة حكومات وبعناوين مختلفة خلال السنوات الماضية، لكن لحد الآن لم تظهر حكومة قوية قادرة على إدارة شؤون الدولة كما يجب؛ من أجل وضع حد للتدهور الحاصل في مختلف المجالات، فقد كان بعض المسؤولين يراعون مصالح فئة معينة ويعملون على صفقات متبادلة للإستحواذ على الثروة وتمشية الأمور دون الإلتفات الى مصالح الشعب، فأصبحت العلاقات بين بعض القوى السياسية تتحكم بها الصفقات وعقود الشراكة.

فلو أخذنا الثروة النفطية وهي الثروة الكبيرة الرئيسة التي تستند إليها موازنة الدولة، سنجد بأن هناك جهات محددة تتصرف بها. فبالرغم من أن الدستور العراقي ينص على أن النفط هو ملك للشعب العراقي؛ لكن الحكومة المركزية وخلال السنوات الثمان السابقة، غضت الطرف عن عدد من المسؤولين في حكومة إقليم كردستان عن إستحواذ جهة معينة داخل حكومة الإقليم على عمليات تصديره والتصرف بعوائده على مرأى ومسمع من الحكومة الإتحادية التي لظمت جانب الصمت المطبق تجاه هذا الخرق الدستوري الفاضح وبدون علم البرلمان. وإكتفت كرد فعل على هذا التصرف بقطع حصة إقليم كردستان من الموازنة؛ وهذا ما جر كارثة كبرى على الشعب الكردي بإفقاره وقطع رواتبه من دون أن يقدم هذا الإجراء حلاً موقفاً لإستئثار تلك الجهة بالثروة النفطية بكردستان.

إن الحكومة الاتحادية تدرك جيداً بأن بعض الاطراف السياسية في كردستان سوف لن تتخلى عن سياساتها الإنفرادية بمجال تسويق النفط الكردي، وهي تعلم جيداً بأن هذه الأطراف لن تسمح بتسليم نفطها الى بغداد ولا تتصرف به بما يوافق الدستور العراقي، ولذلك فإن المطلوب هو البحث عن بدائل أخرى لحل المشكلات الناجمة عن صراع الإقليم والمركز حول النفط، وأعتقد بأن الحكومة الاتحادية من الممكن لها - إذا تمهت لها الإدارة الجيدة - أن تحل مشكلة النفط مع إقليم كردستان، وبالتالي تحل جزءاً من الأزمة المالية المستفحلة، والتي وصلت الى حد تجويع شرائح مختلفة من الشعب الكردي .

فعلى الرغم من أن الأزمة المعيشية الصعبة وصلت الى بيت كل مواطن في كردستان، وعلى الرغم من مظاهر الإحتجاج واسعة النطاق التي تشهدها مدنها، والتي وصلت الى حد إعلان الإضراب الشامل وتعطيل مصالح الناس، وكذلك توقف عملية التعليم بسبب إضراب المعلمين، وإرتباك أوضاع الأغلبية الغالبة من الموظفين والمواطنين، وعلى الرغم من إستمرار هذه الأزمة المالية لأكثر من سنتين بسبب سياسة النفط المستقلة الفاشلة، فإن المسؤولين الكرد في بغداد وأربيل لم يحركوا ساكناً للقيام بواجباتهم الأساسية في تمثيل الشعب الكردي في المركز؛ فمن صلب واجباتهم أن يدافعوا عن حقوق المواطنين التي نص عليها الدستور العراقي، وكذلك كان واجباً بحث هذه المشكلة مع الرئاسات الثلاث لكي يتم الإسراع بإيجاد الحلول للكارثة المالية في كردستان.. وحتى المسؤولين والوزراء الكرد في الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم - باستثناء بعض النواب - لم يقوموا بواجبهم

الأساس في حل هذه المشكلة ويتحملون بدورهم مسؤولية التدهور الحاصل في الإقليم. فلم يقيم - معظمهم - بأي دور لحث الحكومة الاتحادية على إنهاء الحظر المالي على كردستان، وكأن المناصب التي يحتلونها جاءت لهم هبة من السماء وليس على أساس أصوات الشعب الكردي الذي إختارهم ليدافعوا عن حقوقه الدستورية. وكل ما نسمعه من حين الى آخر هو تصريحات بعض المسؤولين في الإقليم بأنهم مهتمون بمعاونة الشعب الكردي وأن المشاكل المادية سوف تحل بدون أن يقدموا أية تفاصيل أو إبداء الجدية في الموضوع وهي تصريحات لا يتعدى تأثيرها شاشات التلفاز.

مع غياب الدور الكردي لحل الأزمة المالية في كردستان فمن واجب الحكومة الاتحادية أن تراعي مصالحهم وتوفر لهم سبل العيش الكريم والإستفادة من موارد الدولة. فليس معقولاً أن تعاقب السلطة الاتحادية شعب إقليم كردستان بسبب رغبة طرف سياسي معين للإستحواذ على مقدراته، فكما أن لبعض المحافظات غير المنتجة للنفط الحق وكل الحق في الإنتفاع من خيرات البلد وأن يستلم موظفوها رواتبهم الشهرية دون زيادة أو نقصان؛ يحق لمواطني محافظات كردستان أيضاً أن يتنفعوا من أموال الدولة وفقاً للدستور. لنفترض أن حكومة الإقليم لم تتقدم بخطوات لحل مشاكلها العالقة مع بغداد وإمتنعت عن الإلتزام بأي إتفاق نفطي مع الحكومة المركزية كما فعلت لحد الان، فهل يعقل أن يترك مواطنو الإقليم برمتهم أسارى بيد هذه السياسة الإقتصادية القاتلة؟ إن الحكومة الاتحادية تمثل العراق بمجمله، ورئيسه هو رئيس وزراء لجميع محافظات العراق وعليه أن يؤدي دوره وفق الدستور، لا أن يترك مصير شعبه بأكمله تحت يد

حزب واحد أو جهة معينة تتلاعب به، فلا يجوز حصر علاقة المركز بالإقليم بشخص أو زعيم حزب سياسي واحد. بالنسبة لإقليم كردستان الذي يعاني اليوم من أكبر مشكلة اقتصادية بسبب قطع رواتب موظفيها وتوقف حركة أسواقها، يفترض بالحكومة الاتحادية أن تبادر فوراً بمعالجة تلك الأزمة من خلال النقاط التالية:

- إعادة إقرار حصة إقليم كردستان من موازنة الدولة الاتحادية وتأمين رواتب موظفيها وتخصيص الأموال اللازمة لمشاريع الخدمات، وذلك عبر اعتماد الصيغة المقترحة بدفع حصة الإقليم على أساس حصص المحافظات، وتكون هذه الحصة ثابتة على الأقل فيما يتعلق برواتب الموظفين ومشاريع الخدمات الضرورية.

- إستعادة السيطرة على نفط كركوك بإعتبار كركوك مازالت مرتبطة بالحكومة الاتحادية، والتصرف بثروتها النفطية بما يتوافق مع الدستور، وتخصيص جزء من موارد نفط المحافظة لأبنائها ضمن إطار مشروع البترودولار، وتسويق نفط المحافظة عبر الشركات الحكومية الاتحادية.

- تفعيل دور الحكومة الاتحادية في إيجاد الحلول للأزمات السياسية التي يشهدها إقليم كردستان فليس معقولاً أن تتدخل دولة كتركيا في شؤون الإدارة والاقتصاد بالإقليم حتى تتجراً بأن تطالب بدور لها في معركة تحرير الموصل وهو شأن عراقي خالص، وتقف الحكومة الاتحادية المسؤولة وفق الدستور عن جميع أنحاء العراق عاجزة تجاه مسألة كبيرة مثل تعطيل البرلمان الكردستاني. وليس معقولاً أن تقف الحكومة الاتحادية وهي المسؤولة عن تنفيذ الدستور موقف المتفرج الصامت تجاه إتفاق نفطي بين إقليم كردستان

وتركيا والذي يهدر ثروة العراق.. وكان يفترض بالحكومة الاتحادية أن تتدخل بشكل مباشر في مسألة إنتهاء ولاية رئيس الإقليم التي أفرزت مشاكل في كردستان وأوصلها الى حافة الإنهيار، كما كان عليها أن تتدخل عند تعطيل البرلمان وطرد الوزراء، وأن تتدخل لدى المحكمة الاتحادية لحسم الخلافات النفطية ووضع حد لإستثمار جهة معينة بتلك الثروة المملوكة للشعب العراقي.

هذه مجمل الأمور التي يفترض بالقادة العراقيين أن يعيدوا النظر فيها وأن يستعيدوا زمام المبادرة لحل مشاكل البلاد بما فيها مشاكل إقليم كردستان المستفحلة، حتى لا يأتي يوم ينفرط فيه عقد الشراكة والأخوة التي نص عليها الدستور الذي وافق عليه العراقيون بأغليتهم المطلقة.

أزمات تنتج أزمات

د. عبد اللطيف جمال رشيد

تشرين أول ٢٠١٦

لم تبلغ العملية السياسية الجارية في العراق منذ ٢٠٠٣ مستوى من التأزيم بقدر ما تعانيها الآن.

غير خاف على الجميع بأن هناك أزمة سياسية حادة قوامها التنازع على السلطة وفقدان الثقة بين الجميع وغياب التزام جماعي باستراتيجية سياسية واضحة للبلد.

وفي ظل هذه الأزمة نمت واستفحلت أزمات كثيرة أخرى، في مقدمتها الأزمة المالية المتفاقمة ومشكلات الأمن وغياب الخدمات وانعدام التنمية في مختلف حقول الحياة والادارة والاقتصاد وهي نتائج مباشرة لسوء أو انعدام التخطيط في الإدارة السياسية للبلد.

فما هو متاح من ثروات طبيعية كبيرة جرى ويجري اهدارها في غمرة هذه الفوضى الضاربة من الأزمات.

إن الزيادة الحاصلة في انتاج النفط عما كانت عليه، لم يعد لها من قيمة مع فقر الصناعات النفطية من جانب وانخفاض اسعار النفط من جانب مهم آخر. في الواقع فإن هذا الانخفاض أسهم في كشف حجم الخراب الكبير في السياسة النفطية، إن كانت هناك فعلا سياسة نفطية، وكشف المسؤولية عن تغييب التشريعات اللازمة لتطوير قطاع النفط، ناهيك عن تفاقم المشكلات

التي لم تحل بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان وأثرها في خلق مشكلات تعدت المجال النفطي إلى مجالات سياسية واقتصادية كثيرة للعراق ككل وللصلة الواهية بين العاصمة بغداد وأربيل مركز الإقليم، وأفضت الى الحال السيء كما في الإقليم حيث اتخذت إجراءات لا قانونية وغير مسؤولة من قبل حكومة الإقليم بقطع رواتب جميع شرائح المجتمع وسحب الأموال من المصارف وعدم دفع مستحقات المشاريع والخدمات؛ بسبب تعمد تغليب المصلحة الحزبية على مصلحة شعب كردستان وكذلك لانعدام كفاءة حكومة الإقليم وخصوصاً في عدم مراعاة مطالب الجماهير المشروعة واهمال تلبية احتياجاتهم الأساسية، فضلاً عن الإصرار على المضي في سياسة الإبتعاد عن «العمق الاستراتيجي» في بغداد والتقارب من تركيا أردوغان في السنوات الأخيرة تحديداً. وهو ما أدى الى ضعف حكومة الإقليم من النواحي السياسية والاقتصادية والوصول الى خلق حاجز بين المواطنين وبين المسؤولين المصّرّين على اتخاذ القرارات الإنعزالية والسير باتجاه التقليل من دور الحكومة الاتحادية المركزية.

في ضوء ما تقدم، تتأكد القناعة لدينا بأن دور بغداد كمرکز للقرارات مهم جداً لشعب كردستان وعلى مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية.. الخ، كما أننا لاحظنا - ولاحظ الكثيرون- كيف حظيت قرارات الشعب الكردي ومثليه في البرلمان بالاحترام الكامل ولأكثر من عقد من الزمن منذ التغيير ولغاية عام ٢٠١٤، حين بدأت تتغير سياسة الإقليم وتم تصدير النفط بشكل إنفرادي من قبل الحكومة هناك، فقبل هذا التاريخ كنا نتمتع بواردات النفط ضمن الحصة المقررة والتي كانت توجه للخدمات والتنمية في كردستان. وهنا نأمل في حصول تغيير جذري لسياسة

الحكومة في الإقليم والعمل على التنسيق والتعاون مع الحكومة الاتحادية وإيجاد مشتركات من شأنها خدمة الشعب في كل من الإقليم والعراق.

فما لدينا من ثروة نفطية كان يمكن لها حتى مع انخفاض اسعار النفط أن تستمر كعامل قوة للبلد والشعب، وذلك في حال وجود تنمية تصنيعية في المجال النفطي وضبط معقول للتصرف بعائدات النفط وخضوع الجميع لتشريعات عادلة ومتقدمة، وكل ما ذكرته هو مما نفتقد إليه للأسف حتى الآن.

الثروة المائتية هي الأخرى جرى إخراجها من عوامل قوة اقتصاد البلد. السياسة في هذا المجال، حطمت كل شيء؛ مرة بسوء التخطيط والإهمال، ومرة أخرى بفوضى العلاقات الإقليمية التي لم تعد تربح في كل شيء من أجل تحطيم كل فرص التفاهم والسلام في هذه المنطقة.

وفي الواقع فإن الأزمات الاقتصادية العاصفة يجري استخدامها بوجهين؛ فهي مفيدة في تبرير التلكؤ والعجز عن عمل أي شيء في مجال الخدمات والتنمية وحتى تهيئة التشريعات اللازمة لبعضها، وهي من جانب آخر مضرّة ما دامت باتت تدفع بالمشكلات كلها دفعة واحدة إلى السطح لتنفجر بين مختلفين لا يجيدون سوى تنمية الخلافات والصراعات.

المشكلات في العراق من صنع البشر وخلقّت من قبل العراقيين، وأعتقد ان على العراقيين تقبل اللوم على هذا الفشل؛ وعندما أقول العراقيين فأنا أقصد القيادة العراقية المتمثلة بالحكومة والقوى السياسية.

إذا ألقينا نظرة على الوضع المالي العراقي الحالي نرى بأنه لدينا مشاكل في الإقتصاد والمال والخدمات والإعمار والصناعة وحتى ضمن الحياة الإجتماعية هناك مشاكل.

ومن خلال خبرتي وكوني بمنصب حكومي ولتجربتي طوال فترة ثلاثة عشرة عاماً الأخيرة بعد إزاحة نظام حزب البعث، أرى أن سبب المشاكل الرئيسة تتمثل بالآتي:

- ضعف حس الإنتماء الوطني.
- حصول القادة السياسيين في الحكومة وخارجها على إمتيازات طائلة يمكن أن توصف بأنها مبالغ فيها، وهذا ما شجع التفرقة المذهبية في المجتمع.
- الإدارة السيئة وإقصاء الأفراد المؤهلين والأمناء والتزيهين عن أعمالهم والإتيان بغير المؤهلين لتسلم مختلف المناصب في الدولة.
- منح السلطات والصلاحيات للقادة السياسيين (غير المؤهلين) لاتخاذ قرارات الدولة.

- الإبقاء على التشريعات القديمة، وأكثرها إستبدادية تعود لنظام البعث وبعضها يعود لأزمة أقدم من نظام البعث. وكان يفترض بهذه التشريعات والقوانين أن تهدف لبناء النظام العراقي اللامركزي الجديد.

- إتخاذ القوى الخارجية في عام ٢٠٠٣ قرارين من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة تحديداً، وكان لهذين القرارين تأثيرات سلبية. الأول هو حل الهيئات والمؤسسات العراقية المرتبطة بشكل رئيس بالأمن والحدود والسيطرة عليها والثاني هو تغيير دور التدخل الدولي من محرر الى محتل.

لقد ذكرت أن المشكلة من صنع البشر، والذي أعنيه أن العراق بلد غني

ولا يعاني من أية مشاكل متعلقة بالكوارث الطبيعية، غني بالمياه والنفط والموارد الطبيعية والزراعة، وكثافة سكانية منخفضة وتاريخ عريق. في الواقع حصل فشل كبير في استثمار امكانات القوة المالية في وقتها فكيف نتوقع حالياً النجاح في مقاومة تحديات غياب قوة المال؟ النزاع الفاضح تحت قبة البرلمان خلال الأسابيع الأخيرة يكشف جانباً من أزمات الإحباط النفسي للجميع وانعدام فرص الحلول والتفاهم. البرلمان الذي يفترق إلى كتلة معارضة صريحة هو الآن ميدان اصطراع لقوى السلطة. وهذا وجه من وجوه الأزمة السياسية العاصفة بالبلد وبالعملية السياسية الجارية فيه منذ ٢٠٠٣.

قد تشهد الأشهر المتبقية على الانتخابات المقبلة مزيداً من هذا الاصطراع، ولكنها في المقابل ستشهد مزيداً من (التفاهم) العابر على التصارع، إنه التفاهم بين جميع الذين كانوا سبباً في هذا المصير من أجل إبقاء البلد أمام المصير المغلق على نفسه حتى ولو إلى حين. بناءً على كل ما أشرنا إليه سابقاً ومن أجل تحسين مجمل الوضع العراقي نرى الآتي:

- على العراق أن يطور قوة أمنية وطنية موحدة تتضمن الجيش والشرطة .. الخ.
- كون النفط هو المصدر الرئيس للموارد المالية في العراق؛ فمن المهم أن يكون هناك قانون صحيح ومفصل للكاربو هيدرات بهدف حل المشاكل المالية والإقتصادية للبلد مع حكومة إقليم كردستان و المحافظات.

- وضع برنامج حكومي صحيح بعيد عن المركزية في الحكم وتطبيق مبدأ الأقاليم وحل مشاكل المناطق المتنازع عليها.

- العمل على تقليل قوى وامتيازات الشخصيات السياسية والأحزاب، كما يجب تشجيع المهنة وتأهيل أفراد دولة ذوو كفاءة. ومحاربة الفساد وسوء استخدام القوى والإعتماد على إدارة جديدة لكل مجالات الحياة ومحاولة توفير الخدمات الأساسية للمواطنين وبمستويات معقولة.

كلمة الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد التي ألقيت
في «الندوة الدولية الثانية الخاصة بجرائم إبادة الأرمن»
يومي ٢٣-٢٤ نيسان ٢٠١٦. وذلك تلبيةً للدعوة الرسمية
التي وجهت الى سيادته من قبل رئاسة الجمهورية الأرمنية

سيادة رئيس جمهورية أرمينيا المحترم
السادة الرؤساء وأصحاب الجلالة والمعالي والسمو المحترمون
السيدات والسادة الحضور الكرام

السلام عليكم ..

بدءاً يسرنا ان ننقل لكم تحيات فخامة رئيس الجمهورية العراقية والشعب
العراقي.

لقد كان من دواعي الشرف أن نلبي الدعوة الكريمة للحضور والاسهام
في هذه الفعالية المهمة التي تستعيد ذكرى ضحايا جريمة الإبادة التي تعرض
لها الشعب الأرمني، وهي واحدة من أسوأ جرائم التاريخ، إنها من المناسبات
المؤلمة التي تنتكس فيها الإنسانية تحت وطأة العار.

استعادة هذه الذكرى هي فرصة للإنسانية للتخفيف من بشاعة الجريمة
وذلك بإنصاف الضحايا وإدانة مرتكبيها من جانب وباستيحاء العبرة من
جانب ثانٍ بحيث لا نسمح بتكرار هذه الفظائع.

ومما يزيد الأسف أن جريمة إبادة الأرمن لم تكن الأخيرة. حصلت
جرائم تالية لأن إبادة الأرمن وما سبقتها وما لحقتها من إبادات لم تحظ

بالاهتمام الذي تستحقه، لقد مرّت هذه الجرائم، ولم تستلهم الإنسانية منها الموعظة والخبرة. لذلك وخلال المئة عام الماضية حصلت جرائم في أكثر من مكانٍ على الأرض، في أوروبا وإفريقيا وآسيا والقارات الأخرى..

تكررت البشاعات كثيراً وأهينت الإنسانية مراراً على أيدي مجرمين قتلة، ذلك لأن المجتمع الإنساني لم يتخذ الموقف الحاسم والحازم ضد جرائم القتل والإبادة والتدمير برغم كل التشريعات واللوائح التي وضعتها المنظمات الأُممية والدول.

الجرائم ما زالت مستمرة.. على عتبات الألفية الثالثة ما زال المجتمع الإنساني يواجه الجريمة، وما زالت الجريمة تتكرر بفظاعات أبشع، وما زال الضحايا يرزحون رهن إرادة الإجرام.

خلال العقود الأربعة الأخيرة في الأقل عانت بلادنا من جرائم منظمة قامت بها دكتاتورية صدام حسين ضد ملايين العراقيين في كردستان العراق وفي جنوب ووسط البلاد، إنها جرائم إبادة جماعية استُخدمت فيها الأسلحة الكيماوية والمقابر الجماعية ناهيك عن جرائم التهجير والتشريد والتغيير الديموغرافي.

لكن السنوات الأخيرة وحتى هذه اللحظة شهد بلدنا جرائم بشعة قامت بها عصابات القاعدة وداعش والمجرمين التكفيريين وعصابات القتل الأخرى.

أكثر من جريمة إبادة جماعية، أكثر من حملة قتلٍ وتشريدٍ على أساس طائفي وديني تعرض لها عراقيون من مختلف الأديان والطوائف على أيدي الارهاب. وأشير هنا إلى المعاناة الخاصة لأبناء الديانات الإيزيدية والمسيحية والصابئية.

إن بلدنا يخوض حرباً ضارية منذ أكثر من عقدٍ ضد المجرمين الارهابيين. وفي هذه الحرب ننتظرُ دائماً دعماً دولياً لمساعدتنا في تخليص العالم من شرور الارهاب. وكان من المؤلم وما يثير الغضب أن هؤلاء المجرمين وبدلاً من أن يُحاصروا ويُطارَدوا فإنهم يجدون طريقاً سالكةً وتسهيلاتٍ لتميرهم إلى مدننا وتيسير إيصال الامدادات إليهم من أكثر من جهة مجاورة.

نعتقد أن المجتمع الإنساني مهددٌ بمخاطر الارهاب، وأن فرص المجرمين لتكرار جرائم الإبادة ما زالت قائمةً في كثيرٍ من أنحاء كوكبنا.

محاسبة مرتكبي الجرائم السابقة وتحقيق العدالة خطواتٌ لا بد منها للردع ولإنصاف الضحايا.. ومعها لا بد من عمل متضامن وحثيثٍ على أكثر من مستوى لمحاصرة الارهاب والجريمة والقضاء عليها نهائياً. ما لم نع مسؤولياتنا جميعاً فإن الكرامة والحياة البشرية تظل مهددة.

الوفاء الأعظم لهؤلاء الضحايا هو في الإخلاص لحفظ السلام وحرية الإنسان وكرامته وحقه في العيش والاختلاف والتنوع، وهو في منع المجرمين عن انتهاك قيم الإنسانية.

سلاماً لأرواح الضحايا الأرمن ولجميع ضحايا الطغيان والدكتاتوريات والارهاب.

والسلام عليكم.

الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد

المستشار الأقدم لرئيس الجمهورية

يريفان / ٢٣ نيسان ٢٠١٦

العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان .. أزمة لقاءات أم أزمة تفاهمات !؟

د. عبد اللطيف جمال رشيد

شباط ٢٠١٦

لعل اللقاءات التي تجمع المسؤولين في الحكومة الاتحادية مع المسؤولين في حكومة إقليم كردستان سواء التي تتم في بغداد أو أربيل أو خارج العراق هي تعبير عملي عن أزمة تفاهم حقيقية بين الحكومة الاتحادية وسلطات الإقليم.

وفي الواقع فإن مؤشرات انعدام فرص التفاهم تبدو أكبر بكثير من مجرد مناسبة اللقاء. فخلال الأعوام القليلة الماضية وصلت تلك الأزمات إلى مدى ظهر معه أن فرص التفاهم انعدمت، وكانت المشكلة أعمق حين كان يتم التوصل في تلك الأزمات إلى حلول وهمية لا تصمد طويلاً بل سرعان ما تنهار في ظل غياب التفاهم الحقيقي وتنحية العمل المؤسسي جانباً والعمل بمبدأ الحلول السياسية الوقتية. فالحلول المؤقتة حلول طارئة تسمح بها المصالح والضغوط السياسية ولكن تلغيها المشكلات العملية التي تزداد على أرض الواقع في العلاقة بين الطرفين.

إن اللقاءات وخاصة تلك التي تجري في بغداد بين مختلف الأطراف السياسية والحكومية ضرورية ومهمة جداً للجميع سيما للإقليم الذي ينبغي أن يرتب وضعه المالي في ضوء الإتفاقات السياسية والإقتصادية المبرمة بين

الطرفين لكون بغداد هي عاصمة العراق ومركز الدولة الاتحادية. لكننا نرى أن بعض اللقاءات تكشف من جانب آخر عن حاجة الطرفين فعلاً إلى أية مناسبة للتفاهم بغض النظر عما يبعث به اللقاء من رسائل يريد الطرفان إرسالها أو أحدهما في الأقل. الأمر يحتاج إلى الجدية في معالجة المشكلات والدخول في التفاصيل لإيجاد الحلول المناسبة لها.

لقد كانت الحكومة الاتحادية تستر على الخلافات وتمشي الحال من خلال الوفرة المالية التي كانت بين أيديها. لكن هذا الاستخدام السياسي للمال العام هو بعض من المشكلات العاصفة التي وجدت الحكومة نفسها فيها بعدما عصفت أزمة أسعار النفط هماشة البناء المالي والاقتصادي للدولة العراقية ولسلطتها التي باتت مكشوفة الظهر في ظل وضع أمني وسياسي ومالي لا يسمح بأي تماهل. أما في الإقليم فالمشكلات لا تقل ضراوة عما تعانيه الدولة العراقية ككل. أزمة الرواتب هي المظهر الأولي، وهو مظهر شديد الخطورة، لكثير من الأزمات التي ما زالت إلى حد ما قيد التحكم بضغط القوى السياسية النافذة في الإقليم، ولا أحد يدري متى تفقد هذه القوى القدرة على مواصلة الانضباط. والغريب أن البعض يروج الأكاذيب ويوجه إتهامات باطلة لشخصيات معروفة بأنها هي المسؤولة عن قطع الرواتب في الإقليم!

في الحقيقة يبدو المظهر الآخر المتعلق بالتراخي أو تقليل فرص ممارسة الحياة الديمقراطية داخل أكثر من حزب رئيس في الإقليم هو ما يضع الديمقراطية في الإقليم على المحك وأمام تساؤلات لا تريح كثيراً من الأطراف في كردستان.

إن تعطيل البرلمان بموجب مبدأ وصلاحيات غير دستورية هو التعبير الأشد دراماتيكية عن مشكلة الديمقراطية ومأسستها في الإقليم. هذه

مشكلة عملية صارخة تعبر عن أزمة التفاهم داخل الإقليم، فضلاً عن انها تفضح تعطيل العمل المؤسسي والدستوري. لكن حكومة الاقليم معطلة هي الأخرى، وما يتسرب عن توفر أغلبية برلمانية تسمح بسحب الثقة من الحكومة وتعمل على تشكيل حكومة جديدة هو واحد من وجوه توتر الصراع واشتداد الأزمات بين أطراف البرلمان المنتخبة، فيما البرلمان معطل. إنه صراع حقيقي وحساس جداً في ظروف مثل ظروف الاقليم وتاريخ تصارعات القوى فيه، وإن حقيقة خطورة الصراع تكمن في كونه خلافاً جذرياً يبدأ من الموقف من رئاسة الاقليم ولا ينتهي عند طبيعة بناء الحياة الحزبية داخل كل حزب من الأحزاب.

مع هذا يظل المواطن معنياً أولاً بنخب أطفاله وحياة عائلته المهددة. وليس من المعقول إزاء هذا التهديد اليومي بالمعيشة الذي يتعرض له المواطن في كردستان أن تستمر بعض القوى السياسية في مراعاتها للتفاهم السياسي الهش في ما بينها، وليس من المعقول أيضاً أن تستمر الحكومة الاتحادية بالصمت في مواجهة مسؤولياتها الدستورية عن حياة وعيش مواطنيها في إقليم كردستان.

إن الحرص على الصمت الذي يمكن أن تتذرع به بغداد من أجل إبقاء صلة هي هشة سلفاً بين الحكومة الاتحادية وسلطات الاقليم هو غير ممكن وغير مقبول من منظور دستوري وحتى إنساني مهما كانت الظروف العاصفة التي تحيط بالعلاقة بين الطرفين وبالبلد بشكل عام.

فحين تعجز الحكومتان عن التفاهم ينبغي فتح قنوات أخرى للتفاهم، ولا بأس في أن يبادر مجلس النواب العراقي بالتفاهم مع البرلمان المنتخب في الإقليم والوصول إلى خارطة طريق أولية تكون خط شروع لعمل حقيقي بين

الحكومتين. وهذا يتطلب عودة برلمان الاقليم ليمارس مسؤولياته ويستأنف نشاطه من حيث توقف.

إن من مسؤولية مجلس النواب العراقي الضغط من أجل استئناف الحياة الديمقراطية في الاقليم، ومن مسؤولية الحكومة الاتحادية الإهتمام أكثر بمشكلة عدم دفع الرواتب من قبل حكومة الإقليم والعمل على تدقيق صادرات النفط واعتماد مبدأ الشفافية في عمليات بيع النفط وكيفية صرف الواردات المالية من أجل تحقيق مبدأ العدالة الإجتماعية وإنهاء معاناة الشعب في الإقليم. ومنذ البداية اقترحنا على الحكومة في الإقليم عدم بيع أو تصدير النفط بدون وجود قانون تفصيلي ينظم هذه العملية (قانون النفط والغاز) كما طالبنا بالتركيز على بناء البنية التحتية وتدوير عجلة الصناعة في الإقليم وخاصة الصناعة النفطية ولكن مع الأسف لم تؤخذ الاقتراحات على محمل الجد بل كان الجواب في كل الحالات واحداً وهو التركيز على إستقلالية الإقليم المالية بدون التقيد بالضوابط والأطر القانونية الإقتصادية أو الإدارية.

إن مسؤولية معالجة الخروقات الدستورية تقع على عاتق الجميع إذ ليس من صالح أي أحد إستمرار الحال على ما هو عليه، مثلما الأمر بالنسبة لوضع رئاسة الإقليم وتعطيل البرلمان والجهاز التنفيذي للحكومة، خصوصاً وأن بعض المسؤولين الحكوميين ومعظم السياسيين قد انتهت مدد ولاياتهم الدستورية، وبذلك انتهت شرعية حكومتهم في الحكم أو شرعية مسؤولياتهم الحزبية. لا ينبغي لأي جهة الإكتفاء بدور المتفرج.

حينما تشتعل النار، لا سمح الله، في أي مكان فإن الحريق لا يميز بين لاعب بالنار وآخر يتفرج عليها.

رؤية في الوضع السياسي لإقليم كردستان

د. عبد اللطيف جمال رشيد

١ تشرين الثاني ٢٠١٥

تثير التدايعات والتطورات الأخيرة في إقليم كردستان إمكانية فتح الكثير من الملفات دفعة واحدة، وهي ملفات متداخلة مع بعضها، كما أن طول تأجيلها سابقاً كان من الأسباب التي جعلتها تتفجر بهذه الطريقة. لا يمكن مثلاً عزل مشكلات المال والاقتصاد عن المشكلات السياسية سواء داخل الإقليم أو بصلته مع الحكومة الاتحادية. وحين تتداخل المشكلات وتدخل في خانق ضيق فإن الحراك الجماهيري يكون متوقفاً حتماً. لا يمكن للجماهير أن يطول صبرها ولا يمكن لها أن تستمر بهذا الصبر حين تمس المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية قدراتها على المعيشة وعلى إدامة حياتها بكرامة وبأمان.

لقد مرّ الإقليم بفترة قاسية من العوز المالي خلال التسعينيات بعد تحرّر الإقليم من سيطرة الدكتاتور لكن الشعب حينها كان أكثر صبراً وتحملاً حتى من الطبقة السياسية وذلك لأنه كان مقتنعاً مبدئياً بقيمة ذلك الصبر وجدواه في مقاومة ضغوط الدكتاتورية الصدامية، فتحمل جرّاء ذلك الصبر الكثير. الظرف الآن هو غير ذلك وإمكانات الإقليم هي غير تلك الامكانات التي كان عليها، ولذلك كان لا بدّ من توقع حصول تحرك شعبي ضاغط من أجل مطالب عادلة ومشروعة خصوصاً في ظل الفساد المالي واستغلال

واردات النفط لصالح بعض الأطراف السياسية والحزبية، تلك الموارد التي كان من المفترض توجيهها لخدمة الشعب والأجيال القادمة.

لقد كان الأولى بالإقليم العمل الجاد من أجل إصدار قانون للنفط والغاز مقبول وطنياً كي يتمكن من تصدير النفط في ظل قانون صريح يحدد آليات إستخراجه وبيعه بحسب توصيات الخبراء والمعنيين بالشأن النفطي إضافة الى التركيز على الصناعة النفطية في الإقليم بدلاً من عمليات البيع غير الشفافة التي أدت الى ما نحن عليه الآن.

ومهمة جميع القوى السياسية الممثلة بالبرلمان والحكومة ومنظمات المجتمع المدني هي أن تكون مع ارادة الشعب وتلبية المطالب المشروعة التي ترفعها تظاهرات سلمية وحررة.

الإستجابة والتفاعل إيجابياً مع المطالب ومع إرادة المتظاهرين يمنع ويحول دون حصول تطورات مؤسفة من قبيل إستخدام العنف والفوضى والتخريب التي يمكن أن تدفع إليها بعض الاطراف المندسة بالحراك الجماهيري.

إن قيادات التظاهرات مطالبة هي الأخرى بتحسين تحركها من أن يجري استغلاله وبما يسيء أولاً إلى المتظاهرين أنفسهم وإلى مطالبهم المشروعة.

وفي مواجهة أية تطورات محتملة أخرى لابد من النظر إلى جميع المشاكل بروح إيجابية من قبل الأطراف السياسية الأساسية كلها، وتفادي تأجيل الحلول، وتجاوز حالات الإختناق الحاصلة في الحوار والتفاهم بشأن المشكلات التي ما عادت تحتمل التأجيل.

وسيكون الحوار والتفاهم مع السلطات الإتحادية في المقدمة من المهمات التي تقع على عاتق السلطة في الإقليم. لابد من حلول واضحة وجذرية

تنظم الصلة بشأن الثروة النفطية وعائداتها وتسويقها وعلى وفق مبادئ الدستور العراقي الذي صوتت عليه كردستان أيضاً، لا على أساس الفتوية أو الحزبية وهو ما بُنيت عليه معظم القرارات المتعلقة بالشأن الإقتصادي!

إن العلاقة بين الأطراف العراقية المختلفة سواء كانت أحزاب أم شخصيات وبين الطرف الكردي كانت ممتازة ولم يتعكّر صفو الأجواء السياسية منذ أيام المعارضة وحتى سنوات ٢٠١١ و ٢٠١٢ مروراً بمجلس الحكم والحكومات التي تشكّلت بعده وكان الإقليم يتمتع بحقه من الميزانية. ولكن وللأسف الشديد تدهورت الأمور مع تصدير النفط والتصريحات غير الواقعية من قبل قسم من المسؤولين والسياسيين التي أدت الى التشجّع في الآراء والمواقف وبالتالي الى ضعف العلاقة بين الإقليم والحكومة في بغداد.

لقد أشرنا سابقاً الى أن العلاقة الإيجابية مع الحكومة الإتحادية هي في صالح الإقليم وخصوصاً ما يتعلق بالقرارات السياسية والإقتصادية التي لها تأثير كبير في تحقيق طموحات الشعب الكردي. كما دعونا في مناسبة أخرى الى ضرورة توطيد العلاقة مع الحكومة المركزية ومختلف الأطراف السياسية لحل المشكلات الداخلية والتمسك بالخيار الوطني للخروج من كل ما يمكن أن يصادفه الإقليم من أزمات ومشكلات سياسية واقتصادية سواء داخل الإقليم أو مع الحكومة الإتحادية فهي أهم وأفضل بكثير من البحث عن الحل عند الاطراف الخارجية.

ولا بد من العمل المخلص من أجل أن يكون برلمان الإقليم خيمة لحل المشكلات ولا يكون وضعه جزءاً معقداً من المشاكل التي تواجه الإقليم والشعب في كردستان خصوصاً مع عدم وجود دستور للإقليم. ولهذا لا بد من عودة البرلمانيين ليجتمعوا في برلمانهم بأربيل وبلا استثناءات، ولا بد من

تأكيد مشروعية أن سلطة البرلمان هي السلطة الأعلى المنتخبة في الإقليم وهي مصدر التشريع والمراقبة على الأداء الحكومي.

ولابد أيضاً من استئناف جميع الوزراء لعملهم في الحكومة وبما يؤمن انسيابية الخدمات للمواطنين ولمحافظات وإدارات الإقليم بكل شعور بالمسؤولية التي تستطيع أن تقدر خطورة الظرف الذي نعيشه جميعاً سواء في الإقليم او في العراق ككل ونحن نواجه تحديات الإرهاب الداعشي.

حين نستطيع تجاوز هذه الاختناقات التي حصلت بفعل التداعيات الأخيرة نكون قد توفرننا على بيئة تفاهم ممكنة لحل مشكلة رئاسة الإقليم في ضوء القوانين والاتفاقات والتفاهات النافذة حالياً، وهي مشكلة جذرية وقد تكون من الأسباب الرئيسة لحصول التداعيات والتطورات الأخيرة في الإقليم.

إن إقليم كردستان الذي نجح خلال سنوات في تأكيده حسن التفاهم والتعايش والتسامح وبما جعل منه مثلاً طيباً يُحتذى به لا ينبغي له أن يخسر هذه الصفة في ظروف الديمقراطية والسلام الراهنة. وإن شعب كردستان الذي ناضل طويلاً ضد الدكتاتورية لا يفترض أن يُجازى بحكم مركزي يعيق خطواته نحو الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والرفاه وتحقيق العدالة الإجتماعية.

الديمقراطية تتعزز دائماً بالمزيد من الديمقراطية والحرية وقبول الآخر وبالمزيد من قيم الحوار الإيجابي البناء.

ديمقراطية كردستان وسلام الحياة فيها وعدالة العيش في جميع مدنها وحرية أهلها هي مبادئ فوق كل اعتبار.

المسؤولون عن الفشل والفساد

د. عبد اللطيف جمال رشيد

آب ٢٠١٥

مرّت على سقوط النظام الدكتاتوري في عام ٢٠٠٣ أكثر من ١٢ عاماً، والى ما يتجاوز العقد قبل ذلك التاريخ تحرّر إقليم كردستان من ربقة ذلك النظام الإستبدادي، ولم تزل القوى والشخصيات السياسية التي وصلت إلى السلطة تواصل بقاءها في المواقع المتقدمة في إدارة الدولة في البرلمان وفي الحكومات المتعاقبة.

لم تحصل سوى تغيرات نسبية لا تأثير فعلي لها في الحياة السياسية، ولم تؤثر كثيراً في نوعية المشهد السياسي ولم تحدث تغييراً نوعياً في مستوى الأداء والتفكير العملي.

إن معظم الذين غادروا مواقعهم غادروها مرغمين، سواء عبر نتائج الانتخابات أو نتيجة تغير موازين وطبيعة العلاقات داخل القوى السياسية. لم نجد من يغادر الحياة السياسية بقرار منه لأنه لا يستطيع أن يستمر في عمله لأي سببٍ كان، أو من حزبه لأنه فشل في أدائه الحكومي أو البرلماني، بينما تؤكد طبيعة نتائج الأداء الحكومي والبرلماني خلال السنوات الماضية أن مساحة الفشل أكبر من أن يمكن تغطيتها والتستر عليها.

والمشكلة الأسوأ التي تواجه جديّة الطبقة السياسية بمختلف تشكيلاتها ومراجعتها هي أنها طبقة تعمل مع الأسف الشديد وسط بيئة فساد مصنفة

على أنها من أخطر وأتعس بيئات الفساد في العالم، ولم تنجح هذه الطبقة في أن تحصن نفسها وتمنع سوء الظن بها من التفاقم وذلك لأنها لم تقدم حتى الآن مفسدين كباراً إلى القضاء ولم تتخذ اجراءات فعلية ضد هؤلاء المفسدين، بل على العكس من ذلك نرى ونسمع بمطالبات الفاسدين وعلى شاشات التلفزيون بإجراءات محاربة الفساد كي يعطوا إنطباعاً لدى الجمهور بأنهم ليسوا فاسدين.

لا يقتصر الفساد على الجانب المالي، فالفساد في البناء السياسي والإداري للدولة هو من الأسس الكبيرة التي قام عليها الفساد المالي بعد ٢٠٠٣. ولعلنا جميعاً مسؤولين عن فساد بناء الدولة، وهو فساد إن شئنا تخفيف لهجته فهو فشل في البناء والادارة والقيادة، فشلنا جميعاً نحن الذين أتيح لنا أن نكون بمواقع القيادة في ادارة الدولة والتحول نحو البناء الديمقراطي الاتحادي للدولة. لقد انشأنا نظاماً تخصصياً ضاعت معه المسؤوليات. إنه نظام يحمي الفشل، ويجعل الفاشلين بمنأى عن طائلة القانون.

ليس هناك ما هو أكثر من الرقابات الموجودة في نظام إدارتنا الحكم والدولة، ولكننا جعلنا من هذه الرقابات غطاء تمر من تحته جميع أشكال الفشل والفساد الذي نخر وما زال ينخر هيكل الدولة ويشوه الأهداف المبدئية لبناء دولة ديمقراطية وحررة وعادلة.

ولعلنا وبعد هذه التجارب الإنتخابية العديدة التي خضناها خلال هذه السنوات ما بعد ٢٠٠٣ ومن دون قانون للأحزاب، قدمنا التعبير الأكثر مباشرةً ووضوحاً عن تلازم الفساد والفشل، وإلا كيف نتقدم إلى بناء ديمقراطية من دون قانون ينظم الحياة الحزبية؟ لقد استمر تأجيل تشريع هذا القانون وسيستمر تأجيله طويلاً ما دام الفساد يتحكم بكل شيء وما دام أن

ليس هنا من إرادة حقيقية وجادة للانتهاء من الفشل الذي حطم كل شيء. أين قانون النفط والغاز؟ هل هذا ممكن في بلد نفطي يريد الانتهاء من الدكتاتورية الشمولية؟

لقد وضعنا أزمة أسعار النفط الأخيرة أمام بشاعة ما فعله الفساد والفشل بالمليارات من دولارات النفط، وها نحن نستعين بالتضييق على الشعب من أجل انقاذنا من هذه المحنة التي جرى بموجبها اتلاف المليارات ونهبها وسوء التصرف بها. إن المحنة الحالية هي تعبير بالغ القسوة عن الفشل السياسي الذي وقعنا فيه جميعاً.

وأين خبراء النفط في بلاد أغلب مدخولها المالي من بيع النفط، وأين صناعة النفط الذي نحتاجه في كل مفاصل الحياة اليومية، تلك الصناعة التي تلعب دوراً هاماً في تقليل التوتر بين المركز والإقليم. لكن هل يكفي الاعتراف بالفشل لتتخلص أخلاقياً وقانونياً من التبعات التي يجب أن نكون مسؤولين عنها جميعاً أمام الشعب والقانون؟ هل من جديد في هذا الاعتراف الذين بتنا لا نتردد في الاقدام عليه؟ ماذا يضيف من معلومات لشعب يعرف كل شيء؟ لقد خلقنا الازمات، ومسؤوليتنا الآن تشخيص هذه الازمات قبل العمل الحقيقي لتجاوز ما يمكن تجاوزه منها.. ولكن السؤال الأكثر جوهرية: هل هذا ممكن من طبقة سياسية هي التي صنعت الفشل ومعه انتفع بعضها من الفساد؟

ففي بعض الحالات نرى بعض الشخصيات الحزبية تترك المناصب الحكومية والتنفيذية في الدولة إمتثالاً للشروط التي فرضتها سياسة المحاصصة، وهم في واقع الحال السبب الرئيس المعرقل للحكومة لتطبيق برنامجها في التنمية، وتحاول هذه الشخصيات إيهام الآخرين بأن وجودهم في

مفاصل الدولة هو حل مشاكلها ولا يجروون على الإعراف بفشلهم في القيام بأعباء مسؤولياتهم، وهذه الحالة موجودة في الإقليم وبقية العراق. واتخذ كثيرٌ منهم قراراتٍ سياسية واستثمارية وتنموية استراتيجية بدون القيام بدراسات جدية تاخذ المستقبل بعين الاعتبار، كما فشل البعض الآخر في الانتخابات وحصلوا على نتائج قليلة جداً لأحزابهم نتيجة نهجهم السيء في الإدارة وطموحهم الشخصي ومع ذلك يعتبرون أنفسهم قد نجحوا في قيادة الدولة. ويمكن إجمال ما تقدم من حديث بالمؤشرات التالية والتي نرى أن الوقوف عند سلبيات المرحلة الحالية وتأثير مواقع الخلل فيها وإعادة النظر بمجمل الأحداث والمواقف هو خطوة مهمة من أجل تجاوزها والتقدم بالبلاد والمجتمع برغم من أن هذه المشكلات تحتاج الى مزيد من التفصيل:

- عدم نجاح قيادة الاحزاب العراقية في ادارة الدولة الجديدة من ناحية - الديمقراطية - اللامركزية - العدالة الاجتماعية - توزيع الثروات الطبيعية - تقديم الخدمات - تثبيت الوضع الامني - محاربة الفساد بكل اشكاله.
- من العوامل المهمة في حياة المجتمع: الادارة الكفوءة وميزانية الدولة والعدالة الاجتماعية.

- إن آفات الطائفية والمحسوبية ومنح الإمتيازات غير المستحقة هي الأسباب الرئيسة في عدم معالجة مشاكل الدولة المتفاقمة والسبب الحقيقي في تأخير تقديم الخدمات للمواطنين.

- يجب عدم إفساح المجال للتدخلات الخارجية في شؤون الدولة والشعب وخصوصاً من خلال لجوء بعض السياسيين والمسؤولين الحكوميين الى دول الجوار وطلب الحل عندهم دون الإجتماع على مشترك وطني يتوحد تحته الجميع واللجوء الى الحل العراقي دون الوصاية الإقليمية.

- ضرورة العمل على تطبيق او تنفيذ برنامج المصالحة الوطنية بشكل جدي وواضح بين مختلف شرائح المجتمع العراقي .
- ضرورة اعتراف قادة العراق بفشلهم وإفساح المجال لإدارة جديدة قادرة على حل المشكلات .
- وجوب تغيير نهج الأحزاب والمؤسسات السياسية بشكل يتواءم مع العالم الجديد والعمل على الاخذ بمبادئ التسامح والديمقراطية الحقيقية والعدالة الإجتماعية وعلى كافة الصعد .
- التأكيد على أنّ المناصب وجدت لخدمة المجتمع وليست إمتيازاً للحكام والمسؤولين .
- تشجيع الكفاءات في إدارة الدولة ومؤسساتها وإناطة المسؤوليات بذوي الإختصاص وأصحاب الخبرة وإلغاء الإمتيازات للمسؤولين .
- ضرورة توزيع الصلاحيات داخل مؤسسات الدولة بشكل يخدم إدارة الدولة ويسهم في تقديم الخدمات بشكل أفضل وأسرع .
- إلغاء القوانين القديمة والمعرقة لحركة الإقتصاد والخدمات والعمل وتشريع قوانين جديدة تتيح الفرصة لتنمية دور القطاع الخاص والصناعة المحلية وكذلك قطاع الزراعة .
- تغيير نهج الأحزاب والسياسيين من تركيبة القيادة المتفردة الى الإدارة الجماعية لتطبيق البرنامج السياسي والحكومي وتوزيع المسؤوليات ولفترات محدودة بعكس الأطر الكلاسيكية في إدارة الاحزاب وشؤون الدولة والحكم .
- تثبيت مبادئ الديمقراطية لأن الديمقراطية الحقيقية لا تكمن فقط في نتائج صناديق الإنتخابات، بل تحتاج الى أن ترسخ ثقافتها في وعي وضمير المجتمع وعلى مستوياته كافة .

كلمة د. عبد اللطيف جمال رشيد / المستشار الاقدم لرئيس
الجمهورية - وزير الموارد المائية الاسبق في مؤتمر بيروت عن
الاقتصاد العراقي (مناقشة الاستراتيجية الاقتصادية العامة:
ميزانيات الدولة- وضع الاقتصاد النفطي - القطاع المصرفي -
الآثار الاجتماعية الاقتصادية)

لبنان - بيروت / للفترة من ٣٠ - ٣١ آذار ٢٠١٥

السيدات والسادة الحضور..

طابت أوقاتكم .. اسمحوا لي ان أحيي الأخ والصديق فالح عبد الجبار
والسادة المساهمين في هذا المؤتمر والمشاركة في أعماله؛ لأهمية مثل هذه الفعاليات
أولاً وللقيمة العملية ثانياً للجهود المبذولة في مجال الإعداد والتنظيم وفي
مجال البحث الجاد والرصين الذي يهدف الى التشخيص والبحث عن حلول.
وفي الحقيقة فإن إقامة هذه الفعالية في ظرف مثل هذا الظرف الذي يواجهه
فيه العراق تحدياً مالياً واقتصادياً خطيراً، فإن المهام التي من المفروض أن
يضطلع بها ذوو التخصص والخبراء والباحثون والمفكرون، هي مهام
كبيرة وأساسية في فحص وتشخيص أسباب الأزمات وفي اقتراح الحلول
على السلطات ودوائر الدولة المختصة.

لكن مسؤولية هذه السلطات تظل هي الأكبر، فهي مطالبة بالاصغاء
وباستشارة رجال ومؤسسات التفكير الحر والإفادة من الخبرات

والمقترحات وقبول النقد مهما كان قاسياً من أجل تقويم المسارات وتصحيح السياسات وتعديل الخطط، وذلك إذا كانت هناك طبعاً خطط وسياسات. ومن المؤسف أن كثيراً من مؤسسات الدولة ليس في القطاع المالي والاقتصادي فقط وإنما أيضاً في مختلف المجالات تطل تعاني من مشكلة الإنغلاق على المراكز الدراسات والمنظمات والمؤسسات المدنية القريبة في عملها من عمل الوزارة والقطاع المختص وعدم الإفادة من جهود هي أحوج ما تكون إليها.

وواقعاً فإن السبب الرئيس في ما نواجه حالياً من تحديات أزمة تأثير هبوط أسعار النفط على مجمل الوضع المالي والاقتصادي للبلد (وحتماً تتأثر المجالات الأخرى بذلك) هو في غياب وانعدام التخطيط القائم على رؤية عملية وخيرة، وهو في اعتقاد السياسات التنفيذية القائمة على الارتجال وتمشية الأمور من دون أدنى تحسب وشعور بالمسؤولية إزاء قيمة التفكير العلمي الذي يأخذ بالحسبان دينامية الخيارات المعاصرة في بناء الاقتصادات وفي تسيير أنظمة إدارة الدولة بطرق منهجية وبخيارات استراتيجية. وكل هذا هو نتاج لتغيب روح العمل المشترك مع الخبرات والكفاءات والإرتهان الى منطق التفكير المتخلف.

سنلاحظ مثلاً أن القطاع المالي في العراق نجح في جوانب كثيرة خلال هذه السنوات وليس من الصعب أن نعزو النجاحات فيه الى وجود خبرات وكفاءات وطنية متطورة ظلت توجه هذا القطاع برغم الخطوات البطيئة وغير الطموحة للقطاع المصرفي الخاص وبرغم مظاهر الفساد التي لم يتحرر منها قطاع من قطاعات الدولة الكثيرة.

السيدات والسادة الحضور..

في مواجهة مشكلات الاقتصاد العراقي، وبعد هذه السنوات على سقوط النظام الشمولي الدكتاتوري، سيكون من العبث أن نظل نعزو الفشل والمشكلات الى النظام الدكتاتوري البائد مع كل خطورة ما فعل بالاقتصاد والمال وأنظمة وهياكل ومؤسسات الدولة الأخرى، لكن مواصلة التبرير بعد هذي السنوات هو تعبير عملي عن فشل وعجز عن فعل أي شيء كان يمكن فعله فيما لو أردنا فعلاً أن نعمل بحرص وبمسؤولية.

لكن التبرير بمشكلات الأمن وتحديات الإرهاب هو الآخر تعبير عن فشل وعجز واضحين. من يريد أن يعمل لا ينشغل بالمبررات الا من أجل تحديها وتجاوزها.. وإلا فإن مواصلة التشكي واعتماد التبريرات هو تعبير صارخ عن فقدان مفاتيح الحل.

ومفاتيح الحل هي في تفكير علمي رصين يشعر بالمسؤولية ويعمل من هذه الأزمنة مناسبة لخلق الحلول والعمل على بناء اقتصاد حر ومتطور لا يتوقف عند حدود الاعتماد على النفط وإنما يجعل من عائدات هذه الثروة هامشاً تحت متن قوي و رصين من مصادر أخرى للمال، وما أكثرها حين تخلص النيات وحين تكون مقاليد الأمور بيد العقل والحكمة والخبرة.

ومن هنا يتعيّن على القائمين بأعباء المسؤولية الرئيسية وضع الهدف الأهم وهو بناء الدولة الحديثة نصب أعينهم، وأهم أركان هذه الدولة هو ضمان احترام الحريات لكافة فئات الشعب والعمل على تثبيت الأمن والاستقرار وسيادة حكم القانون الذي ينبغي أن يتساوى أمامه الجميع، وكذلك بذل أقصى الجهود لإقامة البنى التحتية وتقديم الخدمات المرتبطة ارتباطاً مباشراً بحياة الناس اليومية وخصوصاً في قطاعات التعليم والصحة

فضلاً عن توفير السكن الملائم والطاقة والماء الصالح للشرب وغيرها، وهي شروط أساسية لرفاهية المجتمع بغية تطويره اقتصادياً واجتماعياً. لذا نجد من الواجب على الدولة إبداء الاهتمام اللازم بدراسة ومعالجة الاسباب الكفيلة بهدف تحريك عجلة التنمية والنهوض بالواقع الاقتصادي وإدارة الإيرادات المالية، وخصوصاً لما لها من مباشر على المركز والإقليم وبقية المحافظات.. وفي هذا الصدد نشير الى عدة نقاط نرى أنها ستسهم في تحسين الوضع المالي والاقتصادي:

١- العمل على تشريع قوانين جديدة جديدة تناسب المرحلة الراهنة التي تمر بها البلاد وفي نفس الوقت إلغاء الكثير من القوانين الروتينية القديمة التي تسبب في عرقلة حركة الاستثمار والبناء وذلك بهدف الإسراع في إنعاش الوضع الاقتصادي.

٢- قيام الدولة بوضع سياسات مالية قصيرة ومتوسطة المدى بالتعاون بين مؤسسات الدولة وبين الكفاءات ذات الاختصاص من الخبراء والمستشارين.

٣- الإسراع بتشريع قانون النفط والغاز بعد إجراء دراسة شاملة يتم بها الاستعانة بأراء الخبراء والمستشارين والخروج برؤية استراتيجية واضحة تضمن المحافظة على ثروة النفط من خلال استثمار إيراداته المالية بصورة تضمن حقوق الشعب للجيل الحالي وللأجيال القادمة كذلك.

٤- الإتفاق الشامل والكامل بين المركز والاقليم وكذلك بقية المحافظات على السياسة المالية والاقتصادية والنفطية وبحسب ما نص عليه الدستور بشكل يتحقق فيه مبدأ العدالة الاجتماعية وتوزيع الإيرادات المالية فيه بين الجميع بالتساوي ويتم تثبيت ذلك في ميزانية الدولة سنوياً.

٥- القيام بدراسة جديدة حول الأخطار الممكنة على الموارد المائية والوضع الزراعي في العراق من أجل النهوض بهذا القطاع المهم وتعزيز الانتاج الزراعي بشكل نضمن معه الأمن الغذائي ويقلل حاجة البلد الى الاستيراد من بقية الدول.

٦- دراسة وضع الإيرادات المالية بصورة تفصيلية وواقعية وكيفية إنفاقها من قبل الحكومة والجهاز التنفيذي وإعلان بنود الميزانية حسب خطة مدروسة بتوزيع صرفياتها وأبواب النفقات فيها.

٧- تحسين الوضع الأمني والارتقاء بالمستوى الخدمي والمعيشي للمواطن.

٨- منع المسؤولين من التصرف الكيفي بالمال العام والممتلكات العامة للدولة.

٩- اعتماد الكفاءة والمهنية كشرط اساس لتولي المسؤوليات والمناصب المهمة في إدارة الدولة بالتوازي مع محاربة الفساد ومعالجة جذوره، والعمل الجاد على مكافحة جميع صوره المالية والادارية والثقافية أينما وجد.

١٠- تعزيز موارد الدولة المائية داخليا بوضع دراسة شاملة وواقعية للضرائب على المواطنين وكذلك على الشركات المحلية والأجنبية فضلاً عن المستثمرين.

١١- النهوض بواقع القطاع المصرفي العراقي وتفعيل دوره في دعم التنمية الاقتصادية.

إن ما تقدم من رؤى وأفكار تحتاج الى برنامج عمل حكومي حقيقي ينهض به المسؤولون ويعملون على تنفيذه، وإلا فبدون الإجراءات التنفيذية السريعة والمباشرة ستبقى جميع هذه التوصيات مجرد تقارير تشخص مكان

الخلل في الهيكل الاداري والتنفيذي للدولة دون أن تحظى بفرصة التطبيق وبالتالي الشروع بعملية تنمية حقيقية. ختاماً.. نأمل ان تكون نتائج هذا الجهد الذي تضطلعون به جسراً حيوياً يفيد في خلق تقاليد عمل جديدة توصل ما بين العمل البحثي والفكري وبين متطلبات جياتنا وبنائنا للدولة الديمقراطية الحرة والراسخة في نظامها الاقتصادي والسياسي والثقافي.

شكراً جزيلاً

النفط في العراق .. مشاكل وحلول

د. عبد اللطيف جمال رشيد
المستشار الأقدم لرئيس الجمهورية
وزير الموارد المائية الأسبق
شباط ٢٠١٥

أعاد إنخفاض أسعار النفط وما رافقه من مشاكل اقتصادية ومالية خصوصاً في بلد مثل العراق الحديث عن النفط كثروة ناضبة وتحديات الطاقة البديلة.

وإذا ركزنا الكلام عن النفط بوصفه ثروة ناضبة تقترن بعمر زمني محدد لكل بلد منتج للنفط فإننا في العراق نبقى آخر المهتمين بنضوب النفط وبالمصير الذي لا نريد مواجهته حينما ينتهي النفط.

فعلى مدى عقود بقي الخبراء المختصون وبقي معهم السياسيون باختلاف أنظمة الحكم يرددون إن آخر برميل نفط ينتج في العالم سيكون عراقياً وذلك اعتماداً على أن العراق سيظل يحتفظ بآخر خزين نفطي في العالم تحت أرضه. وكما ذكر وزير النفط الدكتور عادل عبد المهدي في مؤتمر الطاقة الذي عقد في الكويت في ٢١ / ١ / ٢٠١٥ إذ قال (بغض النظر عن النسبة التي تحتلها مصادر الطاقة الاحفورية لكن معدلات الطلب عليها سترتفع خلال السنوات العشر القادمة .. وبناءً على التقديرات الحالية فإن الطلب على النفط سيستمر بالإرتفاع بمعدل ١,٢-١,٥ سنوياً وقد يصل الطلب

الى ١٠٥-١١٠ مليون برميل يومياً في ٢٠٢٥. وإن قطاع النقل وسيارات الشحن والسيارات الخاصة ستلعب دوراً مهماً في زيادة الإستهلاك .. فحسب تقديرات سابقة ستتضاعف ففي الصين بمفردها ملكية السيارات بخمسة أضعاف خلال الفترة ٢٠١٠ - ٢٠٢٥ وهذا يعني أن ٢٢٠ مليون سيارة ستدخل السوق للفترة المذكورة).

وسواء نضب النفط غداً أو بعد غد أو بعد قرن فالسؤال الاكثر اهمية هو ماذا فعلنا من اجل خلق بدائل؟ آخذين أيضاً بالإعتبار تصريحاً آخر في الكلمة نفسها حين أشار الى أن (أسعار النفط العالمية شهدت انخفاصاً كبيراً، هو الاول من نوعه منذ خمسة اعوام، ما ادى الى تضرر العديد من البلدان بينها العراق).

والبدائل التي نبحث عنها بالسؤال اعلاه هي ليست بدائل الطاقة البديلة التي يكثر الكلام عنها وانما نبحث عن البدائل الاقتصادية والمالية التي لا تجعل اقتصاد الدولة ريعياً معتمداً في كل شيء على ثروة طبيعية ستنتهي ان اجلا ام عاجلا.

ففي الغرب وفي انحاء العالم المتقدم الذي لا يملك معظمه البترول كان الكلام طيلة عقود يتركز على البحث عن مصادر اخرى للطاقة غير الطاقة النفطية التي يتركز الحصول عليها في مناطق محددة من الكوكب الارضي، وهي مناطق تصدر النفط لتلك الدول المتقدمة ولغيرها من الدول الاخرى بأكثر مما تستهلكه منه محليا.

وبرغم التقدم في بعض المجالات التي تمكن العلم فيها من تحقيق تقدم ملحوظ في مجال صنع الطاقة البديلة وفي اكتشاف مصادر جديدة لها غير مسبوقة كاعتماد الطاقة النووية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية أو اعتماد

الكهرباء بديلا عن الوقود في حركة السيارات فإن هذا التقدم الذي توصلنا على مدى عقود لم ينجح حتى الان في ان يكون طاقة تفرض الاستغناء نهائيا عن طاقة البترول ومشتقاته التي لم تنزل هي الطاقة الاساسية في عالمنا المعاصر.

ولذلك فان الكلام الان وفي هذه اللحظة التي نواجه فيها ازمة حادة في تدني اسعار النفط هو كلام في معظم الاحيان غير عملي ويمكن تصوره كوسيلة للتخلص من مسؤولية مواجهة حقائق اكثر اهمية واكثر خطورة تمس جوهر النظام الاقتصادي والمالي القائم على الاعتماد كليا على البترول كمصدر اساس للدخل. وكان الأجدى البحث عن حلول جذرية في مواجهة مثل هكذا أزمات وفق تصورات بعيدة المدى.

وفي الحقيقة نحن لانملك المستوى العلمي والصناعي المتقدم الذي يؤهلنا للانشغال في هذه الظروف بكلام غير مناسب عن الطاقة البديلة. سواء كان هذا الكلام يريد لنا مصادر جديدة للطاقة او انه يريد تحذيرنا من الخطر الذي يهدد نفطنا واعتمادنا عليه.

ان السؤال الاكثر اهمية الان هو سؤال اقتصادي وليس سؤال صناعيا. وحتى اذا بقي التركيز على السؤال الصناعي فاننا سنظل ندور في اطار سؤال اقتصادي حين نتساءل ويجب ان نتساءل: ماذا عملنا من اجل تطوير الصناعة النفطية نفسها؟

انتجنا النفط ولكن ماذا عملنا من اجل تكرير النفط؟ ومن اجل تطوير صناعة نفطية لم نتقدم فيها خلال عقود وها نحن نعود اخيرا نعتمد من اجل سد حاجتنا اليومية على استيراد مشتقات النفط من دول مجاورة لنا وذلك بسبب توقفنا في مجال هذه الصناعة عند ما بنيناها قبل عقود بعيدة نسبيا.

ان هذا التساؤل عن تاخر الصناعة له نتائجه على الاقتصاد وذلك على اكثر من مستوى سواء بما نهدره من اموال لاستيراد حاجتنا اليومية من مشتقات البترول ونقلها وتوزيعها أو بتعطيل الكثير من الايدي العاملة التي كان يمكن لها ان تعمل في هذه الصناعات وتؤمن عيشها من دخلها فيه. واقتصاديا لم نعمل حتى بما عملت به بعض من دول الجوار المنتجة للنفط حين فكرت بمحدودية عمر خزين النفط واحتمال نضوبه وانشغلت هذه الدول بتأمين حقوق الاجيال المقبلة من هذه الطاقة وعملت على اكثر من مستوى من اجل حفظ حق الاجيال وذلك بالتوفير المالي لها من عائدات النفط او بتطوير الاقتصاد وتنويعه وبما يجعل ثروة النفط المحدودة والانية اقتصاديا ثروة دائمة عبر تحويلها الى مشاريع مالية وصناعية واقتصادية دائمة.

من الممكن ان نجعل من هذه الازمة المالية مناسبة للمراجعة، وستكون السلطات النفطية مطالبة بالعمل على تطوير الصناعة النفطية، في ما سيكون على البرلمان العمل الجاد من أجل تشريع قانون النفط والغاز، بينما على الحكومة العمل بمختلف مؤسساتها لغرض فتح افاق الاستثمار وتشجيع القطاع الخاص بالحقل الصناعي وكذلك تطوير ادائها في مجال تنويع مصادر الدخل وعدم الابقاء على اقتصاد قائم على النفط.

إن اعتماد العراق وكذلك إقليم كردستان على النفط فيها مسؤولية سياسية واقتصادية ومالية ويفترض الإعتماد على نصائح وتوصيات الخبراء في هذا المجال، ونظراً لأهمية النفط كعامل أساسي في اقتصادنا فينبغي إشراك عدد كبير من المستشارين والخبراء في المجالات الاقتصادية المتعلقة بالسوق النفطية فضلاً عن الأمور الفنية الأخرى.

وكما أشرنا سابقاً وفي أكثر من مناسبة فإن النفط ملك الشعب والأجيال القادمة وإن التصرف به ليس من حق مجموعة من المسؤولين أو جيل بعينه، بل يجب ان تكون جميع القرارات الاستراتيجية المتخذة من قبل ممثلي الشعب مدروسةً بشكل يضمن حقوق الجميع وتأخذ في نظر الإعتبار مصالح الجيل الحاضر والأجيال المستقبلية.

إن التركيز على الصناعة النفطية وفي كافة المجالات مسالة في غاية الأهمية من أجل تحسين الإقتصاد الوطني وتوفير فرص العمل لشريحة كبيرة من المواطنين. كما يجب التركيز على تشريع قانون النفط والغاز بشكل مدروس وتفصيلي وبشكل تتساوى فيه حقوق العراقيين جميعاً فضلاً عن ضمان حقوق الأقاليم والمحافظات كافة بدلاً عن الإتفاقيات الآنية والتشريعات المؤقتة.

مشكلات لا يحلها إلا التفاهم الوطني المسؤول

د. عبد اللطيف جمال رشيد

المستشار الأقدم لرئيس الجمهورية

وزير الموارد المائية الأسبق

تشرين الثاني ٢٠١٤

في جانب أساسي من المشكلات بين حكومة إقليم كردستان وبين المركز أن معظمها لم يكن من نتاج اليوم. ومن الصحيح القول أنها تضخمت مؤخراً وتفاقت إلى الحد الذي وصلت إليه.

ويمكن لأي متابع أن يشخص جانبا من العوامل التي جعلت الأزمة تصل إلى ما وصلت إليه من طبيعة تبعث على الأسى والأسف، وهي طبيعة تعيق التفاهم الذي ما زال ممكناً رغم ذلك، بل يجب أن يظل ممكناً ومتاحاً، حيث لا حلول ولا نتائج ترضي الجميع من دون أن يتفاهم الجميع على أسس الشراكة الحقيقية والوحدة الوطنية والمصالح المشتركة.

يمكن أن نعزو بعض جوانب المشكلات إلى طابع عام يخص العملية السياسية واسلوب تصريف المشكلات فيها، وهو طابع عام لأن الطرفين، حكومة المركز وحكومة الإقليم، هما جزء أساسي في العملية السياسية ومساهمون عمليون وفعليون في صنعها وفي تقدمها وفي مشكلاتها أيضاً.

لقد كانت العملية السياسية من حيث هي عملية توافقية بشكل مبدئي أو تحاصفية كما هي بطبيعتها العملية الواقعية مدعاة لصنع ومواجهة الكثير

من العضلات التي كان يفرزها الواقع وتضع تحدياتها أمام المشاركين في العملية نفسها. وكان من اجراءات هؤلاء المشاركين العمل بمبدأ تأجيل المشكلات وإزاحتها إلى الأمام بدلا من البحث عن حلول سريعة تنهي المشكلة وتستأصل عوامل نموها وتفاقمها. وهذا التأجيل هو طبيعة يتحمل مسؤوليتها الجميع ولا تقع على عاتق طرف معين وذلك بفعل تركيبة العملية السياسية وبفعل الإجراءات التي كان تعتمد في المعالجة.

فمن الضروري أن يتم التوافق بين مكونات المجتمع على الشعارات السياسية التي يجب ان تصب في صالح الشعب وتلبي طموحاته والإهتمام بدور الجماهير وكذلك شعوب المنطقة ودراسة كل جوانب الأهداف السياسية سواء كان شعارات أو مطلب حق تقرير المصير أو الإستقلال الذي هو حق من حقوق جميع الشعوب وخاصة شعب كردستان، وحتى في بعض الأحيان للكيانات الأخرى. ولكن حالة التشنج بين حكومتي الإقليم والمركز كان لها مع الأسف تأثير سلبي على الوضع الكردي بشكل عام، لذلك ينبغي أن ترفع الشعارات السياسية من قبل السلطة بشكل مدروس ومن قبل الأطراف السياسية والإجتماعية الرئيسة.

من المهم جداً أن يتم التوصل إلى تفاهم وطني بشأن قانون النفط والغاز الذي يشكل عدم تشريعه حتى الآن واحدة من أهم العضلات الإقتصادية بين المركز والإقليم والمحافظات وايضاً في السياسة النفطية واقتصادها وعمليتها الانتاجية والتصنيعية. وهنا يجب الإشارة الى ضرورة اعتماد مبدأ الشفافية في السياسة العامة للدولة والسياسة النفطية خصوصاً وكما أشرنا سابقاً فإن النفط والموارد الطبيعية ليست ملكاً للحكومة أو شخص أو جيل بعينه بل هي ملك للشعب والأجيال كافة. كما يجب إقرار قوانين مدروسة

من قبل مجلس النواب وبقية المؤسسات الحكومية حول ملكية الشعب لموارده المالية وبشفافية عالية.

في النظام الديمقراطي دائماً ما يكون نقص التشريعات في أي حقل من حقول الحياة والعمل والعلاقات دافعا لمشكلات متوقعة وغير متوقعة ومقصودة وغير مقصودة، وكان تأجيل البت في هذا القانون المهم وفي بلد نفطي كبير مثل العراق من أسباب الأزمة في مجال النفط بين المركز والإقليم. إنّ الإلتزام بتنفيذ المواد الدستورية المشرعة في الدستور والتي تخص مستقبل العراق هو من أوليات الواجب الوطني لكل العراقيين، وإن التأخير والتلكؤ في تطبيق هذه المواد سيكون السبب المباشر لمشاكل العراق وكما حصل مع المادة ١٤٠ وهي مادة حساسة كما يعرفها الجميع.

لا يمكن القاء اللوم في هذا التأخير على طرف سياسي أو حكومي بعينه، ولكن يمكن القول إن بعض الأطراف السياسية كانت تدفع باتجاه التأجيل. وكان يجري تعليل ذلك بالظروف الأمنية.

وواقعياً فإن فرص التفاهم بين المركز والإقليم في ظل هذه الأجواء كان مأمولاً لها أن تكون أكثر يسراً وسلاسة، ولكن كان يحصل ذلك فقط عندما يجري الفصل بين الخلافات السياسية الآنية (بين المركز والإقليم) وبين مشكلات ذات مساس بالدستور وبالتشريعات الناقصة أو المؤجلة.

إن حق تقرير المصير مقرّر في الأمم المتحدة، وبالنسبة للشعب الكردي هو حقّ قائم حتى من قبل تقسيم كردستان بعد الحرب العالمية الأولى، وشعارات الأحزاب الكردية وفي بعض الأوقات الأحزاب العراقية نادت جميعها بحق تقرير المصير، وأفضل مثال للوضع الكردي في العراق هو إسكوتلندا، مع العلم بأن السكوتلنديين يتمتعون بكافة الحقوق أما الحزب

القومي السكوتلندي فهم يطالبون بالإستقلال.. والمشكلة الرئيسة لشعب كردستان في العراق هي الحكومات الديكتاتورية في المنطقة. وبرغم كل العقبات التي واجهت الإقليم في المراحل السابقة فإن الوضع في كردستان العراق وصل الى مرحلة أفضل مما كان عليه في أية فترة تاريخية أخرى من جميع النواحي السياسية والإقتصادية واحترام المكونات الأخرى وشعوب المنطقة المختلفة.

إن مشكلات التشريع وتطبيق القوانين والدستور لا تحل بغير اعتماد مبادئ الدستور بما هو عليه ما دام هو حتى الآن وثيقة وطنية مشرعة ديمقراطياً ومستفتى عليها.. ولعل أي خلل فيه أو نقص في مواده أو في التشريعات المكتملة له لا يمكن حله وتجاوزه من دون عمل دستوري وديمقراطي وبآليات العملية الديمقراطية البرلمانية، بينما الخلافات السياسية يمكن تصريفها بآليات الحوار والصراع السياسي بمختلف أشكاله التي يسمح بها النظام الديمقراطي.

لا يمكن لأي طرف أن يعمل بمبدأ استثمار الأزمات لإحراج الطرف الآخر، ولا بد من إقرار حقيقة أن التفاهم الوطني المنطلق من الحرص على الوحدة الوطنية والشراكة باقتسام الخيرات وبمواجهة الشرور هو السبيل الوحيد لحل المشكلات والانطلاق نحو آفاق أكثر رحابة من الخناق الضيق الذي نضع أنفسنا فيه حيث تطوقنا المشكلات وتثقل علينا بكاهاها.

قوانين لم تتغير وأخرى لم تُشرّع

د. عبد اللطيف جمال رشيد

المستشار الأقدم لرئيس الجمهورية

وزير الموارد المائية الأسبق

تموز ٢٠١٤

بدءاً وبمناسبة انعقاد الدورة البرلمانية الجديدة، نتقدم بالتهنئة الحارة لكل السادة النواب في البرلمان العراقي الجديد. وتزامنا مع هذا الحدث المهم نورد بعض الملاحظات الخاصة بالقوانين النافذة والتي نرى من المناسب طرحها للمناقشة بغية الإستفادة من تجربتنا السياسية مما بعد عام ٢٠٠٣. فقد بقيت مشكلة القوانين المتوارثة وتحكّمها بالحياة والتعاملات واحدة من أعقد المشكلات التي تواجه فرص بناء الدولة الجديدة في العراق بعد سقوط النظام الدكتاتوري عام ٢٠٠٣ والشروع بالنظام الديمقراطي.

ولعل من البديهيات القول إن طبيعة النظام السياسي في كل مكان في العالم تقرره طبيعة القوانين والتشريعات التي تضبط العلاقة ما بين المواطن والدولة ومن ثم يأتي دور أسلوب تطبيق القوانين ونظام إدارة السلطات في تقرير طبيعة النظام السياسي للدولة. فمبدئياً لا يمكن أن نقول عن دولة إنها ديمقراطية لمجرد أن دستورها النافذ يؤكد على الخيار الديمقراطي.

الديمقراطية هي مجموعة قوانين وتشريعات تنظم إدارة الدولة وأسلوب حكمها وصلة مواطنيها بالسلطات، ومن دون هذه القوانين التي تستلهم قيم الديمقراطية ولو بدرجات متفاوتة حسب طبيعة النظام ومدى التقدم في الديمقراطية لا يمكن القول إن البلد في المسار الديمقراطي الصحيح.

لكن الحياة، سواء في دولة ديمقراطية أو غير ديمقراطية، لا يجري تنظيمها بمجرد توفر القوانين العامة للصلة بين المواطن والدولة وإنما هناك الكثير من القوانين والتشريعات التي تنظم حياة المواطنين وتنظم بموجبها حقوقهم ومسؤولياتهم إزاء بعضهم البعض وإزاء الدولة، وهي قوانين من الأهمية بحيث تستحيل الحياة إلى مجرد فوضى من دونها.

ولا يكفي للدولة والمجتمع والأفراد أن تتوفر هناك مثل هذه القوانين وأن يجري العمل بموجبها مهما كانت تلك القوانين في ظرفها عادلة وصالحة لتنظيم العلاقات على أسس العدالة، فلا بد لكل التشريعات والقوانين من مراجعات دائمة للوقوف على مدى صلاحيتها ومدى قدرتها على استيعاب التغييرات والتحويلات الجارية في المجتمع والحياة.

تكون المسؤولية في معظم الأحيان أكثر تعقيداً حين يكون المجتمع في طور الانتقال من نظام سياسي شمولي واستبدادي إلى نظام ديمقراطي قائم على الحريات والعدل الاجتماعي، فقد تكون مسؤولية المراجعة الجذرية للقوانين من أعظم أولويات سلطات العهد الجديد الذي من المستحيل أن يكون ديمقراطياً فعلاً من دون قوانين جديدة تنظم الحياة والمعاملات على هذا الأساس وبالاعتماد على هذه الطبيعة للنظام السياسي الجديد للدولة.

وقد واجهنا في العراق الجديد وما زلنا نواجه هذه المشكلة وما ينتج عنها عن مشكلات كثيرة نعيشها يومياً ونتابعها لكن التحرك من أجل وضع حد

لها هو أقل مما مطلوب حتى الآن.

والجانب الكبير في مشكلة العراقيين، كإدارات حكومية وتشريعية وقضائية ومواطنين، هي في أن هذه التركة القانونية الثقيلة هي تركة بعضها هرم ومرت عليه عقود وبعضها مر عليه أكثر من قرن من دون أن تجري مراجعته أو تعديله، كما في بعض القوانين والتعاليم ذات الأصل العثماني خصوصاً في الأراضي.

وفي الحقيقة، لم تكن هناك حاجة لمثل هذه المراجعات والتعديلات التشريعية الضرورية في فترة النظام الدكتاتوري، وذلك لأن (قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل) حلت محل التشريع، ومن المستغرب حقاً أن العبارة الأنفة لاتزال سارية في أغلب القرارات الصادرة عن أعلى الهيئات في الدولة لتؤكد سريان مفعول هذا (المجلس المنحل) في جسم الدولة. فضلاً عن أن الكثير من قرارات العهود السابقة كالعثمانية، الملكية، الجمهورية وطبعاً البعثية لاتزال نافذة لغاية الآن.

وإلى جنب القوانين والقرارات الموروثة التي لم تلغ ولم تعدل والتي تعيق الكثير من التعاملات اليومية وتؤثر سلباً على أهم المفاصل الحياتية كإدارة الموارد المالية والتجارة وحركة المال في الأسواق ومعاملات التجار والمقاولين وتعمط الكثير من الحقوق، فإن الحاجة المستمرة إلى تشريعات كثيرة مستحدثة فرضتها الحياة وتقدمها وفرضتها طبيعة النظام الديمقراطي لم تزل هي أيضاً دون مستوى الاهتمام المطلوب من الجهات التشريعية. وهنا نلفت النظر الى التخلف الكبير الذي تشهده المعاملات المصرفية واعتماد أنظمة البنوك الأساليب البدائية القديمة ما خلق فرقاً شاسعاً بيننا وبين المجتمع المتقدم الذي قطع أشواطاً هائلة في مجال الحوكمة الألكترونية وتحويل أغلب إن لم

نقل جميع التداولات المالية وما يتصل بالحسابات المصرفية الى عالم الرقميات.
نطالب الكتل السياسية بإيلاء الإهتمام الجدي بقضية إلغاء القوانين
المعركة لعمل مختلف إدارات الدولة وفي مقدمتها رئاسة مجلس الوزراء
من خلال تشكيل لجنة أو هيئة مشتركة من مختصين وخبراء عن السلطات
البرلمانية والتنفيذية والقضائية تتولى مهمة حصر القوانين وتأثيراتها على الحياة
العامة وعلى اعاققة عمل السلطات أو إعاققة تأمين حقوق المواطنين لتعمل
هذه اللجنة المقترحة على وضع الحلول البديلة وتقديمها للتشريع وبموافقة
البرلمان عبر إطار دستوري هو جزء من حل عملي لمشكلة إن لم نتجاوزها فإن
الضرر والمعاناة سيستمران وسنفقد الكثير من فرص العمل والبناء.

تفاهات ما بعد الانتخابات

د. عبد اللطيف جمال رشيد
المستشار الأقدم لرئيس الجمهورية
وزير الموارد المائية السابق
حزيران ٢٠١٤

بات مؤكداً أن الانتخابات التشريعية الوطنية التي أجريت هي انتخابات من المؤمل أن تخرج بنتائج مهمة ومؤثرة في مسار العملية السياسية وعملية بناء مؤسسات الدولة وتطور الديمقراطية في العراق. ومهما تكن نتائج الانتخابات فإن طبيعة الصراع بين القوى الفائزة وسعي كل منها إلى تشكيل حكومة وسلطات أخرى في ضوء فهمها وبرامجها وتوجهاتها هو صراع يحمل الكثير من النتائج التي ترتبت على العلاقة بين القوى والكتل خلال السنوات الأربع الماضية. لقد انتهت السنوات الأربع الماضية وكان الانقسام والاختلاف فيها أكبر من عوامل الالتقاء والانسجام بين الأطراف البرلمانية التي تشكلت الحكومة من معظمها، ولن يكون متوقفاً أن تنطوي هذه الخلافات والمشكلات بانطواء تلك السنوات وإنما ستمتد الخلافات لتلقي بظلالها على الجدل الذي سيجري من أجل تشكيل الحكومة التي نتمنى أن تقوم على إختيار العناصر الكفوءة والنزيهة وأن تبتعد عن المحاصصة وتوزيع المقاعد، وكنا نأمل أن لا يتصدر مواقع المسؤولية من لم يقدموا الخدمات في الفترة الماضية. واليوم

ينبغي على الكتل السياسية وجميع الأطراف المشاركة في العملية السياسية التركيز على برنامج الحكومة للمرحلة القادمة لتثبيت الامن ومحاربة الفساد بكافة أشكاله وان تصب القرارات الحكومية والتشريعات في مصلحة الجماهير وبحسب ما أقره الدستور العراقي من أجل النهوض بالوضع المعيشي للفرد وتحقيق العدالة الإجتماعية بين المواطنين لا على ملء المقاعد القيادية في الدولة وتوزيع المناصب فقط.

النتائج الانتخابية نفسها لم تأت لتكون حاسمة لصالح طرف من الأطراف، وهذا أيضاً ما لن يحصل في أي انتخابات أخرى مقبلة في ظل طبيعة تركيبة المكونات والقوى السياسية الأساسية في البلد، لكن هذا هو ما سيجعل عملية الاتفاق على توزيع السلطات وتشكيل الحكومة عبارة عن مسار معقد وصعب ومليء بالتوقعات المختلفة.

لقد انتهت السنوات الأربع الماضية بخلافات كانت على أكثر من مستوى، فهناك الخلاف بين مكونات التحالف الوطني الذي تشكلت الحكومة منه، وهناك خلاف أساس بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان وهناك خلاف ثالث بين الحكومة وبين أطراف تمثل المكون السني في البرلمان.

ولعل المشكلة الأعمد هي في ما ترتب من نتائج على تلك الخلافات التي تطورت من مستوى خلاف بين قوى سياسية بشأن المشاركة في الحكومة والبرلمان إلى خلافات ذات طابع عملي تعلقت بخصوص الصلة بين بغداد وكردستان بقضايا استراتيجية حول المناطق المتنازع عليها و انتاج وبيع النفط وملف البيشمركة وميزانية الإقليم، وهذا نموذج واحد وهو مفصلي ومهم لأشكال الخلافات ليس بين المركز والإقليم وإنما بين مختلف الأطراف والتي

أخفت في طياتها خلافات أخرى جوهرية كالتفاهم على الدستور وتعديلاته المطلوبة والوضع الأمني والخدمي والتشريعات الأساسية التي ظلت معطلة. ومن الصحيح أن طبيعة نظام المحاصصة كانت سبباً في الكثير من المشكلات لكن من الصحيح أيضاً أن لا شيء في الأفق يوحي بالانتهاء من هذا النظام التحاصصي، وهذا ما يجعل التفكير والثقة بإمكانية إيجاد الحلول العملية تفكيراً غير واقعي وثقة في غير محلها.

ولعل الكلام عن حكومة أغلبية سياسية هو محاولة لإيجاد حلول عملية وسعي للخروج من أزمة. فلن يكون بالإمكان الحصول على مثل هذه الأغلبية من دون (تحالفات) وهي التسمية الرقيقة للمحاصصة، ولكن في مقابل هذا الفهم الواقعي لكلام الأغلبية السياسية فإن من الواقعية أيضاً أن لا يجري إهمال أهمية هذا الكلام الذي يؤكد أبعاد الأزمة في النظام السياسي وإدارة الحكم في البلاد ويبحث عن حل عنها. وهذه هي مهمة (التحالف الوطني) نفسه، إذا فعلاً استمر التحالف كطرف مشكّل للحكومة، في صياغة برنامج مقنع للجميع يأخذ بالحسبان عثرات الفترة السابقة ويضع الحلول الصحيحة لها والتي تتناسب وقناعات الجميع ومصالحهم المشتركة. خلال متابعتنا الإنتخابات البرلمانية عموماً وخصوصاً في إقليم كردستان حيث جرت أولاً إنتخابات برلمان كردستان ولاحقاً إنتخابات البرلمان العراقي إضافة الى انتخابات مجالس المحافظات للإقليم، لاحظنا ان النتائج في المرحلة الاولى (إنتخابات برلمان كردستان) لم تكن في صالح الإتحاد الوطني الكوردستاني الند السابق القوي للحزب الديمقراطي الكوردستاني وحصول حركة التغيير على عدد مقاعد أكثر من الإتحاد، لقد كانت أسباب هذا التراجع واضحة ومنها بعض السياسات الخاطئة للإتحاد

وعدم مراعاة القيادات السياسية لاستقلالية القرار السياسي فضلاً عن اتخاذ القرارات السريعة والغير مدروسة لترضية الأطراف السياسية الاخرى. وفي الإنتخابات البرلمانية الأخيرة تعززت فرص الإتحاد الوطني بالفوز ورجع منافساً قوياً للحزب الديمقراطي الكوردستاني بعد أن حصد ما يقارب ضعف الأصوات التي حصل عليها في الدورة الانتخابية الماضية بفضل دعم الجماهير الكوردية وكفاءة الكوادر الجديدة وعدم اشتراك الكثير من القيادات الحزبية (وخاصة عدد من أعضاء المكتب السياسي) في الحملة الانتخابية ويكفي أن نذكر أن الإتحاد الوطني في عام ٢٠١٠ لم يحصل سوى على ١٣ مقعد فقط.

التفاهم الإيجابي بين مختلف الأطراف يتطلب أولاً أن يفهم كل طرف من الأطراف بواقعية وبروح إيجابية طبيعة صلته ومشكلاته مع الآخرين من شركاء الوطن والعملية السياسية، وهذا مبدأ أساس من مبادئ الشراكة، وحين ننجح بالفوز بمثل هذه الروحية من التفاهم نكون قد وضعنا الأساس لخلق قاعدة تفاهم وطني تخفف من تأثير العامل الإقليمي والدولي في مستويات الحراك المختلفة في البلاد.

الحوادث الجنائية ومحاولات الإستغلال السياسي

د. عبد اللطيف جمال رشيد
المستشار الأقدم لرئيس الجمهورية
وزير الموارد المائية السابق

بغداد / نيسان ٢٠١٤

كان الحادث المأساوي الذي تعرض له الصحفي والاكاديمي محمد بديوي حادثاً مؤلماً على أكثر من مستوى، ليس لأن الفقيد كان دائماً على صلة طيبة معنا فقط وإنما خسارته كمواطن عراقي مخلص وصحفي له الكثير من الخصال الحميدة جاءت لتجعل من الحادث خسارة أحرزتنا جميعاً.

وفقدان هذا الصحفي المثابر جاءت أيضاً بطابعها المأساوي لتؤكد الكثير من المشاكل المتعلقة بضعف التدريب في مجال تعامل رجال شرطة وجيش مع المدنيين وذلك أثناء تأدية واجباتهم في ظروف أمنية غير سليمة.

إن حالة الاستقرار الأمني لا تتطلب بالتأكيد أي تواجد أمني مسلح كثيف أو بسيط في الشوارع، لكن المشكلة الأمنية التي تواجهها البلاد منذ ٢٠٠٣ وحتى الآن هي التي تفرض هذا التواجد الذي كثيراً ما أدى إلى مشكلات بين الجنود والشرطة وبين المواطنين المدنيين.

لا يمكن ولا يجب تبرير أي حادث عنف ضد أي مدني غير مسلح، فكيف بحالة العنف التي يجري معها استخدام السلاح وتؤدي إلى القتل، وهي جريمة يحاسب عليها القانون ويحاسب كل تلوّك في تحقيق العدالة ومتابعة

تعقب الجناة وتكثيف الجهود لحسم الملفات وعدم تقييد الجرائم والاعتداءات ضد مجهولين. فكل تساهل في هذا المجال يشجع على الجريمة ويسبب الأذى للمجتمع وللسلطات إذا أرادت تحقيق العدالة والأمان للجميع.

وحادثة مصرع الصحفي محمد بديوي كشفت جانبا مؤلما أيضا وهو المتعلق بالكيفية التي تكون عليها ردود الافعال في التعامل مع حدث مأساوي بعد حصوله. فمن طبائع البشر عادةً أن رد الفعل الانساني التلقائي والمباشر هو رد فعل يستنكر الجريمة، أي جريمة، مهما كانت دوافعها وكائنا من يكون مرتكبها أو ضحيتها، لكن من المؤسف أن هذه الطبيعة تراجعت كثيراً وكادت أن تختفي وراء السحابة الثقيلة التي خيمت من أقوال وتصريحات وتصرفات كان من حق بل ومن مسؤولية كل واحد منا أن يفكر بدوافعها ومراميها وأهدافها.

ربما يكون من المألوف أن ينفعل البشر في مثل هذا الظرف ويتكلمون بكلام مشحون بالغضب وحتى بروح الانتقام، لكن الغريب أن يندفع البعض إلى اختلاق أكاذيب، وأي أكاذيب، فقد كان بعض الكذب الذي سمعناه مسموماً وكان يريد استثمار حادث مفعج واستغلال دم الضحية من أجل إشباع عطشه للفتنة والدم.

ما معنى أن ينبري أكثر من مسؤول ليقول إن هذه الجريمة ذكرتنا بجرائم كثيرة ارتكبتها وحدة من اللواء الرئاسي في نفس المنطقة بينما الجميع يعرف أن هذا هو أول حادث من نوعه يرتكب وأن أول من أدانه وأول من أكد حتمية القبض على الجاني وتسليمه للعدالة هو مكتب رئيس الجمهورية.

كيف نفسر أن نائبا برلمانيا وبعد مرور وقت طويل على الحادث المؤلم يعود ليظهر في التلفزيون ويتحدث بثقة مصطنعة عما يسميه تكرار الجرائم

من قبل نفس القوة ويندفع أكثر ليؤكد بالثقة المصطنعة نفسها إن هذا التكرار دليل واضح على أن هناك حتما حاضنة لعمليات الاغتيال في هذه القوة! هذا الكلام قيل بعد مرور فترة على الحادث كما ذكرنا، وبما يعني أن لحظة الصدمة والانفعال المباشر قد تم عبورها، ومن المفترض أن يرتفع صوت العقل.

وصوت العقل لا يعني التهوين من الحادث وإنما هو أن نضع الجريمة في سياقها الطبيعي حتى نفهم ما حدث وحتى تتمكن من تجاوز حالة هي واحدة من عشرات الحالات التي تكررت ولكن ليس في المكان نفسه وليس من القوة نفسها وإنما في أماكن متفرقة ومن قوى أمنية مختلفة وبمناسبات مختلفة أيضاً.

لم يكن أمراً خطيراً حين جرى وصف اللواء الرئاسي بـ (بيشمركة)، فالبيشمركة جزء من قوات تشرفت بالنضال ضد الدكتاتورية وهي جزء من قوات تحمي العراق الجديد، ولكن الخطير فيما سمعناه وفيما كان يراد بهذا التوصيف هو التركيز على الهوية القومية للجاني من منطلق شوفيني.

اللواء الرئاسي هو خليط من كل القوميات والأديان والمذاهب، وهو لواء نجح في حفظ أمن منطقة تواجهه حتى باتت المنطقة مثلاً، من أكثر مناطق العراق ارتفاعاً في أسعار البيع والإيجار بفعل الأمان الذي يشعر به جميع السكان في المنطقة، لكن تعتمد الإساءة للواء وتعتمد التركيز على نعتة بهوية قومية معينة وفي ظرف سياسي ملتبس بمشكلات بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية كان تعبيراً عن سعي محمود لاستغلال الحادث والدفع بالمشكلات إلى مزيد من التأزيم الذي لا يخدم إلا أعداء العراق الجديد وأعداء وحدة نسيجه الوطني.

نحتاج فعلاً إلى حملات توعية مستمرة وإلى مراقبة شديدة للحالات التي يتم فيها التجاوز على حقوق الإنسان، ولعل أي تساهل مع أي حادث سيكون سبباً في تكاثر الحوادث وتشجيع السلوك غير المنضبط، لكن واقع ما رأيناه على شاشات التلفزيون وما سمعناه منها من سياسيين وصحفيين يدعو إلى أن نعمل على أن يكون مثل هؤلاء بمستوى الأحداث وبمستوى المسؤولية المطلوبة من أجل حفظ الحقوق وسيادة القانون ومن أجل منع أية دعوة للكراهية وخلق المزيد من الاحتقان من خلال استغلال حتى مصائب الناس والمتاجرة بمآسيهم.

حين تعزز لحظة الإمتحان خيارات الديمقراطية

د. عبد اللطيف جمال رشيد

المستشار الأقدم لرئيس الجمهورية

وزير الموارد المائية الأسبق

شباط - ٢٠١٤

تشكل الديمقراطية المنهج الفكري والعملي الذي اختطه الاتحاد الوطني الكردستاني منذ تأسيسه وخصوصاً بعد التحرر من الدكتاتورية البشعة، حيث تعزز اقتراح مبدأ الديمقراطية بالنسبة للإتحاد الوطني بين كون الديمقراطية خياراً أساسياً من أجل بناء العراق الديمقراطي الاتحادي وبين كون الديمقراطية منهج عمل داخل تنظيمات (الاتحاد الوطني) على مختلف المستويات وفي جميع فعالياته.

فمن المعروف والمسلم به أنه لا يمكن بناء الديمقراطية من دون أحزاب ديمقراطية، تعتمد التقاليد الديمقراطية ليس في مجال الفكر والتخطيط لبناء دولة ديمقراطية ومجتمع ديمقراطي وإنما أيضاً في بناء الهيكل التنظيمي وفي تنظيم فعاليات الحزب واختيار قياداته وترشيحهم على أسس العمل الديمقراطي المعروفة والمعمول بها في جميع الأحزاب التي تؤمن بعمق بالديمقراطية كمنهج حياة وتعمل من أجل ترسيخ هذا المنهج.

إن الديمقراطية بإطرها الصحيح والجاد هي ما يضمن التقدم والتطور سواء للدول والمجتمعات أو للأحزاب التي تضبط الديمقراطية فيها

اختلافات الرأي والتوجهات كما تحافظ على تماسك التنظيم من خلال التمسك بتقاليد العمل الديمقراطي.

الديمقراطية نظام يحمي نفسه بنفسه ويصونها من أخطار الارتداد عليها ويحفظها من الجمود والتكلس، ولكن كل هذا يبقي مقترنا بشرط توفر الارادة الحيوية والمؤمنة إيماناً عميقاً بالديمقراطية ليس كحل فقط وإنما كمنهاج عمل في مواجهة التحديات.

وخلال مسيرة الاتحاد الوطني الكردستاني كان الايمان عميقاً بالديمقراطية سواء في العمل التنظيمي الداخلي أو في صلة الاتحاد بالحياة السياسية ومؤسساتها في إقليم كردستان وعموم العراق.

ومؤخراً حين واجه الاتحاد الوطني مسألة تباين وجهات النظر داخل قيادته في قضية انعقاد مؤتمره العام في موعده المحدد أو تأجيل ذلك فإن (الإتحاد الوطني) تعامل مع هذا المفصل المهم بروح العمل الديمقراطي التي ترسخت في تقاليد الاتحاد وعززت العمل فيه، حيث جرى الاستماع إلى رأي تنظيمات الحزب بمختلف المستويات واتخاذ القرار المناسب والصحيح في ضوء موقف شبه موحد وبالأغلبية الساحقة.

لقد اتخذ هذا القرار في ظرف استثنائي يمر به (الاتحاد الوطني)، مع وجود الرئيس مام جلال في خارج البلد لمواصلة علاجه بعد أن منّ الله تعالى بتشافيه من المرض المفاجئ.

ويأتي هذا تعبيراً عن حكمة وحسن تدبير تنظيمات الاتحاد الوطني وفي تفهّم واضح وإيجابي للحظة التاريخية التي يمر بها الاتحاد، كما هو تعبير عن ترسيخ تقاليد الديمقراطية واللجوء إليها في المفاصل الحساسة.

إن الفترة الفاصلة بين الترتيب لانعقاد المؤتمر العام الرابع للحزب

حتى اختتامه وتنفيذ القرارات التي ستصدر عنه وبين إجراء الانتخابات البرلمانية العامة هي فترة قصيرة للغاية لا تسمح بعمل التحضيرات اللازمة والإستعداد لخوض الانتخابات البرلمانية العامة فضلاً عن انتخابات مجالس المحافظات في إقليم كردستان.. ويمكن القول بثقة بأن نتائج الانتخابات المقبلة ستكون مهمة جداً وخاصةً بالنسبة لدور الإتحاد الوطني في المستقبل. إن الديمقراطية مع وجود ثوابت أساسية فيها إلا أنها ليست وصفة عمل جاهزة للتطبيق في كل زمان ومكان، فما يمكن أن يصح ويشغل في مناسبة معينة وظرف ما قد لا يصح في مناسبة وظرف آخر، وهذا من محاسن خيارات الديمقراطية كنظام عمل وحياة وتفكير ديناميكي وحيوي لا يخضع للثبات ولقاييس المسطرة. ويأتي خيار اعتماد القيادة الجماعية في تصريف شؤون العمل السياسي والتنظيمي، في هذه الفترة التي يعالج فيها أمين عام الإتحاد، تعبيراً عملياً عن الانسجام والتفاهم على أسس الديمقراطية وعلى الشعور العالي بالمسؤولية الحزبية والوطنية، مع أننا نميل إلى خيار توسيع القيادة الجماعية من ثلاثة قياديين إلى خمسة أو سبعة، وهذا ما يسهل عمل القيادة ويحسم الكثير من المواقف في إطارها.

كذلك يجب العمل بشكل أكبر على تكثيف الحملات الانتخابية للعمليتين الانتخابيتين القادمتين، الانتخابات البرلمانية العامة وانتخابات مجالس المحافظات في الإقليم، وتقديم برامج عمل واقعية تستجيب لتطلعات الناس وهمومهم وتحقق مطالبهم في الأمن والخدمات والقضايا الأخرى.

إن واحدة من أفضل النتائج التي يصل إليها أي تنظيم حزبي هي أن تكون لحظات الامتحان مناسبة للتوثب ولتعزيز التقاليد الإيجابية وصيانة وحدة الموقف واستقلالية القرار السياسي.

كيف نجعل لحظة التراجع فرصة للتقدم؟

د. عبد اللطيف جمال رشيد

المستشار الأقدم لرئيس الجمهورية

وزير الموارد المائية الأسبق

كانون أول ٢٠١٣

أفرزت نتائج الإنتخابات التشريعية الأخيرة في إقليم كردستان الكثير من النتائج المباشرة والمتمثلة بعدد أصوات الناخبين التي حصل عليها كل طرف من الأطراف التي شاركت في الانتخابات.

وعندما تحصد القوى السياسية النتائج المباشرة لأي انتخابات على شكل أصوات ثم مقاعد في البرلمان فإن المهم لها هو أن تفهم النتائج الأخرى للانتخابات وأن تدرسها وتتأمل فيها قبل أن تأخذ اجراءات وتقرر أحكاما حول طبيعة عملها وسياساتها وبرامجها.

إن حصيلة الإنتخابات هي عبارة عن نتائج مستخلصة لتقييم الرأي العام للناخبين وموقفهم من أداء القوة السياسية خلال دورة سابقة ولموقف أولئك الناخبين من البرنامج المطروح لدورة مقبلة ثم الموقف المباشر من المرشحين أنفسهم باعتبارهم ممثلين قادمين للقوة السياسية في البرلمان.

لا يمكن تصور نتائج أي الإنتخابات أن تسير بوتيرة واحدة، ولا يمكن لحزب، أي حزب في دولة ديمقراطية أن يحافظ على خط بياني مستقر في كل انتخابات، ومن هنا يأتي تبادل الأدوار بين القوى السياسية بين موقع

معارض مرة وموقع حكومي مرة أخرى في الديمقراطيات المختلفة في العالم وإلا فأن الركود والاستقرار على حكومة دائمة من طيف سياسي واحد هو أمر أشبه بالمستحيل ديمقراطياً.

صعود أو هبوط عدد مقاعد قوة سياسية في البرلمان في انتخابات معينة هو نتيجة طبيعية في حياة ديمقراطية، بل هو من معالم الديمقراطية ومدى تقدمها وتقدم الوعي الشعبي بشأن استخدام الانتخابات للتعبير عن موقفه وعن ضغطه من أجل التغيير.

في الحياة الديمقراطية وكما تستخدم الناس حقها في التعبير عن الرأي فإنها في المحصلة الأخيرة تستخدم أصواتها في التأييد والرفض أو الثواب والعقاب إن جاز التعبير. والديمقراطية التي تريد البقاء على موقف ثابت ولا تبدل للتناج الانتخابية هي ديمقراطية مشوهة، والقوى السياسية لا تكون قوى ديمقراطية ما لم تقبل أولاً بحكم الناخبين كما تعبر عنه أصواتهم الانتخابية وما لم تراجع نفسها ثانياً وتراجع برامجها وسياساتها في ضوء نتائج الانتخابات.

في ضوء هذا يمكن هنا تشخيص جوانب ما أفرزته نتائج الإتحاد الوطني الكردستاني في الانتخابات التشريعية الأخيرة. وهي نتائج لا يمكن عزلها بأي حال من الأحوال عن ظرف الإتحاد وهو يخوض أول انتخابات من دون إشراف وتخطيط وعمل مباشر من أمينه العام فخامة الرئيس مام جلال الذي كان يتابع الانتخابات من مشفاه في ألمانيا حيث تلقى نتائجها هناك.

ففي الفترة الأخيرة التي سبقت الانتخابات، بدا الإتحاد الوطني كما لو أنه مجموعة قيادات يعمل كل منها في إطار مصلحته الخاصة، بدلاً من العمل بروح القيادة الجماعية واتخاذ القرارات وفقاً لذلك، إذ ركز البعض من هذه القيادات ومنذ فترة من الزمن على الترويج لذواتهم عن طريق

وسائل الإعلام المختلفة والسعي لترضية بعض الإعلاميين بكتابة مقالات بعيدة عن أرض الواقع بدلاً من التركيز على نهج وبرنامج عمل الإتحاد في الإستعداد للإنتخابات وتشكيل الحكومة.

قام قسم من القيادات الحزبية في بعض الحالات بالتنصل من مسؤولية القيام بواجباتهم وخدمة الناس والجهاهير في تقديم الخدمات الرئيسة في المناطق المختلفة وخاصة في القرى والأرياف خارج مراكز المدن الرئيسة كالسليمانية ودهوك وأربيل، فضلاً عن عدم إتخاذ الخطوات الجدية في مكافحة الفساد والحد للإميازات التي يتمتع بها البعض من القيادات والمسؤولين. لذلك فليس من المستغرب أن تجد الكثير من المواطنين يشكون عدم اهتمام هؤلاء المسؤولين بحل مشاكلهم الرئيسة وانعدام الزيارات الميدانية لمناطقهم عند توليهم للمناصب الحكومية وفي فتراتٍ مختلفة، وكذلك حصول قناعة في بعض الميادين بأن الإتحاد الوطني الكوردستاني قد فقد استقلاليته السياسية والإدارية ووقع في فخ إتخاذ القرارات السياسية والإدارية المتسرعة نتيجة للخلافات الداخلية أو الصراعات حول الإمتيازات.

ومن المشاكل الجديرة بالانتباه أن الترشيح للإنتخابات لم يفرز الكفاءات الموجودة داخل المجتمع، فاختيار المرشحين من دون مراعاة الكفاءة والشعبية خلق فجوة بين المرشحين وبين الجمهور، سواء العام أو المؤيد للإتحاد. كما أن عدداً من أعضاء قيادة الإتحاد الوطني وحين تسلمهم للمسؤوليات الحزبية والحكومية والبرلمانية في الإقليم فشل في التواصل مع الجهاهير في كثير من المناطق وأيضاً في تقديم الخدمات المطلوبة لهم أو أداء واجباتهم بشكل جيد لخدمة الجهاهير، وهو فشل دفع ثمنه الإتحاد الوطني الذي كان دائماً الأقرب إلى نبض الناس ومعاناتهم وحياتها اليومية.

الإتحاد الوطني هو تنظيم يؤمن بقيم الديمقراطية وكان تاريخه عملاً متواصلاً من أجل إرساء أسس الديمقراطية في العمل الحزبي، ويؤمّن بآليات الديمقراطية في العمل سواء على المستوى الوطني أو على مستوى التنظيم، وكل هذا اقتضى أن يعلن الإتحاد بشكل مبكر اعترافه بالتراجع في هذه الانتخابات، ولكن الديمقراطية في الحياة الحزبية تتطلب بعد ذلك استخدام الآليات الديمقراطية في إجراء مراجعات لتشخيص مواضع الخلل، والعمل على إجراء التغيير المطلوب هو تغيير لن يكون بعيداً عنه تجديد حيوية القيادة بدماء جديدة وتعزيز مبدأ القيادة الجماعية على وفق قيم الديمقراطية وبما يجعل من لحظة التراجع التي عاشها الإتحاد وعاشتها جماهيره فرصة مهمة للتقدم إلى أمام، من خلال وضع برنامج عمل واقعي وشامل يستهدف حل المشاكل الرئيسة.

تتحمل قيادة الإتحاد الوطني الكوردستاني المسؤولية عن ما حصل في الحزب من تراجع وعدم القدرة على معالجة الأمور داخل الحزب وخارجه، كما يجب عليها إعلان كامل المسؤولية عن نتائج الانتخابات المخيبة للأمال للجماهيره واتخاذ خطوات فعلية من أجل العودة بالحزب الى الطريق الذي إخطئه لنفسه منذ البداية، حزباً سياسياً يدافع عن حقوق ومكتسبات الشعب الكوردي.

إنّ العمل على تثبيت حكم القانون وترسيخ مبدأ العدالة الإجتماعية، ركيزتان أساسيتان في بناء مجتمع قوي تسوده المساواة ويتمتع فيه الجميع بتكافؤ الفرص وكذلك العمل المشترك مع بقية الأطراف السياسية ومنظمات المجتمع المدني هو ما سيضمن للأجيال القادمة مستقبلاً مشرقاً طالما تطلّع اليه الحزب وهو ما يمكن تحقيقه بالعمل الجاد والسعي الدؤوب من أجل تحقيق مطالب الجماهير في الوقت الحاضر والمستقبل، دون الركون فقط الى التاريخ المشرف لحزب الإتحاد الوطني الكوردستاني.

الفساد الذي يسرق حتى المستقبل

د. عبد اللطيف جمال رشيد

المستشار الأقدم لرئيس الجمهورية

وزير الموارد المائية الأسبق

أيلول ٢٠١٣

بات الفساد، بوجوهه المختلفة، عاملاً شديداً التعويق للتقدم السياسي المنشود بعد كل هذه السنوات. لقد كان الأمر متلازماً بين الفساد كمظهر لتعثر الوضع السياسي واريابكاته، وبين هذا التعثر الذي أسهمت في تنميته عوامل الفساد وظروفه.

وإذا كان الفساد آفة مستشرية، بحدود متفاوتة، في جميع النظم السياسية في العالم المعاصر، فإنه عادةً ما يصطدم بالكثير من الاجراءات التي تتخذها الحكومات للحد منه، وفي المقدمة من هذه الاجراءات إشاعة مبادئ الشفافية، كما تتخذها المجتمعات لحماية أموالها العامة وإداراتها ومؤسساتها وذلك بالعمل على توفير أكبر مساحة للحريات الصحفية وحقها في المراقبة والوصول إلى المعلومات.

قد تختلف الصورة في العراق عما هي عليه في معظم دول العالم، سواء منها الديمقراطية أو الشمولية، فالدول ذات الأنظمة الشمولية عادةً ما تكون محكومة بنظام صارم يجعل الثروات وفرص التصرف بها منوطة بمركزية شديدة، يكون معها الفساد مقترناً بأعلى هرم السلطة، بينما يستشري الفساد

في أغلب مفاصل جسد السلطة الشمولية حين تكون هذه السلطة في حالة ضعف وانحيار. إما في الدول الديمقراطية فإنها وكلما تمتنت الديمقراطية تخلق نظاماً متشابكاً من الحماية التي تصد الفساد، نظام يشارك فيه المجتمع والسلطات المختلفة، من القوانين إلى البرلمان فالصحافة والمواطن العادي المحصن ثقافياً وقانونياً وتربوياً ضد الفساد.

في العراق ورثنا تركت نظام شمولي احتكر السلطة والمال في أوج قوته، بينما نمت وكبرت مظاهر الفساد في الجهاز الحكومي بمختلف حلقاته الدنيا والعليا، في العقدين الأخيرين من عمر السلطة مع الحروب والحصار واشتداد طغيان السلطة ضد المجتمع وتجويعه ودفعه لمواجهة أسوأ الأوضاع المعيشية في كل المجالات.

وفي الظروف التي رافقت تغيير السلطة في العراق كانت البيئة مناسبة لنمو مظاهر تقليدية للفساد في الجهاز الإداري للدولة وأيضاً عند بعض التكتلات الحزبية إلى جنب مظاهر أخرى هي الأخطر، استجدت مع حداثة تجربتنا في النظام الديمقراطي اللامركزي من جانب ومع ما رافق التغيير من جانب آخر من مشكلات تفكك بنى الدولة وإعادة بنائها في أجواء من عدم الاستقرار الأمني المصحوب بمشكلات سياسية واجتماعية ما زالت لم تجد الحلول التي تضع الدولة على الطريق الصحيح.

إن المظاهر التقليدية للفساد قابلة للعلاج على صعيدين، ولكن في ظروف أكثر استقراراً، وسيكون الصعيد الأول تربوياً واقتصادياً يكون معه الموظفون في غنى عن فساد مالي وإداري في علاقتهم بعمليهم وبالمواطنين، فيما يكون الصعيد الثاني قانونياً ورقابياً يمنع من تسول له نفسه من الانحدار بالوظيفة لمثل تلك المظاهر.

لكن المظاهر المستجدة هي الأخطر، وهي التي توصف عادةً بأنها الوجه الآخر للإرهاب، إنها فساد الحيتان الكبيرة التي تضع معها الثروات وفرص البناء ومعالجة المشكلات العاصفة بالأداء الحكومي طيلة هذه السنوات التي أعقبت التغيير، ومعلوم أن المعنيين بالحيتان هم بعض الشخصيات داخل العراق ومن العائدين من الخارج.

من المؤسف أن الصلة ليست جدلية فقط بين الارهاب وهذا الفساد وإنما أيضاً هي صلة عضوية بمظاهر مرضية رافقت العملية السياسية كالمحاصصة التي تحمي الفساد وتتغذى عليه.

لقد حجب غياب الشفافية الكثير مما يمكن الاستدلال به على صفقات فساد كبرى، وهذا من مظاهر نظام تحاصفي يعيق الدور الرقابي للبرلمان، وهو دور لا يكون فاعلاً من دون مؤازرة مجتمعية تتيحها الشفافية للإعلام والأفراد والمنظمات.

وهنا نشير إلى محدودية أدوار الهيئات الرقابية، المستقلة منها والحكومية. فعادة ما تصطدم هذه الأدوار بالتدخلات السياسية التي تعيق عملها وتمنعه، لتكتفي هذه الهيئات بتسليط الأضواء بين حين وآخر على الحلقات (الأضعف) في هيكل الفساد الضخم. ومن المفارقات أن أحداً لم يتحدث عما إذا كان ما تنفقه الدولة على هذه الهيئات يتوازي مع حجم ما تكشف عنه الهيئات من أموال منهوبة بالفساد ومع المعاد منه لخزينة الدولة.

ومن بين أخطر مظاهر الفساد التي تمتد تأثيراتها ليس على الأجيال الآن فقط وإنما أيضاً على من سيأتي من أجيال مستقبلاً، هي أشكال الفساد التي لا تسطو بشكل مباشر على الأموال من خلال صفقات عقود وسواها وإنما تمتد إلى التصرف بالثروة الطبيعية العامة، كالأراضي، المياه الجوفية، النفط والغاز

الطبيعي واستخدامها مرة في مصالح علاقات عامة ومنافع سياسية ومرات في التأسيس لإمبراطوريات مالية.

ولعل التصرف بالأراضي وتوزيعها بطريقة عشوائية غير خاضعة لاعتبارات فنية ولا اعتبارات تحرص على المال العام كملكية للجميع، سواء الأحياء الآن أو من سيولدون هو الشكل الأكثر كارثية في هذا المظهر الخطير للفساد.

وهذا شكل من أشكال استغلال المال العام في الدعاية وترتيب المصالح السياسية، كما هو نهب مالي لثروات لا يجوز التصرف بها بالطرق التي جرت وتجري الآن.

ولعل استخدام الثروة النفطية والغاز الطبيعي في هذا الإطار هو شكل أكثر وضوحاً للفساد، حيث يجري تبذير عوائدها الضخمة عن طريق إنفاقها بجهل وتعسف منشؤه الفكر السلطوي وليس الإدارة الحكيمة للثروات.

ومن المهم هنا التأكيد على أن جميع الثروات النفطية والمياه والأراضي ليست ملكاً لأحد، سواء كانت الحكومة أو البرلمان أو حتى الجيل الحالي من الشعب، وإنما هي ملكٌ لهذا الجيل والأجيال القادمة التي تليه، ويجب التصرف بشديد الحكمة وبموافقة مندوبي الشعب بهذه الثروات وخصوصاً الناضبة منها كالنفط وأن يُحسب حساب المستقبل المنظور والبعيد كما يحسب حساب الحاضر، من خلال العمل على المشاريع الإستراتيجية العملاقة وتقديم الخدمات الطويلة الأمد التي تصب في مصلحة المواطن العراقي، والإبتعاد عن الحلول الترفيعية فيما يخص هذا الملف أي ملف الخدمات الذي تشعّ بالحلول الآنية والوقتية وهي في كثيرٍ من حالاتها تجرّ لأجل المنفعة الشخصية أو الحزبية، ولا نكشف جديداً حيننا نقول بأن بعض السياسات

الحالية لو جرت في البلدان التي تتمتع بشفافية أكبر لكان حساب المسؤولين عن تقصيرهم في أداء واجباتهم عسيراً.

إنّ تجاهل المصلحة العامة شكّل من أشكال الفساد الإداري والسياسي، وإنما يتطور الفساد في سوء التعامل مع هذه الثروات لصالح استثمارات شخصية وليس للصالح العام، حين يقوم المسؤولون بتصرفات ذاتية تسمح لهم بها مواقع المسؤولية والسلطة، لجمع أكبر قدر ممكن من المال، وهو فسادٌ يتستر بإطار قانوني لتكوين الثروة وتأمين قوة النفوذ المستقبلي، وكل هذا يجري على حساب حقوق الأجيال.

إن فوضى الحياة السياسية وما يرافقها من مشكلات الأمن وجهل الناس بحقوقهم وضعف الشعور بالمسؤولية العامة هي ممرات سمحت بمرور الكثير من حالات الفساد، ولكن الأشد خطورة أنها سمحت بتطور أشكال الفساد وتناميها، بحيث بات من متطلبات الفساد أن يستمر هذا الوضع المشين على صعيد السياسة والأمن، ومع شديد الأسف أن أدى ذلك إلى إنحطاط الأخلاق والمنظومة القيمية إضافة إلى الناحيتين السياسية والإقتصادية لدى نسبة غير قليلة من المجتمع، والذي ساعد على هذا الأمر التراجع الأمني واستفحال دور الإرهاب والمشاكل المستمرة دونما أفق واضح. وهنا لاستبعد إتهام القيادات والنخب السياسية بالتقصير وبالتالي الفشل في تحقيق أدنى الأهداف المرجوة منهم.

ولا تبدو الحلول السريعة ممكنة في مثل هذه الظروف، لكن الحلول المتوقعة لا تأتي إلا من خلال تنامي الوعي الشعبي، من خلال معرفة الناس أنها تمتلك القوة، قوة استخدامها حقها الديمقراطي بكيفية التصرف بأصواتها في الانتخابات، ومن خلال عمل حثيث من النخب على التوعية

والتنبيه والتأسيس لروح نقدية جريئة في التصدي للمظاهر السيئة وعملية في طرح البدائل والضغط من أجل إصلاح مستويات الأداء السياسي والاقتصادي والخدمي.. وهذه بعض من مهام المجتمع في تقويم السياسات العامة وفي الحفاظ على الثروات وحسن استخدامها وتأمين فرص أفضل لأجيال المستقبل.

إنّ من واجب الشعب هو القيام بتغييرات جذرية للقيادات الحالية، والإتيان بدماء جديدة كفوءة ومخلصة تضطلع بالمسؤولية الكبيرة التي تنتظرها في بناء دولة قادرة تستطيع مواكبة التطور العالمي واللحاق بالركب الأممي، من خلال مكافحة كل أشكال الخلل في مفاصل الدولة سياسياً كان أم إقتصادياً. كما يجب على المجتمع أن يدفع بالنخب المثقفة الى الواجهة السياسية، بغية إعطاء دور أكبر لهذه النخب في صياغة برنامج سياسي شامل لإدارة الدولة وتشخيص جميع حالات الفساد المستشرية في مرافقها، والعمل الجاد على إقصاء الوجوه التي ساهمت في إنتشاره، وقامت بتضليل القضاء والرأي العام حين أدّعت بأنها هي من حاربت الفساد!!

أزمة العراق بين التركة الثقيلة والتحديات المستقبلية

في محاضراته التي قدمها في المنتدى المشترك في جامعة بوسطن وكلية جون كندي في جامعة هارفرد الحكومية في نيسان ٢٠١٣ « يؤكد الدكتور عبد اللطيف جمال أن العراق يواجه تركة ثقيلة وكذلك تحديات مستقبلية هائلة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. وجزء من هذه التركة كانت الحروب المدمرة والعقوبات الاقتصادية الدولية القاسية التي دمرت اقتصاد العراق وبنيته التحتية وقضت على الطبقة الوسطى، ووفرت أيضا أرضا خصبة لظهور التطرف السياسي والسياسة الطائفية»

د. عبد اللطيف جمال رشيد
المستشار الأقدم لفخامة رئيس الجمهورية
وزير للموارد المائية السابق
نيسان ٢٠١٣

ويقول الدكتور رشيد «وقد فشلت بعض قوى المعارضة العراقية في فهم التغيير الحادث في طبيعة المجتمع العراقي في ظل الدكتاتوريات وكيفية التعامل معه».

وبعد استعراض موسع لكثير من اسباب الاخفاقات الحالية تطرق الدكتور رشيد الى احتمالات تجدد العنف الذي قد يكون طائفيا بين الشيعة والسنة او عرقيا بين العرب والاكرد او داخل الطائفة الشيعية نفسها. و اشار

في النهاية الى قضيتين لهما تأثير كبير على مستقبل العراق واستقراره هما: ازمة المياه التي قال ان الحكومات المتعاقبة منذ الحرب العالمية الثانية لم تولها اهتماما كافيا، وطبيعة الحكم الفيدرالي الذي يجب على العراقيين التوافق عليه ليتنقل العراق الى مرحلة اكثر استقرارا وينزع فتيل بعض الازمات التي تعصف به.

الحروب والعقوبات الاقتصادية

من الأهمية بمكان إجراء تحليل عميق للوضع المعقد الذي نشأ في العراق طيلة السنوات الـ ١٠ الماضية من أجل أن يكون تحليلا واقعيا ولتجنب اتباع نهج تبسيطي. ويواجه العراق تركة ثقيلة وكذلك تحديات مستقبلية هائلة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

وما يزال العراق يواجه تركة ثقيلة خلفها نظام صدام بعد عقود من الدكتاتورية. وجزء من هذه التركة كانت الحروب المدمرة والعقوبات الاقتصادية الدولية القاسية التي دمرت اقتصاد العراق وبنيته التحتية وقضت على الطبقة الوسطى، ووفرت أيضا أرضا خصبة لظهور التطرف السياسي والسياسة الطائفية.

ولذلك، كان العراق بالفعل مجتمعا مُحطًا عندما وقعت الحرب والعمليات العسكرية في عام ٢٠٠٣. وإضافة لكل ذلك فإن بعض قوى المعارضة العراقية فشلت في فهم التغيير الحادث في طبيعة المجتمع العراقي في ظل الدكتاتورية وكيفية التعامل معه. ويمكن أن يكون عديد الذين قُتلوا أكثر بكثير من ١٠٠ ألف - بما في ذلك ضحايا الصراع الطائفي خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وأعمال الإرهاب الوحشية من قبل فلول حزب البعث والمتطرفين والمليشيات.

قرارات مدمرة

وقد غيرت القوات متعددة الجنسيات قواعد الاشتباك من التحرير إلى الاحتلال. وأصدرت سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) قرارات متسعة مدمرة كان من بينها حل الجيش العراقي. وكان لهذه القرارات أثر سلبي قوي للغاية على الحياة السياسية وقوبلت بالرفض القاطع من قبل عامة الجمهور. وتم استخدامها من قبل المتطرفين لتطوير وتوسيع الإرهاب. وهيمن إرث سياسات القوى السياسية الحاكمة على الحكومات العراقية المتعاقبة منذ عام ٢٠٠٤، وخصوصا السياسة الطائفية والفساد المستشري وما تبقى من تشريعات وقوانين النظام القديم. والسبب الجذري للأزمة العميقة المستمرة هو نظام تقاسم السلطة الطائفي الذي تم ايجاده منذ عام ٢٠٠٣.

سوء الادارة

وتشير الحقائق بشأن العراق بعد عشر سنوات من الاحتلال إلى أن واحدة من العقبات الرئيسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق هي سوء الإدارة وعدم وجود إمدادات طاقة موثوقة والقوانين والاحكام التي عفا عليها الزمن. والعراق فيه حاجة ماسة للتحرر من قوانينه الماضية. وعلى الرغم من أن النفط يسهم بشكل كبير في الناتج المحلي الاجمالي للعراق، إلا إن البلد لا يملك القدرة على تكرير النفط بما يكفي لتلبية احتياجاته. وفي حين توفي نحو ٤،٤٨٨ من موظفي الخدمة الاميركية في العراق منذ بدء عملية حرية العراق في ١٩ آذار/ مارس ٢٠٠٣. لكن عشرات الآلاف من المدنيين العراقيين لقوا حتفهم أيضا منذ عام ٢٠٠٣ نتيجة لعمليات القتل الطائفي والتمرد العنيف.

أوضاع سيئة

وقالت المنظمة التي تُعنى بتعداد جثث الموتى في العراق «لاتزال البلاد في حالة حرب من مستوى منخفض، ومن دون تغيير يذكر منذ مطلع عام ٢٠٠٩، على خلفية العنف المسلح اليومي الذي يرتقي احيانا ليكون هجمات واسعة النطاق تهدف إلى قتل كثير من الناس».

وقالت هيومن رايتس ووتش (HRW) إن الأوضاع في العراق لاتزال سيئة، خاصة بالنسبة للمعتقلين، والصحفيين، والناشطين، والنساء.

والعراق مكان محفوف بالمخاطر لوسائل الإعلام، بعد وفاة ١٥١ صحفيا سجلتهم لجنة حماية الصحفيين، على الرغم من أن الجهة التي تتولى تعداد الجثث في العراق قالت إن العدد بلغ ٢٨٨ صحفيا وإعلاميا مقابل ٢٦٥ مسعفا وعاملا في مجال الرعاية الصحية. وبات العراق يتصدر قائمة الدول التي يُقتل فيها الصحفيون بل إن عدد الصحفيين القتلى فيه فاق ضعف عدد الصحفيين الذين قتلوا في الفلبين البلد الذي يحتل المرتبة الثانية في القائمة.

وعلى وفق مقياس الفساد العالمي الصادر من منظمة الشفافية الدولية، فإن ٥٦٪ من الذين تمت مقابلتهم دفعوا رشوة في عام ٢٠١٠. وتشعر غالبية الناس ونسبتهم (٦٣٪) بان جهود الحكومة لمكافحة الفساد كانت غير فعالة بل ان أكثر من هذه النسبة من الذين تمت مقابلتهم اي بحدود (٧٧٪) يشعرون إن مستوى الفساد قد زاد منذ عام ٢٠٠٧. وقد اضطر قرابة ٧, ٢ مليون عراقي لترك ديارهم بسبب الاضطرابات والعنف - ونصفهم اصبحوا لاجئين خارج العراق، في حين فر الآخرون من منازلهم ولكنهم بقوا في البلاد. ولا يزال العراقيون الذين يطلبون اللجوء يبلغون عشرات الألوف - وبلغت الطلبات نحو ٢٣٧٤٣ في عام ٢٠١١، وأساسا

إلى البلدان الأوروبية. وفي حين أن رقم إجمالي عدد الوفيات المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر مع الغزو يتفاوت من جهة لأخرى، لكن يقال إنه بلغ ١,٥ مليون حالة وفاة من ٢٠ آذار ٢٠٠٣ إلى ٣١ كانون الأول ٢٠١١ عندما انسحبت ألوية الولايات المتحدة وحلفائها من العراق.

وعلى وفق الإحصاءات الحكومية العراقية، قبل حرب الكويت عام ١٩٩١، فقد كان معدل حالات السرطان في العراق ٤٠ من ١٠٠ ألف شخص. وبحلول عام ١٩٩٥، ارتفع إلى ٨٠٠ من أصل ١٠٠ ألف، وبحلول عام ٢٠٠٥، تضاعف إلى ألف و٦٠٠ من ١٠٠ ألف شخص في الأقل. وتشير التقديرات الحالية إلى التزايد المستمر «. وإن كانت هناك بعض التحسينات هنا وهناك وخاصة في مستوى المعيشة عند موظفي الحكومة، فلا يزال العراقيون من متوسطي الدخل يكافحون من أجل تغطية نفقاتهم. وهذا الشعب الذي كان يحظى مرة بمرافق جيدة توفر له المياه النظيفة وإمدادات منتظمة من الكهرباء والمستشفيات والمدارس حسنة الإدارة لكنها تراجعت. ويتخوف العراقي من عودة الحرب الطائفية، وهذه المرة يُضاف لها البعد السياسي، حيث زاد الشيعة والسنة من الهجمات وسط مخاوف من ان ترفع حرب سوريا العنف إلى مستويات الأكثر دموية في تاريخ البلاد. وعلى الرغم من إن حقوق المرأة منصوص عليها في الدستور جزئياً في مرحلة ما بعد صدام في العراق. إلا ان نساء العراق مهمشات سياسياً، وهن بشكل متزايد دون مستوى التمثيل الصحيح. في عام ٢٠٠٥، كان هناك ست وزيرات. وهناك الآن واحدة فقط -إنها وزيرة النساء! ويجري تهميش المرأة في المجتمع المدني كذلك.

تجدد العنف في العراق

يبقى العراق دولة هشة مصدومة وقد مزقته ثلاثون عاما من الحرب والعقوبات والاحتلال والحروب الأهلية. وعلى الرغم من أن هناك العديد من المؤشرات الإيجابية عن التقدم في العراق إلا إن مخاطر عدم الاستقرار الحاد وتجدد الصراع لا تزال قائمة.

وبالفعل، وفي أعقاب الانسحاب العسكري الأميركي في كانون الاول/ديسمبر ٢٠١١، شهد العراق صراعا سياسيا شرسا بين رئيس الوزراء نوري المالكي والعديد من منافسيه في ائتلاف «العراقية» الذي يهيمن عليه السنة، إضافة إلى زيادة التوتر مع حكومة إقليم كردستان. ولغرض استمرار الاتجاهات الإيجابية، سيحتاج العراق إلى احتواء شتى التهديدات على الاستقرار الداخلي وجو الاضطرابات الإقليمية الذي يمكن أن يتفاقم بشكل كبير في الأشهر المقبلة. وللولايات المتحدة حصة كبيرة في مساعدة العراق لتجاوز هذه التحديات؛ والعراق حالة حرجة في منطقة حرجة.

وأشد المخاطر في عدم الاستقرار الداخلي في العراق تأتي من آثار التداخل والتفاعل من تجديد الصراع العرقي أو الطائفي، من جهة، وانحياز النظام الدستوري الحالي الذي لارجعة عنه، من جهة أخرى. واي واحد من هذه الصراعات يمكن أن ينشأ على طول أي من خطوط التصدع الرئيسة في العراق: الشيعة والسنة، العرب والأكراد، أو داخل الشيعة.

وتتأذى المزيد من المخاطر من الاستدلال من ان العنف المدني المحتمل يظل ايضا مصدر قلق كبير. وإن استمرار التوترات بين حكومة اقليم كردستان والحكومة المركزية في بغداد بشأن الأراضي المتنازع عليها (المعروفة باسم «الحدود الداخلية المتنازع عليها») قد يشعل العنف على الحدود التي

عمها سلام مؤقت منذ الإطاحة بالنظام البعثي في عام ٢٠٠٣. وأخيراً، ما يزال العنف بين الشيعة احتمالاً حقيقياً.

وقد تصاعدت حدة التوتر بين الحكومة المركزية العراقية وحكومة إقليم كردستان بسبب خلافات حول عائدات النفط وعدم وجود قانون للنفط والغاز (الكربوهيدرات) مما ترك التوتر دون حل.

ومن بين مؤشرات الإنذار بشأن الوضع المعقد الحالي يمكن أن نذكر: سوء أو عدم وجود إدارة مناسبة في جميع جوانب الحياة تقريباً. وتدخل الأحزاب السياسية في جميع جوانب الحكومة. وقد أدى ذلك إلى الفساد وانعدام الكفاءة المهنية. وكذلك التدخل من خارج الحكومة، كل على وفق أهدافه الخاصة.

أزمة المياه والفدرالية

وأخيراً أود تسليط الضوء بإيجاز على موضوعين حاسمين: أزمة المياه والفيدرالية في العراق. يواجه العراق نقصاً متفاقماً في المياه ناجماً عن فشل الحكومات المتعاقبة بعد الحرب العالمية الثانية بضمّان الإمدادات وبسبب بناء سدود ضخمة في الدول المجاورة.

وقد حدثت مشاريع السدود من قبل الدول المجاورة بشكل كبير من تدفق نهري دجلة والفرات وساعدت في تحويل ما كان مرة أرضاً خصبة إلى صحراء. وفيما تتفاقم الأزمة البيئية وتواصل القنابل تمزيق القرى والضياع، فإن العراق بات الآن في خناق أزمة بيئية.

وإذا استمرت وفرة المياه في البلاد بالانخفاض ولم يتحرك صنّاع السياسة في بغداد بسرعة، فإن المياه يمكن أن تكون مصدر نزاع متجدد، ليس فقط

بين بغداد وجيرانه، ولكن بين سكان العراق المتقسمين بشدة بالفعل . ويقول مسؤولون إن البيانات الدقيقة عن المياه غير متوفرة، مما يجعل من المستحيل تقريبا تحقيق الأمن المائي . وكان هذا فشلا خطيرا من قبل الحكومة السابقة . وقد اتخذت الإجراءات لجمع ودراسة خطة ومشاريع مستقبلية للموارد المائية في البلاد .

وفيما يتعلق بالمبحث الثاني: الفدرالية، يمكن للمرء أن يقول أن الحكومة العراقية، طوال تاريخها، قد تمسكت بمبدأ سلطة الحكومة المركزية لمنع تقاسم السلطة بين المكونات مما جعل نسيج سكان العراق من جنس واحد . وقدم الدستور الجديد الفيدرالية، والتي بموجبها تم منح حكومة إقليم كردستان السلطة لادارة منطقتها اقتصاديا وإداريا وتشريعيا .

لكن بقي امر ثابت يعقد هذا الدوامه، ذلك هو السؤال الذي بقي من دون اجابة حول نوع الهيكل الاتحادي الذي سيتوفر للامة الجديدة أساسا، وماهي ترتيبات تقاسم السلطة بين أولئك الذين يحكمون بغداد، وحكومة إقليم كردستان وقادة الأقاليم في البلاد .

وكان النفط في قلب النزاع الفيدرالي منذ البداية . وفي الوقت الحاضر، ومع المواجهة بشأن التشريعات التي تنظم الرقابة على قطاع النفط والغاز، فهناك شعور بأن اتفاقا بين بغداد وأربيل بشأن مسائل النفط ما يزال بعيد المنال . ولكن هناك عوامل يمكنها أن تحسن الثقة بين الجانبين وتضع الأساس لنظام فيدرالي أكثر استقرارا . هناك ضغط من اجل قانون مفصل عن قطاع النفط والغاز ومساءلة وإشراف مناسب وشفافية .

جدلية المكان الحضارية والتاريخية تفرض على العرب والكردان

يكونوا في سلة واحدة اسمها العراق

التأريخ اثبت ان العطش اقسى من الحروب كان في كل سنوات غربته ومنفاه
يحمل هم الخارطة العراقية بها جسها التضاريسي والمناخي

نعيم عبد مهلهل

١٨ كانون الاول ٢٠١٢

وفي عشرات المقالات والمحاضرات والأنشطة والمسؤوليات كنت أرى
الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد أكثر المتحمسين والساعين والمنظرين في
هذا الأمر الذي ينبغي أن ينظر له بجدية بالغة والذي يقرأ مقالات الدكتور
عبد اللطيف سيكتشف مدى خطورة الأمر ومدى اتساع افق الرجل في رسم
الرؤى والمعالجات حتى أني طرحت عليه جمع تلك المحاضرات والمقالات
والحوارات في كتاب ليتم اللجوء اليه من قبل الدولة والجهات المعنية بالأمر
لتدارك ما يحدث.

ففي المقالات مرجعية وأفكار ورؤى وطروحات حول مستقبل الثروة
المائية في العراق وتدايعات كل هذا حول الامن الوطني والغذائي للعراق.
وأتذكر اني قبل عام على ما أذكر حين تم ترشيح الدكتور عبد اللطيف
لرئاسة منظمة الفاو بعد انتهاء مهمته الوطنية في وزارة الموارد المائية كتبت

مقالا وانا أحاول فيه أن انبه الدولة للوقوف بقوة الى جانب هذا الترشيح؛ لعلمي وإداركي أن المنظمة الأهمية والعراق تحتاج الى رجل كهذا في قدرته على المعالجات الآنية والاستراتيجية في مسألة توفير الموارد الطبيعية للبشر واهمها تحديا مشكلة الغذاء والماء حيث يمتلك المرشح العراقي دراية وخبرة سنوات طويلة في هذا المعترك واشرف بنفسه على الكثير من البرامج وكان في كل سنوات غربته ومنفاه يحمل هم الخارطة العراقية بها جسها التضاريسي والمناخي، وتعرف المنظمة جيدا أن الدكتور عبد اللطيف ساهم في دعم المنظومة الغذائية لبلاده في رؤاها الاستراتيجية وانه كان على رأس المؤسسة المائية واخذ على عاتقه منذ ٢٠٠٣ تطوير مناطق الاهوار والسعي الى اعادتها الى واقعها قبل التجفيف وازمنة الحروب وكذلك صيانة السدود واقامة مشاريع الري والارواء واستصلاح الأراضي.

اشتغلت مع الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد وتعلمت منه دقته وبساطته ومساحته الروحية الواعية بطبيعتها ووعيها، وهو وحده من ساعدني في إخراج كتبي عن الاهوار الى النور ودعمنا في اصدار عديدين من مجلة الاهوار قبل سفري الى أوروبا وفي كل جلساتي مع الدكتور عبد اللطيف عندما كان وزيرا في مكتبه الوزاري أو في بيته كنت اتعلم منه الكثير في دقائق الامور التي يكتشفها بنباهة كبيرة وكان يشعرني انه يتحمل مسؤولية حضارية ووطنية في جانب لا يدرك اهميته الجميع عندما كانت تصوراته أنه علينا ان نوفر سدادا ونواظم ومشاريع ري أفضل مما نوفر لنا كتيبة دبابات، لأن التاريخ اثبت لنا أن العطش هو اقسى الحروب. وعلي ان اتخيله في دوامه اليومي في الوزارة بالرغم من خطورة شوارع بغداد عام ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ حيث واظب

على الحضور في مكتبه. افتقرت عن الدكتور عبد اللطيف رشيد لاعوام. فقد غادر الوزارة وعاد ليعمل كبير مستشاري الرئيس ليس بسبب قرابته مع الرئيس بل لأن الرجل يمتلك تاريخاً طويلاً في مرافقة الرئيس في محطاته النضالية والحياتية وامتلك خبرة تاريخية ومهنية وحزبية في الحزب الذي ينتمي اليه وأظن أن الرئيس كان يدرك أن في شبابية روح ووعي ونظرة رفيق دربه ما يمكن ان يخدم العراق وتطوره ليس في الجانب المائي والغذائي فقط بل في الجانب السياسي فهما رفاق المكتب السياسي لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني يمتلكان تصورا ودراية وفهما عميقا ولينا ودوبلوماسية لما يمكن ان يحدث في العلاقة الجديدة بين العرب والكرد او لنقل بين المركز والاقليم وهذا ما اكتشفته في زيارتي الاخيرة للدكتور لطيف رشيد في مكتبه الرئاسي الذي يعمل فيه مستشارا أقدم لرئيس الجمهورية عندما اخبرني الصديق الصحفي عبد المنعم الاعسم هاتفيا أن السيد المستشار الاقدم يجب أن تزوره في القصر الجمهوري وتم تحديد الموعد وعلي أن انتظر في مكان ما لتقلني سيارة أنا والسيد الاعسم الى القصر الرئاسي وكان عليّ أن اتخيل ماذا سيكون شكل التحصين والحذر والتفتيش في المكان الذي يتواجد فيه الرئيس ولكن الذي حدث كان عكس ذلك تماما. فلقد مر الامر ببساطة حتى أن أحداً لم يفتش حتى نظرنا، الى الحد الذي كانت فيه السيطرة العسكرية تسمح لنا باشارة لمجرد أن سائق السيارة يقول لهم: الاساتذة ضيوف كاكه دكتور لطيف المستشار الاقدم. استقبلنا الدكتور عبد اللطيف في بوابة البيت الرئاسي كما تعودته بشوشاً وبسيطاً وبأناقته البسيطة التي ترسم المزيج الذي تعود عليه من ثقافته الآرية العراقية الانكلوسكسونية إذ قال لي مرة أنه حرص كثيراً في حياته وانشطته أن يكون واعياً ومنتماً لما تعلمه في بيت

والده وأن يظهر فهمه لكل ما يدور حوله وأن يُفيد ويستفيد من المكان الذي يعيش فيه. في بوابة باحة القصر، مشينا قليلاً مع كبير المستشارين الذي كان مهتماً بترتيب زيارة عائلية لسيدة كانت قبل سنوات عضواً في البرلمان البريطاني ويرتبط السيد عبد اللطيف بعلاقة عائلية مع السيدة وزوجها الذي توفي قبل فترة وقد حضر مأتمه في مدينة بعيدة عن لندن ولم يزل يشكو الما في كتفه نتاج السياقة الطويلة وهو يلبي واجب حضور الوداع الاخير لصديقه الذي يمتلك هو وزوجته تاريخاً مشرفاً في الدفاع عن القضية الكردية في البرلمان البريطاني وللترويح عن هم السيدة المفجوعة صديقة الكرد كان مقترح السيد عبد اللطيف بزيارة مدينة السليمانية ضيفة عزيزة على عائلته. شربنا القهوة في مكتب المستشار، واستعدنا ما كان الرجل يقدمه في عمله وطموحة وربما كنت اقرأ في عينيه ذات الاصرار الذي كنت اتابعه فيه وهو يستعيد مع احلامي رغبة باحياء مشروع جنة عدن الاممي في احوار الجنوب العراقي بالرغم من صعوبة الظروف الأمنية وشحة الموارد وقلة مناسيب المياه في النهرين فلا يصل الى الاحوار الحصنة التي كان يتمناها تصل. وبدأت أسأل المستشار عن الذي يحدث هذه الايام بين المركز والاقليم فكان يؤكد ان العراق الواحد يصنعه جميع العراقيين عربا وكردا وأنه ايام وزارته جل سعادته حين يزور الجنوب ليرى مشاعر الناس في مسؤول كردي يكون بينهم يتطلع الى احلامهم ويسعى الى تحقيقها. لم أر الدكتور جمال عبد اللطيف رشيد منفعلا في مشاعره واجوبته حول هذا الأمر كما اراها انا في وجوه المتحاورين في القنوات التلفازية من الطرفين وكأنهم يريدون أن يشعلوها حربا مثل حرب البسوس أو داحس والغبراء عندما يضيفون الى الخطب زيتا في تصريحات غير مسؤولة ولا تمتلك الوقائع والنباهة والتواريخ

بينما كان كبير المستشارين يضع في حذره وحكمته الرؤيا المجربة لكل الوقائع وصار يتحدث لنا عن مواقف وتجارب تعرض لها هو وحزبه ايام المعارضة ولذا كان ينتهي الى أن الحكمة والعقل ينبغي أن يتوقف عندها الجميع فحتى في صورة تقرير المصير فإن جدلية المكان الحضارية والتاريخية والتضاريسية تفرض على العرب والكرد أن يكونوا في سلة واحدة اسمها العراق. بدا مرحا وجديا وقلقا في احيان اخرى لكنه في النهاية يصل معنا الى قناعة أن وجود الرئيس طالباني يمثل التوازن العقلاني والمهم في المحنة بين الاقليم والحكومة فالجميع يؤمن في النهاية أن اللجوء الى حكمة الرئيس هي البوابة التي سينفذ منها الجميع، وهكذا اعادنا كبير المستشارين الى المكان الذي على الجميع أن يحتمي به كونه حاميا لوحدة العراق ودستوره وأشار في معنى كلامه: أن الرئيس بالرغم من وضعه الصحي يعي تماما حساسية المرحلة وانه ساع لفعل شيء يترتب عليه بفعل واجبه الوطني والدستوري والتاريخي وكأنه يرد على تساؤل يسكن في داخلي يقول: ليتدخل الرئيس ويحسمها ويعد للعراق هدوءه كي يبني نفسه. أكثر من ساعة وفي مكتب هادئ وبسيط موظفوه بعدد اصابع اليد قضينا انا والصديق عبد المنعم الاعسم الذي كانت له حصة في الاسئلة والطروحات قد يعبر عنها هو نفسه في مقال يكتبه. ساعة من اطراف الحديث الشيق لرجل يتخصص في البحث عن الخلاص من الخطر الاتي في المستقبل وهو نقص المياه، تحدثنا في السياسة والتاريخ والحياة وانتهينا في امان مشتركة ومشاريع ثقافية ومجتمعية برغبة تسكن في قلب كبير مستشاري الرئيس لتوطيد العلاقات العربية الكردية وكانت له ملاحظات دقيقة وعميقة ووجهة نظر في وقائع المهرجان الثقافي العربي الكردي الذي عقد مؤخرا في البصرة وكان متابعا له ومستوعبا تماما

لكل حديث الملا بختيار في حفل الافتتاح. غادرنا مكتب المستشار، وتجولنا في باحة القصر الرئاسي الهادئ وأشار لنا على مكتب الرئيس المقابل لمكتبه فتعجبت من هدوء المكان دون دربكة العساكر والحراس التي تعودنا عليها في اماكن اعلى المناصب. تأملت جدران القصر ولوحاته واعدته الى ذكريات ولعه الشديد بالفن التشكيلي وكيف كان يطلعي على آخر مقتنياته من اللوحات عندما اقام معرضا دائما للاعمال الفنية في قاعة قرب مكتبه الوزاري في الموارد المائية عن مختلف الجوانب الحياتية والحضارية للعراق من الشمال والجنوب وانه كان مهتما جدا بالحصول على لوحات قديمة وصور فوتوغرافية توثق تاريخ وعمران البصرة وبيوتها. اطلعنا منه على تفاصيل بناء القصر بعد ٢٠٠٣، ثم دخلنا قاعة الاجتماعات التي كان الرئيس يجمع فيها الشمل العراقي بكل اطرافه ومكوناته وكتله ليدعوهم الى الوفاق والتصالح وبحث الامور بهدوء واغلبها تلك الاجتماعات التي كان يُراد بها تقليل الاحتدام بين الائتلاف الوطني والقائمة العراقية . فطالما شهدت هذه القاعة حلا ناجعا ومقنعا لاشكاليات كادت توصل العراق الى الحرب الاهلية. وثانية على أمل أن نلتقي كبير مستشاري رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد يودعنا الرجل بذات البشاشة وبذات العجلة البسيطة نعود من حيث انطلقنا .

الخيارات الفدرالية .. توزيع للسلطات وحماية للديمقراطية

د. عبد اللطيف جمال رشيد

المستشار الأقدم لرئيس الجمهورية

وزير الموارد المائية الأسبق

تشرين ثاني ٢٠١٢

تتباين تجارب الفيدراليات من دولة إلى أخرى، وغالباً ما تتحكم ظروف البلدان والمناطق المفدرلة بالطبيعة الخاصة للفيدرالية، فما تتطلبه تجربة ما قد لا يناسب سواها.. لكن، وفي كل حال، فإن النماذج المتاحة حتى الآن تكفي لأن تكون معياراً مناسباً لتشكّل الفيدراليات الجديدة.. إنها نماذج من التنوع والغنى في التجربة ما يكفي لأن تكون دليلاً مناسباً للدول التي تسعى لتبني النظام الفيدرالي، وهي دول آخذة بالتزايد، في ضوء ما قدمته التجارب من نجاح في الإدارات وتوزيع السلطات والقدرة على تجاوز الإختناقات، خصوصاً في الدول المتنوعة سكانياً وذات الطبيعة الجغرافية الكبيرة.

فعملياً، هناك ٢٨ دولة، يشكل سكانها ما يقرب من ٤٠٪ من مجموع سكان العالم، تبنت النظام الفيدرالي وتدعى بدول فيدرالية، أو تعتبر بشكل عام فيدرالية.. وفي الغالب فإن هذه الدول هي من الدول التي تبنت الخيار الديمقراطي.. فيما تطمح الدول التي تسعى للحاق بالركب الديمقراطي إلى اعتماد النظام الفيدرالي وذلك بالتساوق مع عملية الانتقال الى الديمقراطية.

وتاريخياً يمكن ملاحظة أنه تمّ تبنيّ النظام الفيدرالي في الدول التي شهدت صراعات والتي اهدت بعد تجارب عصيبة الى اعتماد الفيدرالية، وذلك كحل للأزمات من خلال الانتقال الى نظام سياسي تتقاسم فيه الحكومات المركزية صلاحياتها الدستورية وواجباتها الإدارية مع الأقاليم، كما يمكن أن تأخذ الأقاليم مهام وصلاحيات من المركز بحسب الإتفاقات والدستور.

وهي - أي الفيدرالية- إحدى الصيغ الدستورية والقانونية التي تنظّم وتوزع الإختصاصات والسلطات بين حكومة المركز وحكومة الأقليم في دولة واحدة، وتقوم بتثبيت الإدارة والسياسة على نحو يسمح لحكومة لإقليم التمتع بقدر كبير من الصلاحيات والسلطات في إدارة شؤونها. إن أهم إنجازات الفيدرالية تتركز في دعم الديمقراطية وضمان مساهمة الأقاليم في إدارة مناطقهم وإفساح المجال للسكان من مختلف القوميات والديانات للتعبير عن تطلعاتهم واختيار ممثليهم في المجالس المحلية والنيابية في الإقليم والمركز.

ومن الطبيعي أن تختلف الأنظمة الفيدرالية الواحدة عن الأخرى، وذلك حسب التكوين الإقتصادي والإجتماعي والقومي والمؤسسي لهذه الدولة أو تلك، وهذا التنوع أحد ركائز قوة الفيدرالية إذ لا يمكن لنموذج فيدرالي واحد يمكن أن يكون ملائماً لجميع الأحوال والظروف في بلدان مختلفة، فهي تتضمن دولاً كبيرة ودولاً صغيرة، غنية وفقيرة، دول من قومية واحدة ودول متعدّدة القوميات والمذاهب والأديان والأعراق، وفي معظمها يوجد رئيس وزراء وحكومة برلمانية، وفي البعض الآخر يوجد رئيس للبلاد ومؤسسات تشريعية وتنفيذية.

نشأت الفيدرالية من خلال هيكل أحادي شديد المركزية (سلطوي وغير ديمقراطي)، فالخيار الفيدرالي هو إستجابة للضغوط السياسية الديمقراطية، وعملية نقل للسلطات (بسبب التعددية الموجودة في الدولة سواءً أكانت قومية أم دينية أم لغة) ضمن عملية ديمقراطية من أجل إستغلال الموارد بطريقة أمثل والتنافس الإيجابي بين مؤسسات الأقاليم المختلفة بهدف الوصول الى تقديم أفضل الخدمات، كما تعمل على حل النزاعات والتوترات بين مناطق الأقاليم المختلفة والتمتع بالحقوق القومية والدينية والإثنية.

على سبيل المثال سكوتلندا- وهي جزء من بريطانيا - تتمتع بصلاحيات كبيرة وتشارك في القرارات السياسية والإدارية المهمة.. وبحسب ما ينص عليه الدستور السكوتلندي (Scotland Act) الذي يشتمل على أكثر من ١٦٠ صفحة من القرارات والتعليقات الخاصة بالأمور التنفيذية والتشريعية وسن القوانين وقرارات المحاكم السكوتلندية، حتى إن سكوتلندا لها الحق بطبع عملتها الخاصة بموجب الدستور.. ومع كل هذا، فإن رئيس الوزراء البريطاني سافر - منذ فترة ليست بعيدة- بنفسه للقاء الوزير الاوّل الإسكوتلندي من أجل إبرام الإتفاقيات حول الإستقلال، علماً بأن ١٥٪ من الشعب السكوتلندي فقط يؤيد الإنفصال عن المملكة المتحدة، والكتلة البرلمانية السكوتلندية هي من الكتل السياسية المهمة في البرلمان البريطاني، كما أنّ المناصب الكبيرة في بريطانيا - ولأحيان كثيرة- من نصيبهم، مثل منصب رئيس الوزراء ووزارات الدفاع، والخارجية، والخزانة.. إضافةً الى الوزارات الأخرى.

ومن الحالات الأخرى تبرز تجربة كيويك في كندا، فهي تتمتع بمستوى مماثل من الصلاحيات والمشاركة في القرار.. وكذلك دولة الإمارات العربية

المتحدة تعد إحدى الفيدراليات في المنطقة العربية، كما توجد أمثلة عديدة في العالم المتحضر حيث تتوزع الصلاحيات بين المركز والأقاليم، إذ إن الظروف والمتغيرات العالمية الجديدة فرضت على المركز في الدول الأوروبية والدول الكبيرة مثل أمريكا وروسيا أن تحتفظ بصلاحيات أقل مما كانت عليه سابقاً لصالح الأقاليم.

ويجري اعتماد مبدأ الأقلية والأكثرية داخل الحكومات المركزية الفيدرالية ذات التعددية القومية أو الدينية، على سبيل المثال، يوجد في كندا نظام برلماني يقوم على الأغلبية، غير أن الأقلية الفرنسية الكندية تلعب دوراً هاماً في تشكيل أية حكومة.. وفي حالات أخرى كسويسرا مثلاً، فإنها تتبع منهجاً يقوم على الشراكة بين كافة الأحزاب الرئيسة لتشكيل الحكومة المركزية.

والأعمدة القانونية للفيدرالية تركز الحكم الفيدرالي على أساس الدستور وسيادة القانون، حيث يضع الدستور الأطر والمبادئ الأساسية للنظام الفدرالي. في حالات الخلاف، يتطلب الأمر اعتماد حَكَمٍ دستوري لحل النزاعات، وعادةً ما يسند هذا الدور إلى محاكم خاصة تعمل على إيجاد التفسير القانوني للدستور، كما أن شرعية المحاكم قضية رئيسة فيما يخص تعيين القضاة وفترة ولاياتهم والتوازن بين الإجراءات القضائية.

من الضروري هنا اعتماد تطبيق الدستور والقوانين بشكل تفصيلي وكامل بغية تثبيت الديمقراطية والفدرالية، وكذلك العمل على تقوية الثقة بين المركز والأقاليم والمنافسة على تحسين وضع المجتمع من الناحية الخدمية والتنمية والعمران، وبالتالي تحسين وضع المجتمع اقتصادياً، وتنفيذ الديمقراطية بدون تلكؤ وإنجاح عملية الانتخابات من خلال الإمتناع عن تزوير الأصوات ومراعاة الدستور والقوانين في جميع نشاطات الدولة.

يوم مع كبير مستشاري الرئيس الطالباني...!

نعيم عبد مهلهل

بغداد ٢٥ تشرين ثاني ٢٠١٢

أرتبط بالدكتور عبد اللطيف جمال رشيد كبير مستشاري السيد رئيس الجمهورية بعلاقة مودة وثقافة وعمل مشترك لعدة سنوات في الألتقاء على قلقتنا المتبادل في مستقبل الامكنة المغمورة في الجنوب العراقي (الأهوار)، فالرجل منذ أيام المعارضة في لندن يمتلك سمعة دولية واسعة وتخصصا اكاديميا وفقها علميا وفكريا في المسألة التي تقلق التأريخ المستقبلي لوجود العراق القائم على القلق في نضوب او شححة موارده المائية لأسباب يعرفها الجميع أهمها أقامة دولة المنبع لنهري دجلة والفرات (تركيا) للسدود وكذلك تفاقم الظواهر المناخية بسبب الأحتباس الحراري وايضا الحالة السورية الجديدة وضعت زاوية جديدة لمثل هذا القلق وأشكاليات أخرى تقودها السياسة والمصالح وما الى ذلك.

وفي عشرات المقالات والمحاضرات والانشطة والمسؤولية كنت أرى الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد أكثر المتحمسين والساعين والمنظرين في هذا الأمر الذي ينبغي أن ينظر له بجدية بالغة والذي يقرأ مقالات الدكتور عبد اللطيف سيكتشف مدى خطورة الأمر ومدى اتساع افق الرجل في رسم الرؤى والمعالجات حتى أي طرحت عليه جمع تلك المحاضرات والمقالات

والحوارات في كتاب ليتم اللجوء اليه من قبل الدولة والجهات المعنية بالأمر لتدارك ما يحدث. ففي المقالات مرجعية وأفكار ورؤى وطروحات حول مستقبل الثروة المائية في العراق وتداعيات كل هذا حول الامن الوطني والغذائي للعراق. وأتذكر اني قبل عام على ما أذكر حين تم ترشيح الدكتور عبد اللطيف لرئاسة منظمة الفاو بعد انتهاء مهمته الوطنية في وزارة الموارد المائية كتبت مقالا وانا أحاول فيه أن انبه الدولة للوقوف بقوة الى جانب هذا الترشيح لعلمي وأداركي أن المنظمة الأمية والعراق تحتاج الى رجل كهذا في قدرته على المعالجات الآنية والاستراتيجية في مسألة توفير الموارد الطبيعية للبشر واهمها تحديا مشكلة الغذاء والماء حيث يمتلك المرشح العراقي دراية وخبرة سنوات طويلة في هذا المعترك واشرف بنفسه على الكثير من البرنامج وكان في كل سنوات غربته ومنفاه يحمل هم الخارطة العراقية بها جسها التضاريسي والمناخي، وتعرف المنظمة جيدا أن الدكتور عبد اللطيف ساهم في دعم المنظومة الغذائية لبلاده في رؤاها الاستراتيجية وانه كان على رأس المؤسسة المائية واخذ على عاتقه منذ ٢٠٠٣ تطوير مناطق الاهوار والسعي الى اعادتها الى واقعها قبل التجفيف وازمنة الحروب كذلك صيانة السدود واقامة مشاريع الري والأرواء واستصلاح الأراضي.

اشتغلت مع الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد وتعلمت منه دقته وبساطته ومساحته الروحية الواعية بطبيعتها ووعيتها، وهو وحده من ساعدني في اخراج كتيبي عن الاهوار الى النور ودعمنا في اصدار عدددين من مجلة الاهوار قبل سفري الى اوربا وفي كل جلساتي مع الدكتور عبد اللطيف عندما كان وزيرا في مكتبه الوزاري أو في بيته كنت اتعلم منه الكثير في دقائق الامور التي

يكشفها بنهاة كبيرة وكان يشعر في انه يتحمل مسؤولية حضارية ووطنية في جانب لا يدركه اهميته الجميع عندما كانت تصوراته تقع أنه علينا ان نوفر سداداً ونواظماً ومشاريع ري أفضل مما نوفر لنا كتبية دبابات ، لأن التاريخ اثبت لنا أن العطش هو اقسى الحروب. وعلي ان تخيله في دوامه اليومي في الوزارة بالرغم من خطورة شوارع بغداد عام ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ حيث واظب الحضور في مكتبه.

افترقت عن الدكتور جمال عبد اللطيف رشيد لأعوام. فقد غادر الوزارة وعاد ليعمل كبير مستشاري الرئيس ليس بسبب قرابته مع الرئيس بل لأن الرجل يمتلك تاريخاً طويلاً في مرافقة الرئيس في محطاته النضالية والحياتية وامتلك خبرة تاريخية ومهنية وحزبية في الحزب الذي يتتمي اليه وأظن أن الرئيس كان يدرك ان في شبابية روح ووعي ونظرة رفيق دربه ما يمكن ان يخدم العراق وتطوره ليس في الجانب المائي والغذائي فقط بل في الجانب السياسي فهما سوية ورفاق المكتب السياسي لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني يمتلكان تصورا ودراية وفهما عميقا ولينا ودوبلما سيا لما يمكن ان يحدث في العلاقة الجديدة بين العرب والکرد او لنقل بين المركز والاقليم وهذا ما اكتشفته في زيارتي الاخيرة للدكتور رشيد في مكتبه الرئاسي الذي يعمل فيه مستشارا أقدم لرئيس الجمهورية عندما اخبرني الصديق الصحفي عبد المنعم الاعسم هاتفيا أن السيد المستشار الاقدم يجب أن تزوره في القصر الجمهوري وتم تحديد الموعد وعلي أن انتظر في مكان ما لتقلني سيارة انا والسيد الاعسم الى القصر الرئاسي وكان علي ان التخيل ماذا سيكون شكل التحصين والحذر والتفتيش في المكان الذي يتواجد فيه الرئيس ولكن الذي حدث كان عكس ذلك تماما. فلقد مر الامر ببساطة حتى أن احدا لم يفتش حتى نظرنا، حد

الذي كان فيه السيطرة العسكرية تسمح لنا بأشارة لمجرد ان سائق السيارة يقول لهم: الأساتذة ضيوف كاكه دكتور لطيف المستشار الاقدم.

استقبلنا الدكتور عبد اللطيف في بوابة البيت الرئاسي كما تعودته بشوشا وبسيطا وبأناقته البسيطة التي ترسم المزيج الذي تعود عليه من ثقافته الآرية العراقية الانكلوسكسونية التي قال لي مرة انه حرص كثيرا في حياته وانشطته أن يكون واعياً ومنتماً لما تعلمه في بيت والده وان يظهر فهمه لكل ما يدور حوله وان يُفيد ويستفيد من المكان الذي يعيش فيه.

في بوابة باحة القصر مشينا قليلا مع كبير المستشارين الذي كان مهتما بترتيب زيارة عائلية لسيدة كانت قبل سنوات عضوا في البرلمان البريطاني ويرتبط السيد عبد اللطيف بعلاقة عائلية مع السيدة وزوجها الذي توفي قبل فترة وقد حضر مأتمه في مدينة بعيدة هن لندن ولم يزل يشكو الم في كتفه نتاج السياقة الطويلة وهو يلبي واجب حضور الوداع الاخير لصديقه الذي يمتلك هو وزوجته تاريخا مشرفا في الدفاع عن القضية الكردية في البرلمان البريطاني وللترويح عن هم السيدة المفجوعة صديقة الكرد كان مقترح السيد عبد اللطيف بزيارة مدينة السليمانية ضيفة عزيزة على عائلته.

شربنا القهوة في مكتب المستشار، واستعدنا ما كان الرجل يقدمه في عمله وطموحة وربما كنت اقرأ في عينيه ذات الاصرار الذي كنت اتابعه فيه وهو يستعيد مع احلامي رغبة بأحياء مشروع جنة عدن الاممي في احوار الجنوب العراقي بالرغم من صعوبة الظروف الأمنية وشحة الموارد وقلة مناسيب المياه في النهرين فلا يصل الى الاحوار الحصنة التي كان يتمناها ان تصل.

وبدأت أسال المستشار عن الذي يحدث هذه الايام بين المركز والاقليم فكان يؤكد على ان العراق الواحد يصنعه جميع العراقيين عربا وكردا وأنه ايام وزارته جل سعادته حين يزور الجنوب ليرى مشاعر الناس في مسؤول كردي يكون بينهم يتطلع الى احلامهم ويسعى الى تحقيقها.

لم أر الدكتور جمال عبد اللطيف رشيد منفعلا في مشاعره واجوبته حول هذا الأمر كما اراها انا في وجوه المتحاورين في القنوات التلفازية من الطرفين وكأنهم يريدون أن يشعلوها حربا مثل حرب البسوس أو داحس والغبراء عندما يضيفون الى الخطب زيتا في تصريحات غير مسؤولة ولا تمتلك الوقائع والنباهة والتواريخ. بينما كان كبير المستشارين يضع في حذره وحكمته الرؤيا المجربة لكل الوقائع وصار يتحدث لنا عن مواقف وتجارب تعرض لها هو وحزبه ايام المعارضة وبالتالي كان ينتهي الى أن الحكمة والعقل ينبغي أن يتوقف عندها الجميع فحتى في صورة تقرير المصير فأن جدلية المكان الحضارية والتاريخية والتضاريسية تفرض على العرب والکرد أن يكونوا في سلة واحدة اسمها العراق.

بدا مرحاً وجدياً وقلقاً في أحيان أخرى لكنه في النهاية يصل معنا الى قناعة أن وجود الرئيس الطلبياني يمثل التوازن العقلاني والمهم في المحنة بين الاقليم والحكومة فالجميع يؤمن في النهاية أن اللجوء الى حكمة الرئيس هي البوابة التي سينفذ منها الجميع، وهكذا اعادنا كبير المستشارين الى المكان الذي على الجميع أن يحتمي به كونه حاميا لوحدة العراق ودستوره وأشار في معنى كلامه: أن الرئيس بالرغم من وضعه الصحي يعي تماما حساسية المرحلة وانه ساع لفعل شيء يترب عليه بفعل واجبه الوطني والدستوري

والتاريخي وكأنه يرد على تساءل يسكنني في داخلي يقول : ليتدخل الرئيس ويحسمها ويعيد للعراق هدوءه كي يبني نفسه.

اكثر من ساعة وفي مكتب هاديء وبسيط موظفيه بعدد اصابع اليد قضينا انا والصديق عبد المنعم الاعسم الذي كانت له حصة في الاسئلة والطروحات قد يعبر عنها هو نفسه في مقال يكتبه.

ساعة من اطراف الحديث الشيق لرجل يتخصص في البحث عن الخلاص من الخطر الاقي في المستقبل وهو نقص المياه، تحدثنا في السياسة والتاريخ والحياة وانتهينا في امانى مشتركة ومشاريع ثقافية ومجتمعية برغبة تسكن في قلب كبير مستشاري الرئيس لتوطيد العلاقات العربية الكردية وكانت له ملاحظات دقيقة وعميقة ووجهة نظر في وقائع المهرجان الثقافي العربي الكردي الذي عقد مؤخراً في البصرة وكان متابعاً له ومستوعباً تماماً لكل حديث الملا بختيار في حفل الافتتاح.

غادرنا مكتب المستشار تجولنا في باحة القصر الرئاسي الهادئ واشر لنا على مكتب الرئيس المقابل لمكتبه فتعجبت من هدوء المكان بدون دربكة العساكر والحراس التي تعودنا عليها في اماكن اعلى المناصب. تأملت جدران القصر ولوحاته واعدته الى ذكريات ولعه الشديد بالفن التشكيلي وكيف كان يطلعني على آخر مقتنياته من اللوحات عندما اقام معرضاً دائماً للاعمال فنية في قاعة قرب مكتبه الوزاري في الموارد المائية عن مختلف الجوانب الحياتية والحضارية للعراق من الشمال والجنوب وانه كان مهتماً جداً بالحصول على لوحات قديمة وصوراً فوتوغرافية توثق تاريخ ومعمار البصرة وبيوتها.

اطلعنا منه على تفاصيل بناء القصر بعد ٢٠٠٣ وأرانا الثريا الكبيرة التي جيء بها من مصر والتي سقطت اثناء تثبيتها. ثم دخلنا قاعة الاجتماعات التي كان الرئيس يلّم بها الشمّل العراقي بكل اطيافه ومكوناته وكتله ليدعوهم الى الوفاق والتصالح وبحث الامور بهدوء واغلبها تلك الاجتماعات التي كان يراد بها تقليل الاحتدام بين الائتلاف الوطني والقائمة العراقية. فطالما شهدت هذه القاعة حلا ناجعاً ومقنعاً لإشكاليات كادت توصل العراق الى الحرب الاهلية.

وثانية على أمل أن نلتقي كبير مستشاري رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد يودعنا الرجل بذات البشاشة وبذات العجلة البسيطة نعود من حيث انطلقنا....!

أفكار حول سبل الخروج من الاستعصاء السياسي «الفيدرالية نموذجاً»

د. عبد اللطيف جمال رشيد

المستشار الأقدم لرئيس الجمهورية

وزير الموارد المائية الأسبق

أيلول ٢٠١٢

منذ سقوط النظام عام ٢٠٠٣ بقيت كثير من التصورات عن الدولة الديمقراطية التي تمنينا كعراقيين تحقيقها، تصورات عامة غير محدّدة بأطر نظرية فكرية أو قانونية.. وكان الدافع إلى مثل هذا التعميم هو الحفاظ على تماسكٍ سياسي وشعبي يبقى داعماً للتحوّل باتجاه الدولة الديمقراطية ومحافظاً على الإرادة العامة التي جمعت قوياً سياسية متباينة الإتجاهات والتصورات، وهي إرادة الانتهاء من الدكتاتورية والتأسيس لدولة ديمقراطية إتحادية فيدرالية عادلة وحرّة.

من بين الدول الـ ١٩٣ المنضوية تحت مظلة الأمم المتحدة توجد ٢٨ دولة تعتمد الفيدرالية كنظام لها ويشكّل مجموع سكّانها حوالي ٤٠٪ من سكان العالم، والفيدرالية في هذه الدول ليست نموذجاً قياسيًّا واحداً، إنما هي فيدراليات مختلفة بحسب التكوين الإقتصادي والاجتماعي والسياسي والقومي لتلك الدول، لذا لا توجد نسخة من الفيدرالية يمكن اعتبارها الأفضل، ولكنها -أي الفيدرالية- تناسب تلك الدول التي بها عدد كبير

السكان أو الأقاليم، أو تعددية كبيرة في السكان تتمركز إقليمياً، ويتم إختيار الفدرالية كنظام من أجل جمع وحدات كانت منفصلة سابقاً في دولة جديدة أو لإعادة ترتيب دول كانت متحدة وأحياناً كنتاج للعمليتين معاً. وكما أن الفيدرالية تختلف من دولة الى أخرى فالعدل أيضاً يختلف مفهوماً وإجراءات من مجتمع ونظام إلى آخر باختلاف التفكير والظروف والأنظمة.. وكذلك الحال بالنسبة للحرية التي تتنوع وتختلف حتى ما بين الدول الديمقراطية المتقدمة نفسها بل في إطار الدولة الديمقراطية الواحدة، كما في الولايات المتحدة التي تتمتع فيها الولايات بمزايا وخصائص متنوعة وأحياناً متعارضة في ما بينها.

كان لا بدّ من تأجيل اختلافاتنا في التفاصيل بشأن كثير من القضايا الجوهرية من أجل اللقاء على أهداف عامة ومفصلية تسمح بتعزيز التجمع وتحول دون انقسامات وتمزقات ظلّت على مدى عقود عائقاً أمام وحدة الجهد الوطني المعارض للدكتاتورية.. ومثل هذا التأجيل لم يكن وليد ما بعد ٢٠٠٣ حصراً وإنما هو نتاج لأساليب التفاهم للحركات التحررية والنشاطات السياسية للكورد والعرب ومؤتمرات المعارضة العراقية التي سبقت التغيير والتي مهدت لتأسيس رؤية وطنية شاملة وجامعة في مواجهة الدكتاتورية من جانب وفي توحيد الموقف العراقي إزاء الإرادة الدولية الداعمة لإسقاط النظام وتغييره من جانب ثان.

ربما كانت الثقة في أنّ حجم المعاناة من الدكتاتورية ومدى التضحيات التي دفعها العراقيون ستكون قادرة على تحصيل الإجماع الوطني من التمزق والإختلافات التناحرية التي نهشت الجسد الوطني كثيراً.. لكن تفكير ما قبل الوصول الى السلطة شيء وتفكير ما بعد تسلّم السلطة شيء آخر.. فداًئماً

ما يعمل هدف (التجميع والتوحيد) على إبراز (الأهداف المشتركة العامة).. بينما يعمل الدخول في تفاصيل تلك (الأهداف المشتركة العامة) على تهديد (التجميع والتوحيد) خصوصاً بين قوى مختلفة فكرياً وعقائدياً ولا يؤطر تحالفاتها واتفاقاتها برنامجاً فكرياً نظرياً وعملياً واضحاً ومحدد.

لقد نجحت هذه الآلية في تكريس التجمّع على ما هو عام لقوى المعارضة للدكتاتورية في توفير قاعدة لقاء وطني شامل جننا معه الى ٢٠٠٣ موحدتين ومتفقين على إسقاط الدكتاتورية وتغيير نظامها بنظام ديمقراطي إتحادي حر وعادل، وهو ما وعدنا الشعب به كقوى سياسية معارضة وصاحبة مصلحة حقيقية في التغيير.

لكن الآلية نفسها التي اتفقت على ما هو عام وأجّلت (التفاهم) على التفاصيل أضحّت ومنذ الأيام الأولى للتغيير في اختبارٍ دائمٍ لمدى قدرتها على التماسك والبقاء ومدى جديتها في توفير أرضية مناسبة للوصول إلى اتفاقات مطلوبة بشأن التفاصيل، فالحياة السياسية بإطارها اليومي كتصريف لأعمال دولة بكل بناها، وإطارها الاستراتيجي المتعلق بهوية الدولة وشكل نظامها وطبيعة الصلة بين سلطاتها، تتطلب دخولاً لا بدّ منه في التفاصيل، وكانت محنة الإتفاق على إدارة الدولة وتشكيل سلطة وطنية تقود البلد بعد انهيار النظام الديكتاتوري وتمزق هياكل الدولة ومؤسساتها هو الإختبار الأول الذي لم ننجح فيه في التفاهم الوطني على صيغة حكم انتقالي ومن ثم أدى إلى شرعة الإحتلال وتشكيل مجلس الحكم وكل ما جرّ إليه ذلك من مشكلات كان أساسها العجز عن إقامة حدّ أدنى مقبول من التفاهم على التفاصيل، والإضطرار إلى العمل بمبدأ التسويات الإرضائية التي هي بدورها أخفقت في انجاز ما يمكن الاعتداد به والوثوق بصموده أمام الزمن واختباراته

وقدرته على تجاوز تلك الإختبارات كما هو الحال في كتابة الدستور الذي بقي في كثير من أساسياته مطاطاً ورجحاً وحماً أوجه تتضمن الشيء ونقيضه بين مادة وأخرى.

إن الدخول في التفاصيل هو الدافع الذي جعل من معظم القوانين المطلوبة لتفعيل المواد الدستورية والمطلوبة دستورياً هي قوانين قيد الإرجاء والتأخير والمماطلة بين مختلف القوى السياسية صاحبة النفوذ بعد تغيير ٢٠٠٣ وانتخاباته، ذلك لأننا نختلف في قضايا جوهرية هي أساس الدستور، كل ينظر من زاوية أفكاره وعقائده ومرجعياته ومصالحه، ومن المؤسف أن يقال إن التضارب والإختلافات أكبر بكثير من الجوامع التي تساعد في الوصول إلى اتفاق، وكان الأسوأ بين كل هذا الحال الذي لا يدعو كثيراً إلى التفاؤل هو وجود من يعمل بيننا بوجهين: وجه يؤكد الإلتزام بالدستور وثوابته ووجه آخر يعمل فيه على الإلتفاف على إتفاقات الدستور وحتى تأليب المواطنين على بعض مبادئه وتبشيعها لهم أو محاولة فرض صورته هو عن هذا المبدأ الدستوري أو ذلك.

لقد تكرر مثل هذا السلوك في التعامل مع إستحقاق دستوري ومع مفصل أساس في هوية دولة العراق الجديدة، وهو مفصل جرى الإتفاق عليه أثناء مؤتمرات المعارضة العراقية ما قبل ٢٠٠٣ وبعد التغيير الذي تُشكّل قوى المعارضة السابقة قوام سلطاته الجديدة في معظمها.. ذلك هو مبدأ الفيدرالية.

كان الحديث عن الفيدرالية مفتوحاً خلال أعوام ما بعد التغيير على أقصى الإحتمالات والتصورات، وهو حديث كان يبدو منضبطاً بمفاهيم ومحكوماً بتجارب حيناً، فيما كان حيناً آخر كلاماً عاماً قائماً على الشائعات

والإدعاءات التي لا تعرف أي شيء ولا تريد أن تعرف شيئاً سوى رفضها للمبدأ من الأساس.. كما جرى تصوير الفيدرالية مرّات كثيرة على أنها تقسيم عملي للبلد من جانب ومن جانب آخر جرى تبسيط الفيدرالية على أنها مجرد تقاسم لصلاحيات وإدارات.. بينما عمل معارضون للفيدرالية على أن تكون صيغة غامضة من إتفاق فيدرالي قابل للنكوص بها إلى الدولة المركزية وقابلهم متحمسون للفيدرالية بتصوراتٍ ومطالبٍ واجراءاتٍ تكاد تكون معها الفيدرالية شكلاً من أشكال الكونفيدرالية التي لا تبقى إلا على علاقة هشّة بالدولة.

فمثل غيرها من المشكلات المعقّدة التي واجهت السلطات الجديدة وقواها السياسية ومؤسساتها الدستورية بقيت الفيدرالية مجالاً خصباً للإنقسام، الصامت حيناً والمعلن أحياناً كثيرة، والإختلاف في التفكير والمناهج والتصوّرات، ومنها انقسام واختلاف بقي يحكم كل مفاصل العمل السياسي والإستعداد لإكمال بناء الدولة الجديدة في ظل غياب قاعدة التفاهم الأساسية. وعادةً ما يجري تغليف غياب هذه القاعدة الأساسية للتفاهم بالحديث عن (العودة للدستور والإحتكام إليه) وهو كلامٌ عامٌّ ومطاط، مع إدراك الجميع أن هذا الدستور يوفّر للجميع فرص المحاججة، فهو دستور إرضائي كما قلنا، يعطي الشيء ونقيضه.

وكما أسلفنا فالفيدرالية كنظام هو فيدراليات متعددة وليست نموذجاً واحداً جاهزاً للتطبيق بالعودة الى النموذج الأصلي الواحد.. فتجربة سويسرا تختلف عن تجربة الإمارات وهذه تختلف عن النموذج الأمريكي الذي يختلف عن التجربة الكندية وعن نماذج كثيرة أخرى في مشارق الأرض ومغاربها.. لذا فالفيدراليات الأكثر نجاحاً في العالم هي تلك التي تأتي كاستجابات

عملية وطبيعية لحاجات حقيقية وواقعية.. إستجابات تفهم ما تحتاج إليه المجموعات السكانية ومناطقها وتقدم الحلول في ضوء ذلك الفهم. ومثل هذه الإجراءات تتطلب فيما تتطلب أولاً وقبل كل شيء إرادة وطنية وقيادات دولة وأحزاب مؤمنة فعلاً بضرورة أن تنتهي من مفصل إشكالي معقّد، نهايةً تنفيذ الدولة وتعزز بناءها الجديد، هذه الدولة التي كانت في ظل الأنظمة الدكتاتورية والشوفينية قد خسرت مركزاً وأطرافاً، الكثير من فرص البناء والتقدم والثروات البشرية والمادية جرّاء غياب الإرادة الوطنية المخلصة التي تتفهم المشكلات وتبحث الحلول الجذرية المناسبة لها، بدلاً من إعطاء الوعود بالحلول والماطلة في إنجازها.

لقد أضع علينا كثيرون فرصاً لتمتين الإرادة الوطنية التي تريد حلولاً نهائية لأزمات قديمة كأزمة الفيدرالية، وقد جرى تشويه المفهوم كما جرى تشويه الغرض.. وتضامن المتطرفون في سعيهم الحثيث من أجل تكريس هذا التشويه.. فقد عمل مناهضو الفيدرالية على التشويش وتقديم دعايات منظمة وعشوائية ضد الفيدرالية، جرى معها تصويرها وتصوير المؤمنين بها على أنها مؤامرة تريد تدمير البلد وتقسيمه الى كانتونات هزيلة أو دويلات ضعيفة.. بينما قام الساعون الى التعجيل في إقامة دولة مستقلة - وبدون دراسة واقعية- بمساعدة هؤلاء المناهضين للفيدرالية من خلال تصريحات وإجراءات تنفيذهم في تقديم شهادات عن صدقية شائعاتهم.. وكانت المبالغة والتهويل في استحصال الصلاحيات وسوء إستخدامها من أبرز تلك المظاهر التي تشحن الأجواء ولا تترك مجالاً لتنامي صفاء النيات والتفاهم بما يعزز الشعور لدى الجميع بأن نجاح وقوة التجربة الفيدرالية هو تعزيز ديمقراطي لقوة البلد ومنعته وترصين وحدته.

وربما يسهم تأخر الكثير من القوانين المترجمة لمواد الدستور في مضاعفة المشكلات الحادثة مثلاً بين الدولة وبين السلطات في إقليم كردستان، كما أن التشجّع المتبادل في الحوارات والتنازع على حدودٍ للصلاحيات ما زالت ضبابية، يسهم هو الآخر في خلق مناخ نفسي سلبي لا يساعد كثيراً في خلق أرضية مناسبة للتفاهم وارساء قواعد واضحة لطبيعة العلاقة بين المركز والإقليم.

إنّ عدم وجود الثقة بين الأطراف السياسية وتركيز قسم من هذه الأطراف على تقوية المركز وقراراته على حساب الإقليم الى الدرجة التي تصبح فيها بعض من هذه القرارات إستبدادية، وكذلك طموحات بعض الاطراف في الإقليم في الحصول على الحقوق والمكتسبات بدون مراعاة الواجبات وتطبيق الدستور، إضافة الى عدم وجود قوانين تدعم فقرات الدستور أو تشرح مواده، هي مشكلاتٌ تتغذّى وتتفاقم في ظل أجواء ملبدة بالغيوم محلياً واقليمياً ودولياً، ومن المفروض أن يحصل الإقليم على كامل مكتسباته وصلاحياته مع مراعاة المركز، وعدم ممانعة الأخير على إعطاء الحقوق كاملةً للإقليم وكل ذلك حسب الدستور، وهنا يجب العمل على تشكيل لجانٍ تنسيقية بغرض متابعة البرامج والأمر التنفيذية بين المركز والإقليم.

إن التجربة الفيدرالية العراقية هي تجربة ناشئة، مثلما ديمقراطيتنا التي هي الإطار العام للفيدرالية، وهي، كما الديمقراطية، موضع شكٍّ وارتياب في منطقة تعجُّ بمشكلاتٍ إثنيةٍ وطائفيةٍ.. ولذا كلما نجحت الأطراف العراقية في حصر مشكلاتها داخلياً والبحث عن حلولها في إطار المصلحة

الوطنية العليا تكون قد نجحت في تقليل هوامش الاختلاف وتقليص مساحة الشكوك المتبادلة لصالح خلق نظام فيدرالي منيع يتمكن من إطلاق طاقات الدولة ككل ومحافظة وأقاليم، وهي الصيغة التي عززت بناء دول عظيمة في إمكاناتها البشرية والإقتصادية والسياسية.

وإذا كنا عملياً قد تجاوزنا نموذج الدولة الدكتاتورية الشوفينية بما خلفناه وراءنا من ماضٍ مؤلم وبما نتطلع إليه من مستقبل حرّ فإن الحاضر هو الورشة التي يجري بها التطهّر من تركّات الماضي وتهيئة أسباب بلوغ ذلك المستقبل بأقصى سرعة ممكنة من خلال العمل على إلغاء القوانين والتعليقات الإستبدادية اللاديمقراطية، وقوانين وإرشادات النظام السابق.. وكل هذا لا يمكن التحصل عليه وبلوغه من دون التعامل بروح ديمقراطية حرّة ومنفتحة ومسؤولة وعادلة إزاء مصالح الشعب والدولة من خلال التعاون والتنسيق بين جميع الأطراف بما يسهم في تحقيق الأهداف المرجوة بأسرع وقتٍ ممكن وكذلك العمل على إرساء مفاهيم الحقوق والواجبات بحسب ما يمليه الدستور والعدالة الإجتماعية.. بمثل هذا يمكن تجاوز جميع المشكلات والوصول الى إتفاقات دستورية تضع الحلول الواضحة لطبيعة العلاقة والصلاحيات والإلتزامات والحقوق بإطار تشريعي واضح وسليم وهو ما ينبغي أن لا نتردّد في الوصول اليه في هذا الظرف الحرج والحساس على أكثر من صعيد، وليس على صعيد الفيدرالية حصراً.

مشاكل العراق الحالية مرتبطة بإنعدام الثقة وعدم وجود برنامج سياسي واضح

اللقاء الصحفي الذي أجرته المجلة الكردية الشارع (شه قام) مع الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد المستشار الأقدم لرئيس الجمهورية

٣١ كانون الثاني ٢٠١٢

حدّد الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد المستشار الأقدم لرئيس جمهورية العراق، متطلبات الوضع الحالي بالبلاد وألوياتها في ظل المشاكل المتراكمة والمتوارثة من العهود السابقة؛ بإستعادة الثقة بين القوى العراقية وأطرافها السياسية والتوافق على برنامج سياسي ورؤية واضحة لمشاكل العراق، «مؤكدًا» على أن مشاكل العراق لا تنحصر فقط بالصراعات المذهبية أو الخلاف بين الكيانات السياسية فحسب؛ بل أن المسألة تتعلق بمجمل العلاقات بين القوى والأحزاب السياسية مجتمعة، ما يتطلب حلاً جماعياً وتوافقاً وطنياً. جاء ذلك في اللقاء الصحفي الذي أجرته معه مجلة (شه قام) أي الشارع، وقد تركّز حول تقييم الأوضاع الحالية ورؤيته لمستقبل الصراعات المتفاقمة في العراق، وفيما يلي الترجمة الكاملة لنص اللقاء..

* بدءاً، نود أن نتعرف على الدور الكردي في العملية السياسية في العراق في
الظرف الحالي؟

- كما هو معلوم فإن العراق يعيش الآن في مرحلة جديدة منذ سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣، ولذلك أسميناه بالعراق الجديد. وتطلع العراقيون خلال الفترة التي أعقبت سقوط النظام الدكتاتوري الشمولي السابق، الى أن يعاد بناء العراق على أسس جديدة تستند على الديمقراطية وتحقيق الحريات، ويؤسس نظام يمثل الجميع ويحقق أمانى الشعب المقهور الذي ذاق المر على يد النظام السابق. والشعب الكردي كأحد المكونات الأساسية في العراق الجديد، تطلع الى أن يكون له دور في بناء الدولة، وخاصة أن هذا الشعب عانى من جميع الحكومات السابقة منذ تأسيس الدولة العراقية، وبنى آماله على التغيير ومحىء نظام جديد يحقق له حقوقه القومية المشروعة ويعطى له الدور الذي يستحقه؛ لأن الكرد لعبوا دوراً كبيراً ومميزاً قبل سقوط النظام في قيادة قوى المعارضة وكذلك على مستوى التحرك الدبلوماسي الخارجي، وتقدم على كل القوى المعارضة الأخرى التي كان بعضها متواجداً داخل كردستان آنذاك. ولذلك كنا نتوقع أن يكون دورنا في العراق الجديد موازياً للجهود والتضحيات الجسيمة التي قدمناها من أجل الحرية والديمقراطية ودورنا المؤثر في عملية تحرير العراق وإسقاط النظام الدكتاتوري السابق.

* وكيف تقيّمون أداء الأحزاب الشيعية في الحكم؛ تحديداً أثناء ولاية نوري
المالكي وموقفها تجاه الكرد؟

- أستطيع القول بأن علاقاتنا مع جميع الأحزاب والقوى الشيعية كانت ممتازة، فمنذ القدم كانت هناك علاقة قوية بيننا مع المراجع الدينية ورجال

الدين الشيعة، وقمنا خلال سنوات النضال ضد النظام الدكتاتوري بالعديد من العمليات والفعاليات المشتركة على سوح النضال المسلح، وهذا يعني بأن علاقتنا لها جذور تاريخية وهي ليست وليدة اليوم أو مرتبطة بشخص السيد المالكي، فكنا قبل سقوط النظام منضوين تحت راية الجبهة الوطنية المؤقتة وتشاركنا العديد من الفعاليات السياسية والعسكرية، وإستمرت هذه العلاقة الأخوية حتى بعد سقوط النظام، وتعاوننا معاً في الحكومات العراقية المتعاقبة، وكانت ثمرة هذه العلاقة أن القوى الشيعة ككل وليس جناح السيد نوري المالكي أو حزب الدعوة أو المجلس الإسلامي الأعلى ساندوا حقوقنا القومية، وإعترفوا بوضعنا الحالي في إقليم كردستان وأقروه في الدستور، ودعموا مطالبنا بالفدرالية والحرية والديمقراطية، ثم لحقتهم الأطراف السياسية الأخرى بهذا الموقف.

*** وأي من الطرفين السني أو الشيعي هو الأكثر تأييداً لحقوق الشعب الكردي؟**

- المسألة ليست تقسيماً طائفيّاً بين السنة والشيعة، ونحن لا ننظر الى الأمر على هذا المنوال، بل ننظر الى جميع القوى والمكونات بأنها تمثل الشعب العراقي، فالشيعة والسنة والتركمان والمسيحيين والآشوريين والكلدان والصابئة والإيزيديين، هم جميعها أخوتنا ويجب أن نسعى لبنني معهم علاقات متوازنة وطيبة بلا إستثناء؛ لكي نحقق فعلاً الأهداف والشعارات التي طرحناها لبناء العراق من جديد.

* في خضم الحديث عن العلاقات مع الأطراف العراقية الأخرى، هناك الكثير من أبناء الكرد يعيشون في المناطق المتنازعة جنبا إلى جنب الشيعة والسنة، فأبي الطائفتين تجبذ أن يتعاون معه الكرد من سكان هذه المناطق؟

- لاجحة لتحديد التعامل مع أي من الجهتين، فنحن نريد أن تكون علاقتنا مع جميع الأطراف متوازنة وحسنة، ودعنا نتحدث بصراحة عن المناطق التي أشرت إليها، فمشكلة المناطق المتنازع عليها لا تشكل فقط تعيين حدود كردستان فحسب، بل مشكلة الحدود الإدارية تتعلق بالعديد من المحافظات العراقية من كركوك والموصل وديالى مروراً بتكريت والرمادي ووصولاً حتى إلى كربلاء والنجف؛ فقد تلاعبت الأنظمة السابقة بالحدود الإدارية لجميع هذه المحافظات، وسياسات النظام السابق هي التي ولدت هذه المشاكل والتي أدت إلى هذا النفور بين المكونات العراقية، فسياسات النظام القمعية وتنفيذ عمليات الأنفال والقصف الكيماوي وسياسات الترحيل والتهجير هي التي فرقت بين المكونات العراقية، واليوم نحن بحاجة إلى تحمل هذه الخلافات وفقاً للدستور والإنفاقات الموقعة بيننا وبخاصة تطبيق المادة الدستورية ١٤٠ التي ستعالج معظم مشكلات الحدود بين المحافظات.

* وهل تعتقدون بأن الولاية الحالية لمجلس النواب والحكومة المركزية ستشهد تطبيق هذه المادة من الدستور؟

- مجرد وضع هذه المادة في الدستور يعني أن هناك إقراراً قانونياً ودستورياً بوجود خلافات حول مناطق متنازع عليها، وبعض فقرات تلك المادة تم تنفيذها فعلاً، وهناك فقرتان من المادة تم تشكيل اللجان للشروع بها، ولكن لا أقول بأن هذه المادة طبقت وإنتهت، بل أن بعض فقراتها نفذت

وبقيت النقاط الأساسية، وكان فخامة الرئيس جلال طالباني سبق وأن دعا البرلمان الى تطبيع أوضاع بعض المناطق التي إستقطعت أو أحتلت أو تسببت في حدوث هذه الخلافات كمقدمة للشروع الفعلي بتنفيذ جميع فقرات المادة ١٤٠.

* بجهود القيادة الكردية ورئيس الإقليم، عُقد اجتماع تشكيل الحكومة العراقية في أربيل بين القوى الشيعية والكردية، وقدم الجانب الكردي عدة مطالب تتضمن ١٩ فقرة تم الإتفاق عليها، وكان يفترض بالحكومة أن تنفذها، فهل تعتقد بأن تلك المطالب ستنفذ أم أن الوضع يتجه نحو أزمة أخرى؟

- الحكومة لم تشكل بناءً على إتفاق ثنائي أو وفقاً للمطالب الـ ١٩ المذكورة، إنما تشكلت وفقاً لنتائج الإنتخابات النيابية.

* ولكن لو كان الأمر كما تقولون، فإن القائمة العراقية هي التي فازت بالأكثرية!

- لا ليس الأمر كذلك. لقد كان عدد مقاعدها أكثر، ولكن الإئتلاف الشيعي إستطاع أن يكسب تأييد نواب البرلمان، والتحالف الكردستاني أيد الإئتلاف، ولإنتخاب رئيس الوزراء يجب أن ينال أصوات أكثرية النواب، وكانت الأكثرية من نصيب مرشح الإئتلاف وهكذا تشكلت الحكومة، ونحن مازلنا جزء مشارك في السلطة سواء عبر ممثلينا بالحكومة أو من خلال نائب رئيس البرلمان أو الوزراء والمؤسسات الحكومية الأخرى، ولا أدعي بأن كل شيء وفق ما نتمناه، لكننا في الحقيقة جزء من السلطة اليوم، ولنا دور

رئيسي في الحكم بالعراق، وآمل أن نتمكن من تنفيذ بقية المطالب عبر الحوار والتوافق، ففي الحكومة لدينا حقوق وعلينا واجبات أيضاً، نقوم بواجبنا ثم نطالب بحقوقنا وهكذا يتم الأمر.

* ماهو موقف الكرد من مسألة الأغلبية السياسية في العراق، وماهي منافع وأضرار هذه الصيغة المقترحة للانتخابات القادمة؟

- مازالت معظم القوى العراقية بما فيها الكردية ترى بأن التوافق السياسي هو الطريق الأمثل لإدارة الحكم في العراق. والإتفاق هو الإتزام جميع الأطراف والمكونات على برنامج و استراتيجية محددة يلتزم بها الجميع كبرنامج سياسي، هذا يشمل الشعب الكردي أيضاً، وأستطيع القول أنه هناك قناعة تشكلت الآن بين جميع القوى السياسية الكردية ونوابها في مجلس النواب لاتفاق شراكة نعمل جميعنا من أجل صياغته ونحدّد فيه رؤيتنا السياسية الواضحة بما يحقق فعلياً الدولة الديمقراطية التي نتطلع إليها. فأنا أعتقد بأن مشاكل العراق الحالية مرتبطة بإنعدام الثقة وعدم وجود برنامج سياسي واضح

* برأيكم ماهي أسباب عدم تنفيذ إتفاقية أربيل؟

- الإتفاق بحد ذاته تضمن بعض التوصيات للحكومة والقوى السياسية للإلتزام بها. وقد تم الإلتزام ببعضها، وبعضها الآخر لم ينفذ، ولكن جوهر الإتفاق الذي تم الإلتزام به هو الحكومة التوافقية الحالية، وبناءً على ذلك يجب أن تكون الحكومة حكومة تمثل جميع القوى بمعنى أن تكون حكومة تشاركية من جميع الأطراف والمكونات.

* بعد ساعات من الإنسحاب الأمريكي من العراق طفت مشكلة كبيرة بين أطراف الحكومة العراقية، ألا تعتقد بأن احتمالات إندلاع القتال الداخلي وتقسيم العراق سينتج عن هذه الأزمة؟

- لا أحب أن يتحدث المرء عن هذه الأمور بمثل هذه السطحية، فقد وقعت مشاكل أكبر بين سنوات ٢٠٠٦-٢٠٠٨، وكنا في ذلك الوقت نعيش في أجواء ومخاطر تقسيم العراق وإندلاع الحرب الداخلية بين المكونات ولكن لم يحدث هذا ولم ينقسم العراق، صحيح أننا اليوم نشهد المزيد من القتل والتفجيرات والمفخخات والإغتيالات وأحداث مؤسفة كثيرة تقع هنا وهناك، فما يحدث اليوم لم تشهد مثله أي دولة أخرى بالعالم، ولذلك يجب على المكونات العراقية كافة أن تعمل لإنهاء هذا الوضع وأن تواجه الإرهاب والتطرف، وأعتقد بأن جميع الأطراف السياسية في العراق بما فيهم الكرد يسعون لحل هذه المسائل والسعي للقضاء على الإرهاب وبناء الدولة الديمقراطية الموحدة تحكمه سيادة القانون والدستور لكي نحقق الأمن والرفاه للمجتمع العراقي ككل.

* ماهو الهدف من عقد المؤتمر الوطني في بغداد؟ وما هو الدور الكردي فيه؟ وهل تعتقدون بأن هذا المؤتمر سيتمخض عنه مصالحة وطنية شاملة وتحقيق التعايش بين جميع أفراد الشعب العراقي؟

- ليس هناك مؤتمر يستطيع أن يحقق كل شيء ويعالج جميع مشكلات البلد، لدينا بعض المشاكل التي أدت الى أزمة، وهناك مشاكل جديدة و استراتيجية، يجب أولاً أن يسعى المؤتمر الى حلها وأن يجمع القوى كافة لتعمل معاً من أجل حل الخلافات القائمة. فلو عاجلنا مشكلاتنا الأساسية

لن نواجه أية أزمة خطيرة، ولكن لو غضضنا النظر عن مشاكلنا اليومية فإنها ستتراكم وتتحول الى أزمات يصعب علينا حلها أو مواجهتها لاحقاً، علينا أن نبحث عن جذور أزماتنا لكي لا نتعرض الى ما لا يحمد عقباه، وهذا سيتحقق عبر الحوار والتفاهم داخل وخارج مجلس النواب ووفقاً للسياقات الدستورية. كما يجب أن نسعى من خلال مجلس النواب الى تغيير الدستور الحالي وأن نضع استراتيجيات جديدة؛ لكي يشعر جميع الأفراد والمكونات والأحزاب السياسية بأنهم أصحاب هذا البلد وأنهم ليسوا مهمشين وبأنهم جزء من هذا البلد وأمامهم فرصة لإعادة بنائه وتحقيق الرفاهية لشعبه.

كلمة د. عبد اللطيف جمال رشيد في الجلسة النقاشية الموسومة «إضءاءات على الماضي القريب» المقامة في مجلس صفيه السهيل الثقافى يوم الجمعة المصادف ٢٢ شباط ٢٠١٢

فى البءء أوء أن أشكر الأء صفيه السهيل على ءنظىم هءا اللقاء وءهوءءها فى كءىر من النشطاءء المهمة.. كما أشكر الأستاذ العزىز د. مءهىء الحافظ على كلمءه وطرءه جزءاً مءمهاً من ءارىء الحركة السىاسىة العراقىة. ولكونى كنت حاضرأ فى ءلك المرحلة وبعفءنا جزءاً من المعارضة العراقىة والكرءىة، إسمءوالى أقءم بعض الملاحظاء.

قامء الءولة الموءءة فى أوائل العشرىناء من القرن الماضى بعء مؤءمر القاهرة الذى بعءء فىه شؤون الشرق الأوسط وطرءء فىه قضاىا العراق ورؤىءها الخاصة بءوءىء الولاىاء ءلءاء الموصل والبصرة وبعءاء وءنصب فىصل بن الحسىن ملكأ على العراق.

بعء ءشكىل الءكومة العراقىة أوائل العشرىناء، ءءلء الأءراف الكرءىة فى المفاوضاء والاءءصلاء مع الءكوماء العراقىة المءءاقبة، فى البءاءة من قبل المرحوم الشىء مءموء الحفىء وبعء ءلك من قبل شءصىاء كرءىة أءرى. وءسبما أءكر فىآن الاءءصلاء الءزبىة الءءىة بىن الأءراف الكرءىة والءكومة العراقىة بءأء بعء ءورة ١٤ ءموز ١٩٥٨ أى بعء سءىناء القرن الماضى وما ءلاها. وفى كل الءللاء كانت الأءراف الكرءسءانىة والأءزاب الكرءىة ءعءبر نفسها جزءاً من الءسء السىاسى العراقى. نعم، كانوا يطالبون بالءقوق القومىة المشروعة للكرء ولكن ءركىزم انصب على

تحقيق الديمقراطية والحريات لكافة العراقيين إضافة الى مطالبتهم بتحسين الوضع السياسي وإنهاء الديكتاتوريات في العراق.

مرّت الحركة الكردية بمراحل عدة، فبدأت بالمطالب السياسية التي تطورت لاحقاً الى مظاهرات حتى وصلت الى مرحلة الثورة والعمل المسلّح من أجل أهداف الشعب الكردي، وصارت لقاءات ومفاوضات مع الحكومات العراقية المتعاقبة، الى أن وصلنا الى الثمانينات بعد قصف حلبجة وعمليات الأنفال. وفي بداية التسعينات في الفترة التي تلت الانتفاضة الشعبانية كان وضع الشعب الكردي صعباً جداً نتيجة الهجمات العسكرية التي شنّها النظام الديكتاتوري على المدنيين الآمنين في مساكنهم في كل المحافظات الكردية والتي أدت الى قتل الآلاف وتشريد الناس من مناطقهم حتى بلغت أعداد النازحين في جبال كردستان وفي الشتاء القارس أرقاماً كبيرة تجاوزت أكثر من مليون نازح.

وخلال زيارة الوفد الكردستاني الى بغداد في شهر نيسان عام ١٩٩١ بغية التفاوض مع الحكومة العراقية، بعث الزعيم الكردي جلال طالباني برسالة الى اجتماع المعارضة العراقية، حدّد فيها المواقف العامة والرئيسة للجبهة الكردستانية بعد المفاوضات التي أجراها مع النظام البائد. وخلال هذه الفترة كنت في واشنطن مع الأستاذ هوشيار زيباري ممثلاً عن الجبهة الكردستانية مع المعارضة العراقية تحت مظلة المؤتمر العراقي (INC)، وأذكر من بين حضور اجتماع المؤتمر مع الادارة الامريكية والكونجرس سماحة السيد بحر العلوم، المرحوم هاني الفكيكي، الدكتور أحمد الجلبي وغيرهم من الشخصيات العراقية، وفيما يلي أهم النقاط التي وردت في رسالة مام جلال:

- أكدت الجبهة الكردستانية منذ اللحظة الأولى مع ممثلي النظام العراقي على مطالب الشعب العراقي كله ولم تتوقف عند مطالب الكرد خاصة. وكان في مقدمة تلك المطالب: إطلاق سراح السجناء السياسيين والمعتقلين والتخلي عن مقولة الحزب القائد وضمان التعددية السياسية وتمهيد الأجواء لاجراء انتخابات حرّة. هذا بالإضافة غالبية القرارات التي تم الاتفاق في اجتماع المعارضة العراقية في بيروت ١٩٩٠ .

- مفاوضات الجبهة الكردستانية مع النظام العراقي لم تنته (في حينه) بعد لرفضه المشروع الذي قدّمته الجبهة، ويحتوي المشروع بالإضافة على مطالب الحكم الذاتي للأكراد، مطالب ديمقراطية مثل الدعوة الى انتخاب مجلس تأسيسي يقوم باعداد مشروع دستور دائم يعرض بعد استفتاء شعبي.

- مازالت الجبهة الكردستانية تعتبر نفسها قوة معارضة وستظل مرتبطة بالمعارضة حتى لو وصلت الى اتفاق مع النظام العراقي، من أجل تحريك الوضع بالعراق في اتجاه إيجابي يتفق مع طموحات الشعب.

- يدعو جلال طالباني وفدأاً من المعارضة العراقية لزيارة كردستان للتداول في المسائل المطروحة وتبادل وجهات النظر حول نقاط الخلاف الذي نشأ عند دخول الجبهة الكردستانية في مفاوضات النظام العراقي.

- يؤكّد (مام جلال) في رسالته التزام الكرد بكامل حقوق الشعب العراقي دون تمييز، مع أن الحركة الكردية ترى ان الحل الصحيح لمشكلة أية قومية بما فيها الكردية هو الاعتراف بحق تقرير مصير الشعب.

- وتتمسك الجبهة الكردستانية بهذا الحل، ولكنها ترى مع ذلك أن الحل الأمثل في الوقت الحاضر للمسألة الكردية في العراق يتم ضمن إطار جمهورية فدرالية في العراق. ومثل هذا النظام موجود في أنحاء كثيرة

من العالم وفي بلدان لا تتشكل بالضرورة من قوميات متعددة مثل: ألمانيا الاتحادية والنمسا.

أما عن الدوافع وراء تمسك الكرد بهذه المطالب الديمقراطية المشروعة؛ فهو أن العراق قد حكم لعقود طويلة بأنظمة رجعية وأخرى شوفينية حاربت الشعب الكردي ولم تعترف بحقوقه القومية، ولا حل للمسألة الكردية إلا في تحقيق الديمقراطية لجميع أبناء الشعب العراقي.

ومن جانب آخر أكد العرب بأنهم مع أخوتهم الكرد بقلوبهم وأفكارهم وكل ما يملكون، ولم يتخلفوا يوماً واحداً عن الدفاع عنهم أساساً وذلك من منطلق: أن القضية الكردية جزء من القضية العراقية. وإن موقف المعارضة سيكون التمسك بحقوق الكرد وستكون المعارضة وليس النظام هي التي تعطي حقوق الكرد لأن النظام البائد خانهم عدة مرات.

إن من الأسباب الرئيسة التي حملت الجبهة الكردستانية والاطراف الكردية على دخول المفاوضات هو الحصول على الحقوق من النظام العراقي. ولقد كان هناك سبب آخر، هو أن الشعب الكردي كان يمر بساعات حرجة في حياة الملايين من أبنائه، وكان من الصعب أن تدخل الجبهة الكردستانية المفاوضات عن طريق اللقاءات مع قوى المعارضة، علماً بأن معظم قادة المعارضة كانوا في الخارج، وكنا نتوقع ان يطول أمر المشاورات لفترة طويلة، ممّا لا تتحمل معه الأوضاع أيّ تسويق خصوصاً وأن أحوال الشعب الكردي كانت سيئة للغاية ولا تتحمل أي تأخير.

الديمقراطية لاتبنى باعتماد قوانين وتعليقات الإستبداد

د. عبد اللطيف جمال رشيد

المستشار الأقدم لرئيس الجمهورية

وزير الموارد المائية الأسبق

٢٧ أيلول ٢٠١١

كان العراق على مدى التاريخ حلبة للصراعات والإحتلالات من قبل العديد من الإمبراطوريات والتي كانت تعين لها في بغداد حاكماً أجنبياً تلو آخر دون أن يكون للشعب حقّ إبداء الرأي فيمن سيحكمهم، ولم تكن قرارات هذه القوى المُستعمرة تحسب أيّ حساب لحقوق وواجبات الشعب ولا لتكويناته القومية الدينية والمذهبية... الخ، ولم يكن للشعب القُدرة على التعبير عن طموحاته في المسائل التي تخصّ أموره السياسية والمعيشية.. وإستمرت هذه الحال حتى سقوط الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى ووُضع العراق تحت الإنتداب البريطاني.

ولم يختلف الأمر كثيراً عند تأسيس المملكة العراقية بداية العشرينات من القرن الماضي ولا حتى بعد سقوطها ونشوء الحكومات الديكتاتورية التي وَصَلت الى الحُكم بالإنقلابات الدامية وقوة السلاح.. فلم يُفسح المجال للشعب العراقي بالمشاركة في الحكم وصُنعت القرارات التي تهتمُّ مصيره السِّياسي والإقتصادي ما أدّى الى ضَعف الشعور بالإنتماء الوطني لدى الفرد العراقي وتراجع إيمانه بدوره في المساهمة في بناء مؤسسات الدولة.

وصَلَتْ حالة الإستبداد والديكتاتورية الى ذروتها في فترة حُكْم صدام حسين حتى أصبحت البلاد حِكْرًا عليه وعلى قراراته الإنفرادية الهوجاء التي دفعت بالعراق الى أن يخوض غمار حربٍ عقيمةٍ لثمانِ سنواتٍ أراقت الكثير من الدماء وخلّفت أعداداً كبيرةً من المُعاقين والأرامل واليتامى، ولم يألُ النظام القمعي جهداً في ممارسة أبشع أنواع الإضطهاد والتعسفُ وحملات الإعدامات ضدَّ أكثرية الشَّعب العراقي وخاصةً الشَّعب الكردي من خلال جرائم الأنفال وضرب الأمنين بالأسلحة الكيماوية في كردستان العراق وكذلك عملياته الوحشية في مناطق العراق الجنوبية التي وصلت حدَّ القصف بالمدافع الثقيلة ما أدَّى الى تعطيل الطاقة البشرية والخدمية الهائلة وتدميرها بدلاً من إستغلالها في برامج التنمية والوصول بالعراق الى مصاف الدول المتقدمة.

ولم يكتفِ نظام الرجل الواحد بذلك، بل غامر بالدخول في حربين أُخريين ومواجهة أكبر تحالفٍ دولي، وفُرِضَ عليه حصارٌ إقتصاديٌّ شامل لأكثر من إثنتي عشر سنة أدَّى الى تحطيم كامل للبنى التحتية والخدمات وإنهيار الإقتصاد والدينار العراقي .. نتيجةً لذلك فإنَّ فرص العمل الشحيحة أرغمت العراقيين على أن يبحثوا عن لقمة العيش في غير بلدهم ولو على حساب كرامتهم الشخصية وللأسف الشديد.

وخلال فترة حُكْمه البائد وجَّه صدام كلَّ موارد البلاد المُعتمدة على بيع النفط الى شراء وتصنيع السلاح وعسكرة المجتمع، وأهمَل القطاعات التنموية والعلمية والثقافية كما شَمِل إهمالُه شريحة العلماء والكفاءات والنخب المثقفة، وشهدت البلاد تراجعاً مُتسارعاً في مجالات الصِّحة والبيئة والمياه والاتصالات والتربية والتعليم فكثرت المشاكل وتعمّدت الأمور أكثر

وارتفعت نسب البطالة والجريمة وإنتهى العراق الى أن يتخلف عن ركب التطور العالمي ويعيش عزلةً شبه تامة أدت الى تغييرات إجتماعية وثقافية وإقتصادية خطيرة إنعكست سلباً على الواقع الخدمي لكافة المجالات الحيوية في حياة الإنسان العراقي وأضعفت البلد سياسياً وإقتصادياً وخلقت فجوةً كبيرةً بينه وبين المجتمع الدولي، ولم تعد الكثير من الدول تأخذ في حُسابها العراق كدولة قوية مُستقلة ذات سيادة فزادت تدخلاتها في شؤونه الداخلية وبالأخص الدول الإقليمية.

إضافةً الى ما سبق فإنَّ تغيير النظام عام ٢٠٠٣ وما رافقه من بعض الحسابات الأمريكية الخاطئة (بإعتراف المسؤولين الأمريكيين) أنتجت مشاكل جمة وكبيرة ومنها من الناحية السياسية، مثلاً، التدخلات الحزبية والطائفية في عملية بناء مفاصل الدولة - بعد التغيير - التي أدت الى الإتيان بأشخاص غير كفؤين الى مناصب مهمة تشترط إدارتها وجود أصحاب الإختصاص ذوي الخبرة ممن يستطيعون قيادة تلك المؤسسات بكل علمية ومهنية وعدم الإستفادة من المؤسسات الإختصاصية والإستشارية المحلية والدولية بتقديم وتخطيط الإدارة والإقتصاد والتنمية الفعلية وكذلك رعاية التعليم والثقافة والإبداع بكل أشكاله والحث على إنتقاء الكتاب وتشجيع التعليم كعامل مهم وأساس في بناء الإنسان المتحضّر ونماء وعيه الجمعي في أهمية الوطن والمواطنة. ولايُمكن بأيِّ حالٍ من الأحوال تنفيذ كلِّ ما سبق دون دراسةٍ كاملة وتخطيط جيد، إمّا عن طريق المشاريع الحكومية أو الإستثمار ومتابعة تنفيذ تلك المشاريع متابعة فنية جدية.. وفي كلا الحالتين فالعراق بحاجةٍ جديةٍ لإعادة النظر في القوانين والتعليمات الحكومية الخدمية والتنمية فبعضها قديمٌ جداً ومرتبطةً بنظام مركزيٍّ وإستبدادي غير متطور، وبعضها الآخر

يرجع الى عهد الحكومات السابقة والنُظُم الديكتاتورية التي حَكَمَت العراق ولا تتلاءم بتاتاً مع الوضع الجديد.. ومع التطور الحاصل في جميع المجالات، فنحن بحاجة الى تغيير وتحسين القوانين والتعليقات وخاصةً ما يتعلق بالأمور السياسية والاجتماعية التي تخص القوميات والديانات وكذلك الإجراءات الإدارية والمالية في الدولة من معاملات البنوك وخطابات الضمان والتحويلات وكذلك ما يتعلق بالنظام الضريبي وإدارة الموارد المالية وقوانين الإستثمار... الخ، فكلها تحتاج الى تحديث وليس جديداً أن نقول إنّ قِسماً من هذه التعليقات التنفيذية الموجودة في مؤسسات الدولة قد عرُقلت الكثير من المشاريع وتحسين الخدمات وسببت لها التأخير في الإنجاز كما إنّ هذه التعليقات هي بوابة لإستشراء التفرقة والفساد المالي والإداري.

ولا يخفى إنّ أحد أهمّ المطالب العامة الوطنية هو التركيز على موضوع الإستثمار والإعتماد عليه كعامل فعّال في عملية الإعمار من خلال إستخدام رؤوس الأموال الكبيرة وعدم الإكتفاء بما توفره الدولة من أموال تشغيلية لاتكاد تسدّ جزءاً بسيطاً من حاجة البلاد الفعلية من الخدمات، هذا وبالترزامن مع تحسين صناعة النفط ووضع الخطط الكفيلة برفع إنتاجه كي نضمن أكبر قدرٍ ممكن من الموارد المالية لخزينة الدولة وإيجاد حلول استراتيجية لمشكلة التنمية والزراعة والطاقة بالإبتعاد عن الحلول الوقتية وذلك ببناء محطات كبيرة تُغني المواطن عن المولدات الأهلية التي أصبحت تشكّل له عبئاً مالياً مثلما تشكّل خطراً بيئياً ببعثها الغازات السامة.

ومن الضرورة بمكان الإهتمام الجاد بمسألة المياه والزراعة والبحث عن حلول ناجعة لقضية تقاسم المياه مع دول المنبع والوصول معها الى إتفاقيات نهائية وحلّ جميع مشاكل الحدود العالقة منذ زمن بعيد.

وكذلك من المطالب الجماهيرية الضرورية تحسين واقع التعليم وذلك بوضع مناهج دراسية متطورة تواكب التقدم الحاصل في أساليب التدريس في الدول المجاورة على الأقل، وكذلك النهوض بالواقع الصحي والقيام بمسؤولية تحسين أداء المستشفيات والمستوصفات الصحية وتوفير الدواء في المستشفيات والصيديات العامة والخاصة، والقيام بثورة في مجال السكن والقضاء على هذه المشكلة المتجذرة والمتفاقمة عن طريق بناء وحدات سكنية واطئة الكلفة لفئات الشعب المختلفة حسب تصاميم ومخططات توضع من قبل مستشارين ذوي كفاءة وتجربة تراعي تطور المدن ومعدلات نمو السكان والخدمات فيها.

ويمكن إجمالاً أن نشير الى أن أهم ما يحتاجه العراق في المرحلة الراهنة هو الآتي:

- التخطيط الاستراتيجي في بناء المشاريع العملاقة والإستفادة القصوى من الشركات الإستشارية الكفوءة وصاحبة التجربة إضافة الى الإستفادة من الخبرة المحلية.

- محاربة الفساد بكل أشكاله وعرض نتائج التحقيقات في قضايا الفساد على الرأي العام وعدم التستر على المفسدين مهما كانت مرجعيتهم.

- تشجيع الكفاءات العراقية وبالأخص المهاجرة منها وإستخدامها من دول المهجر وذلك بتقديم حوافز مجزية وتأمين حياة كريمة لهم ولعوائلهم.

- العمل على إحياء الشعور بالإنتماء الوطني وتغليب مصلحة البلاد العليا على المصالح الفردية والحزبية والمذهبية.

- تحقيق العدالة الإجتماعية في توزيع فرص العمل والرواتب وكذلك إنجاز معاملات المواطنين بسرعة دون الدخول في دوامة الروتين وهذا

يتطلب من الموظفين وعياً والتزاماً بأوقات الدوام الرسمي وإستثمار وقت مؤسسات الدولة لتنفيذ برامج الخدمات والتنمية وتمشية أمور المواطنين بحسّ وطني عالٍ.

- تقوية مؤسسات الدولة وعدم فسح المجال لاستغلالها من قبل أيّ جهةٍ كانت، والتأكيد على أنّ واجب تلك المؤسسات هو تقديم الخدمات لكافة المواطنين دون تمييز.

- العمل على تقوية النهج الديموقراطي في البلد وعدم فسح المجال لكل أشكال الصراعات على المناصب والمكاسب حزبية كانت أم شخصية.

- العمل الجاد على تطبيق الخطط التنموية من أجل تقديم أفضل الخدمات للمواطنين، ولا يتم ذلك إلا عبر إداراتٍ كفوءة تدير مفاصل الدولة بكل شفافية خاصّة وأنّ العراق لديه من الإمكانيات المادية والبشرية والموارد الطبيعية ما يمكنه من إنجاز تلك الخطط بوقتٍ قياسي.

- القيام بإصلاحات تشريعية ومؤسّساتية شاملة ومرابطة دقيقة للكم الهائل من القوانين الروتينية القديمة التي لا تسير تطور الفلسفة السياسية والاقتصادية الجديدة للبلد ولا تنسجم مع متطلبات حركة الإقتصاد العالمي الجديد من نواحٍ عديدة، لعلّ أهمها القوانين الخاصّة بالإستثمار وما يلزمها من إدخال تقنيات مصرفية حديثة تسهّل حركة رؤوس الأموال من أجل إيجاد بيئة عمل حقيقية تساعد على تطوير البنية الأساسية للإقتصاد العراقي وتنمية النشاط التجاري وتؤدي الى إيجاد فرص جديدة للعمل وتساهم في القضاء على البطالة.

ومعلوم إنّ ما أوردناه سابقاً لا يمثل كل الطموح العراقي في رؤية عراقٍ ديمقراطي جديد ينعمُ بخيراته على أحسن الوجوه، ولكنه يمثل الحد الأدنى لما يجب القيام به وبأسرع وقت ممكن لأجل حاضر العراقيين ومستقبلهم.

د. عبد اللطيف جمال رشيد يضع النقاط على الحروف البطالة وسوء الخدمات وراء الأزمات والارهاب في البلاد..

٢٩ آب ٢٠٠٥

قال وزير الموارد المائية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد إن رسالته التي وجهها الى رئيس واعضاء مجلس الوزراء أخيراً حول الاوضاع الأمنية والاقتصادية المترتبة في العراق وتداعياتها على حاضر ومستقبل المواطن نالت تأييد ومؤازرة معظم زملائه الوزراء الآخرين والذين وجدوا في الرسالة عنواناً مهماً لما يكتنف حياة المواطنين من مصاعب وازداد الطين بله هو عزلة المسؤولين في الدولة عن ابناء الشعب جراء تداعيات الانفلات الأمني حتى بات عدد كبير منهم يسكن المنطقة الخضراء ويقلل من حضوره الى مركز العمل وأكد ان هذا الكلام ورد في مستهل ذكر الرسالة لتفاصيل مالت اليه الاوضاع وإن أكثر من وزير أكد له تقديره لمضمونها وباعتبارها ايضاً رسالة صادرة عنه ومعبره افكاره ولفت رشيد في رسالته الى الواقع الخدمي الذي قال انه يعيش مختلف الازمات فهو يسير من ازمة كهرباء الى ازمة ماء الى ازمة مشتقات وقود كما تزداد رداءة الخدمات الصحية وضعف اداء اجهزة تصفية المياه والمجاري وانعدام النظافة خصوصاً في العاصمة الى جانب المعضلة التي ابتلى بها المواطن والمتمثلة بالخلل الواضح في توزيع البطاقات التموينية ورياء نوعيتها. وشدد الوزير على ان البطالة التي يعانيها المجتمع هي احد الاسباب التي تقف وراء استشرار الارهاب

في شكل مباشر او غير مباشر وعلى رغم ذلك لم نلمس حتى الان اجراءات محددة على هذا الصعيد وتوفير فرص عمل تستوعب العاطلين من العمل مؤكدا ان نبض الشارع العراقي يعكس بوضوح انه لم يكسب من زوال الديكتاتورية سوى حرية التعبير عن الراي، فضلا عن الزيادة الحاصلة في رواتب الموظفين. لكن الناس يتحدثون عن عجز واضح في اجهزة الحكومة وادائها لمواجهة التحدي وتخطي الازمات التي يمر بها العراق و اشار لطيف الى انه دعا في رسالته الحكومة الى وضع خطة فاعلة لتجاوز الازمات الامنية والاقتصادية وخصوصا الوضع المعيشي والاقتصادي للفرد العراقي فهناك ارتفاع في الاسعار في شكل عام من دون دخل اضافي للفرد باستثناء الموظفين مما فاقم الازمة الاقتصادية التي على الحكومة ايجاد الحلول اللازمة لها. و اشار الوزير العراقي الى غياب معايير لتحديد الرواتب في المرافق الحكومية المختلفة ما يدعو بعيداً من الاستثناءات معربا عن ثقته بان تبادر الحكومة الى دراسة ماورد في رسالته الموجهة اليها بامعان ورؤية وتحديد الاولويات فيها بوضوح ومسؤولية كل وزارة عن أي جانب منها.

في مذكرة قدمها لرئيس واعضاء مجلس الوزراء وزير الموارد المائية يطالب بخطة فاعلة لتجاوز الازمات وتدهور الأوضاع

السيد رئيس مجلس الوزراء
السيدات والسادة نواب واعضاء مجلس الوزراء

تحية طيبة..

إن المتابع للاوضاع في البلاد يعترضه الألم وتنتابه الدهشة لما وصلت اليه الحالة الامنية من تردّد، وخطة معالجتها من اخفاقات، جرّاء ما تقوم به قوى الارهاب من أزمات الدكتاتور والعناصر المجرمة القتلة القادمين من خارج الحدود من اعمال بشعة يذهب ضحيتها العشرات من أبناء شعبنا يوميا اضافة الى ماتعرض له مؤسسات الدولة من هجمات انتحارية وقصف بالهاونات والسيارات المفخخة. وما زاد الطين بلة هو عزلة المسؤولين في الدولة عن ابناء شعبنا جراء تداعيات الانفلات الأمني حتى بات بعض منهم وهم ليسوا بالعدد القليل يسكن المنطقة الخضراء ويقلل من حضوره الى مراكز العمل. ولا يختلف الواقع الخدمي للبلاد في سوائه عن الواقع الأمني إذ يعيش الشارع العراقي مختلف الازمات فهو يسير من ازمة كهرباء الى ازمة ماء الى ازمة مشتقات الوقود، وفوق كل ذلك تزداد رداءة الخدمات الصحية وضعف اداء اجهزة تصفية المياه والمجاري وانعدام النظافة في مدننا خاصة العاصمة، ولا تحفى عليكم المعضلة الجديدة التي ابتلى بها المواطن والمتمثلة بالخلل الواضح في توزيع مفردات البطاقة التموينية ورداءة نوعيتها.

إن البطالة التي يعانيها مجتمعنا هي من دون شك أحد الأسباب التي تقف وراء استشراء الإرهاب بشكل مباشر أو غير مباشر. برغم ذلك كله، لم نلمس حتى الآن إجراءات محددة على هذا الصعيد وتوفير فرص عمل تستوعب العاطلين من أبناء شعبنا. إن نبض الشارع العراقي اليوم يعكس بوضوح أنه لم يكسب من زوال الدكتاتورية سوى حرية التعبير عن الرأي في الكلام وفي الصحافة ووسائل الاعلام الأخرى فضلاً عن الزيادة الحاصلة في رواتب الموظفين لكن الناس يتحدثون اليوم عن عجز واضح في أجهزة الحكومة وادائها لمواجهة التحدي وتحطّي الأزمات التي تمر بها البلاد. الزميلات والزملاء أعضاء مجلس الوزراء.. إن إعلان خطة فاعلة لتجاوز كل هذه الأزمات وإيقاف تدهور الأوضاع في بلادنا بات أمراً ضرورياً وملحاً على أن تقوم على جملة مرتكزات لعل من أهمها:

١- إعادة النظر في الخطة الامنية بما يؤمن للمسؤولين وللمواطنين على حد سواء حرية الحركة واداء الواجبات وهو ما لا يمكن ان يتحقق من دون معافاة الوضع واجتثاث جذور الارهاب عبر اجراءات متلازمة: سياسية وامنية واقتصادية والانطلاق في ذلك كله من استيعاب لعناصر المشهد السياسي والطابع الموضوعي لمختلف جوانبها، وتجنب اختزالها وتبسيطها والتدرج في معالجتها بالاعتماد على كل قوى المجتمع الحية وبشكل خاص الاحزاب والقوى السياسية الممثلة لنبض الشارع والفاعلة في العملية السياسية.

٢- تفعيل الاجهزة الخدمية الحكومية وحثها على القيام بواجباتها وزج كل مالمديها من امكانيات لخدمة المواطن كل في ميدان اختصاصها، على

أن يتحمل الوزير المختص المسؤولية الاولى في تحديد التوجهات العامة ومفرداتها وسلم اولوياتها والمتابعة الميدانية (لتنفيذها) كي يشعر المواطن بان الحكومة لم ولن تتخلى عنه في احلك الظروف، وهنا يجب التنبيه الى أبرز المشاكل الخدمية التي تاتي الكهرباء في الصدارة منها ورصد الموازنة الكفيلة بتعزيز امكاناتها، وكذلك الأمر فيما يتعلق بتأمين تصفية المياه وتكرير الوقود. ويجب أن ننتبه الى أنّ خدمات وزارة الصحة لاتسد حاجة الناس على مستوى الخدمة العلاجية والادوية كما يجب ان تنتقل الجهات المعنية بالخدمات البلدية الى العمل السريع بعد أن توفر لها التخصيصات المطلوبة.

٣- على الحكومة ان تنبه لمشكلة كبيرة وهي الوضع المعيشي والاقتصادي للفرد العراقي، لأنّ هناك ارتفاعاً في الأسعار بشكل عام من دون توفير دخل اضافي للفرد باستثناء الموظفين، مما شدد ووسع مظاهر الازمة الاقتصادية، وعلى الحكومة أن تجد الحلول الازمة لهذه المعضلة.

٤- هناك حديث متواصل عن غياب معايير تحديد الرواتب في المرافق الحكومية المختلفة، وهذا الامر يدعو الى صياغة قانون لتنظيم الرواتب بعيداً عن الاستثناءات.

٥- إنّ استمرار تعويم الوضع الامني، وتعميق الاختلالات السياسية والمزيد من تدهور الاوضاع المعيشية للمواطنين، يفاقمه من جانب آخر، بقاء قضايا سياسية وانسانية اخرى من دون معالجة جدية مما يؤدي في حالة استمراره الى اضعاف ثقة اوساط سياسية واجتماعية مؤثرة بالحكومة والقوى

السياسية المعنية بالعملية السياسية، وهذا ما ينطبق بوضوح على قضية كركوك والتعامل معها بميوعة. وللوهلة الاولى تبدو هذه القضية الملتهبة كما لو انها مجرد تغيير سكاني يرتبط بحق الاختيار الحر لاي مواطن عراقي لمنطقة اقامته وعمله، في حين أن ما أقدم عليه صدام حسين يعتبر وفقاً للمعايير الدولية والمواثيق المعتمدة في المحافل الدولية، جريمة ذات طابع انساني. إن ما يهمني تأكيده في هذا الاطار، إن عدم التقدم بحزم وجدية في حل مشكلة كركوك بالامثال الى قانون ادارة الدولة من حيث الجوهر، والفقرة ٥٨ الواردة فيه يضفي اشكالية جدية على الازمة الراهنة في البلاد ويفاقمها، ويرهق كاهل عشرات الآلاف من المواطنين من سكنة هذه المدينة العريقة الذين هجرو قسراً بغية تغيير الطابع السكاني لها من منطلقات شوفينية ضيقة لا تأخذ بالاعتبار تعزيز الوحدة الوطنية واللحمة الاجتماعية للشعب العراقي. وبالانطلاق من كل ماتقدم أرى أن يبادر مجلس الوزراء الى مايلي:

أولاً: تحديد الاولويات السياسية والاقتصادية والامنية، بمفردات واضحة ومسؤولية كل وزارة عن أي جانب منها.

ثانياً: ادراج القضايا الملتهبة، وفقاً لأهميتها وبالتتابع في جدول عمل مجلس الوزراء، على أن يكرس المجلس لكل منها اجتماعاً نوعياً لبحثها واقرار المعالجات الملموسة لها.

ثالثاً: تشكيل لجان متابعة في كل وزارة وفقاً للاختصاص، لتنفيذ الخطط المعدة من الوزارة المعنية في ضوء توجهات وقرارات مجلسنا.

رابعاً: تخصيص الاموال المطلوبة لكل جانب من جوانب الخطة المعدة لتنفيذها.

خامساً: وضع جدول زمني محدد لالانتهاء من تطبيق ما يتم التفاق عليه.

مع التقدير..

د. عبد اللطيف جمال رشيد

وزير الموارد المائية

٢ آب ٢٠٠٥

على الدول الغربية أن تعطينا الفرصة لكي نقوم بإدارة بلدنا

عبد اللطيف جمال رشيد

٢٤ آب ٢٠٠٣

قد لا تبدو الأمور على حقيقتها عندما ننظر الى المذبحة التي حصلت في الأسبوع الماضي، ولكن لاتزال هناك فرصة في العراق لبناء دولة مسالمة ومستقرة، والتراجع عن الأخطاء التي اقترفت خلال القرن الماضي؛ عندما تم تقسيم العراق الى دول من قبل دول الاحتلال بعد الحرب العالمية الأولى. أنا كردي والتقسيم بالنسبة لي كان وعلى الدوام مسألة مؤلمة، الكرد همّشوا وحرّموا من عوامل القوة في النظام العالمي الجديد الذي بني على أساس الدولة القومية وتمهميش الكرد سياسياً وجغرافياً. أجبرنا على محاربة الأنظمة العراقية المتعاقبة للحفاظ على ثقافتنا وكرامتنا ولتوفير لقمة العيش. في الأسبوع الماضي شهدنا اعتقال أكثر الناس الذي أوقع الشر بنا وهو علي حسن المجيد المعروف بـ علي الكيماوي لاستخدامه الوحشي للأسلحة الكيميائية ضد شعبي.

ولكن هذا الامر يتجاوز الكرد ويمس الأمة العراقية، أولاً على الأمريكيين أن يعوا بأنهم أن أرادوا تحقيق السلام فعليهم أن يعطوا للعراقيين دوراً في حفظ أمنهم شاءوا ذلك أم أبوا.

الآن يتم مهاجمة الأمريكيين من قبل قلة من العراقيين، حفنة من الأشخاص والمتطرفين في التنظيمات الإرهابية، بينما تبقى الأغلبية العراقية

تراقب الوضع، عليه أعطوا العراقيين دوراً في حفظ الأمن وسيشعرون
آنذاك بأن المواليين للنظام السابق يهاجمونهم ويتعرضون لرفاهيتهم.

ككرد نحن ممتنون بعمق للحلفاء لقيامهم بتخليصنا من صدام والقاء
القبض على اشخاص مثل علي الكيماوي عليهم الان ان يتأكدوا من أن
القوى الحاكمة والرجعية لم تعد قادرة على الوصول إلى السلطة، واستخدام
هذه القوة في السعي وراء تبني وتنفيذ السياسات العنصرية والإبادة الجماعية.
الطريقة الوحيدة لضمان أن شخصيات بشعة كصدام حسين لا تصل
مرة أخرى للحكم وتنتهي الى مزبلة التاريخ هي من خلال تبني نظام تمثيلي
للحكم يكرس ويحفظ حقوق جميع الشعوب.

نحن كرد ولكننا أيضا عراقيون وشركاء كاملين في المجتمع السياسي
العراقي، ونعتقد أن حكومتنا في كردستان العراق هي بمثابة تذكير للعالم
أنه يمكن للعراقيين أن يعيشوا بحرية ومن دون أن تكدر حياتهم بالإرهاب
والقمع، وأنهم يقرّون ويدعمون المبادئ الديمقراطية والفيدرالية وحقوق
الإنسان والعدل.

نحن كعراقيين مقبلون على مستقبل مثير وجديد، ولكن علينا أن ندير
أمورنا بعناية ونحتاج إلى المساعدة في المراحل الأولى، العراق بحاجة إلى
إصلاح البنية التحتية والمجتمع.

لقد كان المجتمع الدولي شريكاً ملتزماً مع المعارضة العراقية، وبالتأكيد
مع الكرد، ولكننا بحاجة إلى تناط الثقة بنا لإدارة شؤون بلادنا، وأن لا يتم
التعامل معنا كالأطفال المشاغبين.

نحن كعراقيين فخورون ومن المهم أن تناط بنا سلطة اتخاذ القرارات التي
تمس حياتنا بالدرجة الأساس والأهم من ذلك القرارات التي تمس حياة أبنائنا.

الالتزام بمستقبل العراق

د. عبد اللطيف جمال رشيد

الممثل الاقدم لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني

آب ٢٠٠٣

بينما نلقي نظرة على الخراب الذي وقع هذا الأسبوع، تبقى هناك فرصة في العراق لتلافي الاخطاء التي مر عليها قرن من الزمن وإن اعتقدنا العكس، وذلك عندما كانت قوى الاحتلال قد قسمت منطقة الشرق الاوسط الى دول في اعقاب الحرب العالمية الأولى لبناء بلد يسوده السلم والاستقرار. أنا مواطن كردي، وبالنسبة لي على وجه الخصوص كان دائماً ذلك الانقسام يمثل المأماً. حيث تم ترحيل الكرد وتم إضعافهم في النظام الدولي الجديد القائم على أساس دول قومية وتم تهميشهم سياسياً وجغرافياً. فقد أرغمنا على محاربة الأنظمة العراقية المتعاقبة لنحافظ على ثقافتنا وشرنا وقوتنا وسبل عيشنا. وقد شهدنا الاسبوع الماضي عملية القاء القبض على الرجل الأكثر شراً الذي كان يعيث بنا كيفما يشاء وهو علي حسن المجيد والمعروف لدى الجميع بعلي كيمياوي نسبة الى أعماله الوحشية باستخدامه للأسلحة الكيميائية ضد أبناء جلدتي.

ولا ينحصر ذلك بنا ككرد بل يتعداه الى شعب العراق. ينبغي على الولايات المتحدة أن تدرك اولاً إذا ما أرادت استقرار البلاد سواء كانت

راغبة أم لا، أنه يجب أن يعطى العراقيون الدور في إدارة ملفهم الأمني. في الوقت الذي تتم فيه مهاجمة القوات الأمريكية من قبل أقلية من العراقيين ومجرد حفنة قليلة من الافراد والجماعات المتطرفة الإرهابية بينما الأكثرية يقف موقف المتفرج. إن إعطاء الدور للعراقيين لحفظ الأمن سيجعلهم يشعرون بأن أي شخص مخلص للنظام السابق سيهاجمهم ويعرض سلامتهم للخطر. نحن ككرد وعراقيين نشعر بعمق الامتنان لقوات التحالف للتخلص من صدام حسين والقاء القبض على شخص مثل علي كيمياوي. والآن يجب عليهم أن يطمئنوا بأن القوى الشريرة والرجعية لم تعد قادرة على إستعادة السلطة واستعمال تلك السلطة في السعي وراء السياسات العنصرية والإبادة الجماعية. ومن خلال تبني نظام حكم نيابي يحمي ويرسخ حقوق جميع الشعب سنضمن بأن شخصيه بشعة مثل صدام حسين قد أودعت في صفحات الحزبي والعار من التاريخ. نحن كرد، وعراقيون أيضا وشريك كامل في المجتمع السياسي العراقي. ونحن نؤمن بأن حكومتنا في كردستان العراق تذكر العالم بأن العراقيين يستطيعون العيش بحرية غير متأثرين بالرعب والقمع ويعون ويدعمون مبادئ الديمقراطية والعدل والفدرالية وحقوق الانسان.

وأنا كعراقيين، نبدأ بمستقبل حافل جديد والذي ينبغي إدارته بعناية ويحتاج أن تقدم له المساعدة في المراحل الأولى. إن العراق يحتاج الى الاصلاح من ناحية إعادة البنية التحتية والمجتمعية. لقد تعهد المجتمع الدولي بالشرابة مع المعارضة العراقية وبالتأكيد مع الكرد، ولكننا نحتاج الى أن نكون محل ثقة لإدارة شؤون بلدنا وأن لا نعامل معاملة الأطفال الذين يمكن أن يتجاوزوا كل حد. إن العراقيين فخورون وإنه من الضروري أن نمنح السلطة لصنع القرارات والتي سيكون لها تأثير جوهري على حياتنا والأهم من ذلك على حياة أولادنا.

مستقبل العراق

كلمة الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد ممثل حزب الإتحاد الوطني
الكرديستاني وحكومة اقليم كردستان في لندن أمام المؤسسة
الإسبانية العراقية.

٢٥-٢٧ نيسان ٢٠٠٣

السيدات والسادة، اسمحوا لي أن أعبر عن شكري وامتناني لكم على دعوتي للتحديث أمامكم. ويسعدني أن أكون معكم ضيفاً في مدريد؛ حيث إن إسبانيا حكومةً وشعباً مناصرون حقيقيون لعملية الإطاحة بنظام صدام حسين الدكتاتوري، خدمةً لمصلحة ورفاه الشعب العراقي، وسلم وأمن المجتمع الدولي. آخذين هذا بنظر الاعتبار، فإنه لمن المناسب أن يعقد هذا الاجتماع المهم حول مستقبل العراق في العاصمة الإسبانية في ظل الصداقة بين الشعبين. خلال تاريخ العراق الحديث، أمسى الشعب الكردي الضحية الدائمة المعرضة للاضطهاد من قبل حكومة بغداد. كان نظام صدام حسين الحلقة الأخيرة من سلسلة الأنظمة التي قمعت التطلعات القومية للشعب الكردي من خلال استعمال العنف ضدها.

نعم، كان نظام صدام الأكثر عنفاً، ولكن علينا أن نعترف أيضاً بسجل الأعمال الوحشية للأنظمة السابقة الأخرى. بهذه الطريقة فقط يمكننا تحرير الكرد من تاريخهم كضحية لنظام بغداد الجائر. تم ترويع الكرد تحت حكم

صدام. من بين جرائم النظام؛ فإن حملة الأنفال هي الأبرز، حيث راح ضحيتها مئات الآلاف من القتلى والمفقودين، الذين لم يعثر عليهم الى يومنا. استخدم صدام حسين الأسلحة الكيماوية ضد أبناء الشعب الكردي، وهاجم العديد من قراهم. ولا تزال المعاناة من آثار هذه الهجمات موجودة حتى هذا اليوم. يجب أن نضمن عدم تكرار هذا الإضطهاد. منذ العام ١٩٩١ أظهر الكرد قدرتهم على إدارة شؤونهم في العراق. صحيح أننا كرد ولكننا أيضا عراقيون، وحزب الإتحاد الوطني الكردستاني والديمقراطي شريكان أساسيان في العملية السياسية، ونؤمن بأن حكومة اقليم كردستان تذكر شعوب المنطقة والعالم بأننا نستطيع أن نعيش بحرية ومطمئني البال من الرعب والإضطهاد، ونستطيع ان نوظف ونقبل وندعم مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان. كانت حكومة اقليم كردستان تدير مناطق الإقليم منذ عقدين من الزمن. نحن نسيطر على مستشفياتنا وندير جامعاتنا، ونظام التعليم قائم، والشعب له الحق في الوصول الى الإعلام الدولي، وتم تطوير مؤسسات المجتمع المدني، ونعي أنه علينا أن نقدم المزيد، ولكننا قد أنجزنا الكثير.

ككرد تربطنا صلات قوية مع القوى السياسية الديمقراطية التي دائما ما قاتلت الدكتاتورية. نتطلع الى المساعدة في بناء وتطوير مستقبل العراق الذي نأمل أن يأخذ موقعه الطبيعي في المجتمع الدولي. نتوقع أن تصان حقوق الكرد وحقوق جميع العراقيين في عراق المستقبل، ونأمل أن تكون أحداث الثلاثين سنة الماضية جزءاً من التاريخ. نحن بحاجة الى المساعدة والدعم الدولي ككرد وعراقيين. نحن الكرد وضعنا هش وضعيف. إننا نعيش في بيئة يتم فيها الحكم على كل افعالنا من زاوية الدوافع السياسية

وتهديد الدول المجاورة. نعتزف بحساسية موقعنا الجغرافي للدول المجاورة، ونحتاج الى مساعدة المجتمع الدولي في تعزيز الحوار مع دول الحوار لنظمن بأن ليس هنالك من يعتبر حقوق الكرد الطبيعية في تواجدهم في كردستان العراق تهدد مصالحه القومية. كعراقيين نشرع بمستقبل باهر جديد. ولكن يجب أن تدار هذه العملية بعناية ونحن بحاجة الى المساعدة في المراحل الأولى.

يحتاج العراق الى اصلاح بناه التحتية، والمجتمع الذي دمر على مدى عقدين بسبب الحروب ونظام صدام. لقد أوفى المجتمع الدولي بالتزاماته تجاه شراكته مع الأحزاب العراقية المعارضة وبالتأكيد مع الكرد، ولكن نحتاج أن نكون موضع ثقة في إدارة شؤون بلدنا، لأن يتم معاملتنا مثل الأطفال المشاغبين. العراقيين فخورون بأنفسهم، يجب أن نتخذ القرارات التي لها تأثير جذري على حياتنا والأهم على مستقبل اطفالنا.

إذا اخذنا هذه المسألة في الإعتبار فيمكن أن يكون إقليم كردستان نقطة الإنطالق. نحن أثبتنا قدرتنا على التصرف وفق متطلبات الوضع، وقواتنا المسلحة تعمل مع قوات التحالف بطريقة منتظمة، ومدننا مازالت هادئة ويسود فيها القانون. سوف نستمر بالكفاح من أجل حقنا للعيش في العراق الحر الجديد، وادارتنا لأمورنا وشؤوننا في ظل نظام فدرالي ديمقراطي يحترم حقوق جميع الإقلييات. خلاف ذلك يعني ببساطة السماح لخلفاء صدام بالظهور مرة أخرى، وفي المرة المقبلة ربما لن يكون التخلص منهم بهذه السهولة. باختصار إن حزب الإتحاد الوطني الكردستاني كمكوّن رئيس في المعارضة العراقية وممثل عن العراقيين في المنفى (المهجر) يرى الأمور التالية بمثابة مسائل حيوية لمستقبل العراق:

١- لا يمكن أن يحكم العراق من قبل نظام دكتاتوري، يجب أن يتحول العراق الى بلد فيدرالي ديمقراطي يتبنى الديمقراطية وبعيد المؤسسة العسكرية عن الحياة السياسية، ويعي أهمية حقوق الإنسان، ويكون عامل أساسي للسلم والأمن في المنطقة.

٢- بعد إنهاء العمليات العسكرية علينا تسمية سلطة انتقالية للسيطرة على المشاكل الداخلية والخارجية التي تؤثر على البلاد
أ- يجب فرض السلم والأمن والقانون والنظام العام منذ البداية، وهذا بحاجة الى الحماية ولذا فإننا نحتاج الى مساعدة قوات التحالف.

ب- إعادة إعمار البنية التحتية المدنية في عموم العراق بمساعدة المجتمع الدولي وقوات التحالف. إن لمن المهم أن تكون لنا شراكة مع المجتمع الدولي كعراقيين لمنع التدخل القلبي في شؤوننا الداخلية، ومساعدتنا في تعزيز السلم والأمن على حدود وطننا. بجنب تنسيق هذه المهام مع أحزاب المعارضة العراقية والعراقيين على الأرض. ويجب أن لا تكون هناك إملاءات (المهام) من قبل قوى الإحتلال، وعليها أن تظهر بمظهر الشراكة.

ت- باعتقادنا، أن على دول التحالف خلال هذه الفترة أن تقوم بتعبئة منظمات المجتمع الدولي المختصة، بما فيها الإتحاد الأوربي، للقيام بدور بناء وملائم في دعم المصالحة السياسية والمجتمعية والإقتصادية في العراق. أعلم بأن هناك إشكال، حيث نرى بأن دور المم المتحدة أصبح الآن محل نقاش مستمر. إن سمحتم لي، هنالك استياء حول دور الأمم المتحدة في العراق من قبل العراقيين في العراق والمنفى (المهجر). هذا النفور متجذّر منذ الفترة التي سبقت التدخل العسكري، واشتد خلال الجدل السياسي الذي رافق النقاشات حول الإطاحة بنظام صدام في مجلس الأمن.

باختصار نحن قلقون من التالي:

١- يجب أن تشرعن الأمم المتحدة سلطة الحكومة القادمة في العراق بدلاً من مساعدتها في إضعاف هذه الحكومة.

٢- يجب أن يكون للأمم المتحدة الحد الأدنى من الصلاحيات التنفيذية لتنفيذ برامج إعادة الأعمال، وبالتأكيد يجب أن لا يكون لديها أي سلطات تنفيذية سياسية قدر تعلق الأمر بإدارة البلاد. نحن نرى بأن السلطات الممنوحة الى وكالات الأمم المتحدة في شمال العراق بموجب برامج النفط مقابل الغذاء قد عفا عليها الزمن، ويجب أن تأخذ الأمم المتحدة مكانها الطبيعي تحت سيادة السلطات في العراق.

٣- الأمم المتحدة في العراق ومنذ العام ١٩٩١ محل نقد العراقيين والكرد بسبب اجراءاتها ومعاييرها، هناك عدم ثقة مطلقة وتامة بدور الأمم المتحدة في العراق.

٤- توجد مسائل أخلاقية ومبدئية مهمة طرحت خلال التسعينيات من قبل الكرد والعراقيين مثلما نرى حول دور الأمم المتحدة في العراق ودور الامين العام للأمم المتحدة حول العديد من القضايا:

أ- لم تقم الأمم المتحدة حتى بمحاولة حماية العراقيين من وحشية النظام الدكتاتوري. قرار مجلس الأمن المرقم ٦٨٨ فوّض مقرر حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بالتحقيق في الدعاوى الموثقة حول أبشع أنواع الظلم والاضطهاد ضد السكان المدنيين الذي عرفه المجتمع الدولي؛ ومع ذلك فإن مقرر حقوق الإنسان لم يستطع أن يصل الى بغداد، ويقال أنه لم يحاول جدياً في الوصول إليها.

ب- الأمم المتحدة ملزمة بتطبيق ميثاق الأمم المتحدة ولكنها فشلت في مناقشة الخروقات المتعلقة بحقوق الإنسان في العراق ولم تدين استعمال العراق للأسلحة الكيميائية وغاز الأعصاب ضد أبناء الشعب العراقي، وهذه وصمة عار دائمة على الأمم المتحدة.

ت- رغم الجرائم الموثقة تواطأت الأمم المتحدة وفروعها الدولية حول العالم وذلك بسكوتها عن صدام حسين، والسماح له ولجلاوزته بالتلاعب بنظام العقوبات والحصول على الموارد لإدامة النظام. تخلت الأمم المتحدة عن السيطرة على برنامج النفط مقابل الغذاء لتضعه تحت رحمة أجهزة صدام للكذب والخداع وتضليل الحقائق، وهذا يعني حرمان الشعب العراقي من الإحتياجات الإنسانية الأساسية وتقوية صدام.

ث- حتى عندما كان لدى الشعب العراقي مصدر دخل من برنامج النفط مقابل الغذاء، فإن الشعب عانى من القصور التقني لموظفي الأمم المتحدة الذين كان من المفترض أن يحاولوا تجنب وقوع كوارث انسانية. كانت المعايير المهنية لوكالات الأمم المتحدة محل شك لارتباطها بنظام صدام حسين. بدا وكأن أولوية هيئات الأمم المتحدة هي تنفيذ أجندة تتقاطع مع برامج الولايات المتحدة الأمريكية بدلاً من تنفيذ مهامها وقيام موظفيها بعملهم كمهنيين نزهاء، ونعتقد بأن الوضع لم يتغير.

ج- تم ايداع مبالغ كبيرة تصل الى مليارات الدولارات من ايرادات النفط العراقي تحت مراقبة الأمم المتحدة حساب ضمان (حساب معلق على شروط)، بينما تُترك الشعب العراقي يعاني من العوز. إن لم تتمكن وكالات الأمم المتحدة من صرف الأموال وهي متيسرة، وأماكن الحاجة للصرف واضحة، فلا نرى فائدة مرجوة من مثل هؤلاء الإنتهازيين والغير فعالين والمكلفين في العراق الجديد.

٥- بعد انقضاء الفترة الإنتقالية علينا أن نبدأ بخطط عامة وشفافة لتطبيق الديمقراطية واجراءاتها في العراق. يمكن أن تكلف هذه جهود شاقة ومضنية ووقت طويل، الا أن هذه إحدى الأمور التي يجب أن نقوم بها؛ وبإمكان المجتمع الدولي أن يقدم لنا المساعدة في هذا المجال. لقد عانى العراق من العنف والمآسي، والطريق الوحيد لأنقاذ العراقيين من مشكلاتهم هو حفظ قدسية وحرمة حقوق الإنسان في الدستور، وتشجيع شعبنا على تبني الحريات الأساسية في التعبير وصيانة الحقوق التي حرّموا منها على مدى (٣٠) عاماً من الزمن. لا نستطيع أن نشدد بما فيه الكفاية على التالي، العراق للعراقيين هم وحدهم لديهم الحق في إدارة شؤونهم، على الرغم من امتناننا بالجميل لتحرير العراق. علينا في نهاية المطاف أن نكون أسياد أنفسنا ومستقبلنا في دولة تساهم وبشكل كبير في السلم والإستقرار على المستوى الإقليمي والدولي.

حملة الأنفال ضد أكراد العراق

الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد

ممثل حزب الاتحاد الوطني الكردستاني في لندن

آيار ٢٠٠٢

إننا نشهد ثورةً من نوع ما في الشؤون الدولية، وهي رغبة المجتمع الدولي التدخل في الشؤون الداخلية للدول، خاصةً عندما يتعلق الأمر بحقوق الانسان، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والجرائم المرتكبة بحق الانسانية. وأبرز الأمثلة على هذه السياسات هو التدخل في دول البلقان والعمليات العسكرية للقوى الغربية تحت مظلة منظمة حلف الشمال الأطلسي (الناتو) ضد الجرائم الشنيعة التي ارتكبتها سلوبودان ميلوسيفيتش، أو العمل العسكري بقيادة الولايات المتحدة الامريكية في افغانستان ضد نظام طالبان وضد تنظيمات القاعدة. ربما أفضل مثال للتدخل الإيجابي لقوى اجنبية تقوم بتقديم المساعدة وتطرح نظام دكتاتوري وتأسس للديمقراطية هو في سيراليون، حيث أجريت انتخابات ديمقراطية في البلاد بعد سنتين من التدخل البريطاني.

نأمل بصدق أن يتم إضافة عراق صدام أيضاً، حيث يقوم نظام دكتاتوري وحشي باقتراف أبشع الجرائم والتمييز والإرهاب وتهديد المجتمع الدولي. إن الثورة جزئية ومتأخرة. نحن ككرد ليس لدينا دولة، وأصبحنا من الأقليات في الدول التي نعيش فيها، وبنظر القانون الدولي. نحن نفتقر الى

اعتراف سياسي وطني. وما يزيد الطين بلة أننا محرومون من الحقوق في بلدنا العراق؛ كون الحكومة المركزية تنظر الى الكرد بعين الشك وبسوء الظن. نحن ضعفاء من دون أي نوع من الاعتراف ولا نستطيع الدفاع عن أنفسنا. لهذا فإن الكرد مستهدفون وتتم ابادتهم بشكل منهجي من قبل نظام صدام، بينما تغضُّ الدول الغربية المتحضرة النظر عن هذه الأعمال البغيضة وعلى مدى ٣٠ سنة وتداهن مصالحها.

تغير هذا الامر بعد أن أخطأ صدام حسين وقرر احتلال دولة الكويت. ومع ذلك لم يتحرك الغرب ولم يقيم مناطق آمنة للكرد إلا بعد سقوط آلاف الضحايا من شعبنا في جبال كردستان.

قبل هذا، لم يهتم أحد بالدمار الذي أصاب كردستان في السبعينيات، ولا بالمجازر العشوائية التي كانت ترتكب بحق خيرة أبناء شعبنا من الستينيات الى الثمانينات، واستخدام الأسلحة الكيميائية ضد قرانا خلال حملة الأنفال، وتدمير أكثر من ٤٠٠٠ قرية، وتدمير أساليب الحياة الموروثة من الأسلاف، وقصف حلبجة بالغازات السامة في آذار من العام ١٩٨٨، والتهديد المستمر الذي نعيش فيه منذ عام ١٩٩١ خوفاً من عودة قوات النظام ومن أسلحة الدمار الشامل التي قد عانينا منها بالفعل مسبقاً. ترقبنا الدول المتحضرة التي انخرطت أكثر فأكثر في قضية الصراع الفلسطيني والتي ناشدت الحكومة الاسرائيلية بضبط النفس، شهدنا هجمات عسكرية واسعة ضد نظام ميلوسوفيتش أحد الطغاة المعروفين في العالم والذي يضاهي شخصية صدام في الاستبداد والظلم، استمرينا وواصلنا حياتنا خائفين مما يمكن لصدام أن يفعله بنا أو يصيبنا من الألم والوجع ما لا طاقة لنا به.

إننا ضحايا الضرورة السياسية والاعتبارات الاقتصادية. كان الكرد في السابق على الهامش، كانوا أقرب الى العائق، ورقة بيد الساعين للتعامل مع صدام والاستفادة من ثروته النفطية الكبيرة. الشكوى ضد خروقات صدام لحقوق الإنسان لم تكن مقبولة، أو حتى التساؤل عن ما إذا كان يقتل شعبه أو يحكم بالترهيب، الى أن أصبح صدام يمثل تهديدا للعالم المتحضر.

لذلك كانت الثورة جزئية. واستعداد الدول للتدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى أكثر من قبل. لكن الثورة تكون كاملة فقط إن كانت دوافعها أخلاقية ومبدئية ومرتبطة بحقوق الانسان. ولكنها لم تكن كذلك. ظلت بدافع المصلحة، والآن يبدو أن المصلحة تقتضي الوقوف مع الحركات المناهضة ضد حكومة صدام.

يجب علينا التماشي مع التوجّه الدولي الحالي في سبيل المضي قدماً بمستقبلنا في أرضنا دون تهديدات. علينا أن نقرأ الأحداث المريعة في تاريخنا المؤلم الذي سترك أثراً في نفسية جميع الكرد. من المهم أيضاً أن يدرك المجتمع الدولي بأنه يتحمل المسؤولية الأخلاقية عن أرواح مئات الآلاف من الأكراد والعراقيين. أن تجاهل الانتهاكات الإنسانية كسياسة متبعة للتعامل مع العراق من العام ١٩٧٠م الى غاية العام ١٩٩١ كانت بمثابة الضوء الأخضر ليرتكب نظام صدام أكثر الجرائم بشاعةً وتطرفاً ضد الإنسانية التي شهدها العالم منذ النازية. وكما في السابق فإن سياسات الغرب سمحت لرجل شرير أن يعيث فساداً في أمة. إن تجاهل الجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية وتبنيها كسياسة للتعامل مع قضايا القتل الجماعي تخلق وحوشاً قد تدمر في نهاية المطاف ما يعرف بالعالم المتحضر.

من المؤكد إن عمليات الأنفال سيئة الصيت هي جريمة ضد الإنسانية مزقت قلب كردستان. لقد تم تدمير المناطق الريفية في كردستان وبأكثر الأساليب فظاعة للفترة من آذار عام ١٩٨٧ الى نيسان عام ١٩٨٩. يقول بعض السياسيين حول ما حصل كيف يمكن للغرب أن يعلموا بما حصل، حيث تقع كردستان من المناطق التي يتعذر الوصول إليها في الجبال النائية في الشرق الأوسط، وكيف يمكن للسياسيين أن يعرفوا ما يحصل في الفناء الخلفي لصدام؟ بالإضافة الى ذلك كان البعض يقول بأن الكرد متقبلون سياسياً ويسعون باستمرار للحصول على الدعم من إيران أو الاتحاد السوفيتي أو أي جهة تقدم الدعم. حسناً، بالنسبة لراسمي السياسات في وزارة الخارجية الأمريكية أو وزارات الخارجية الأخرى فقد أرضوا ضمائرهم، حيث إن ما كان يجري لا يؤثر عليهم، وصدام بدوره كان يصدر النفط ويوقع العقود. ولكنهم كانوا يعرفون، أن البعثات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة بين نظيراتها عرفوا بالمجازر التي تحدث في شمال العراق. كان بعض المراسلين الصحفيين حاضرين في حلبجة مثل ريتشارد ستون الصحفي لدى صحيفة التايمز البريطانية (في الواقع استخدم الجيش البريطاني شريط فيديو مصوّر تظهر فيه عمليات القصف الكيميائي على حلبجة كجزء من دوراته التدريبية على الأسلحة الكيميائية). إضافة الى ذلك حاولت إيران أن تفضح النظام العراقي لتعلن للعالم بأن نظام صدام استعمل الأسلحة الكيميائية ضدها في الحرب، وكان الأكاديميون المختصون يتجولون في العراق. ولعل الأهم من كل ذلك هو السيل المتواصل من الجرائم الوحشية التي ارتكبتها حزب البعث ضد الكرد والشعب العراقي منذ توليه السلطة في عام ١٩٦٣.

أذكر بوضوح فترة وصول حزب البعث الى السلطة. أصبح قمع الشعب الكردي وحشياً. سأروي لكم قصة واحدة عما حصل في تلك الفترة: مارس حزب البعث بعد مجيئه الى السلطة مباشرة التمييز ضد الكرد ليمنع الكرد من أن يكون لديهم شعور بالفخر والاعتزاز بأنفسهم وثقافتهم وبأرضهم؛ لذلك قد تم اعدام نحو ١٠٠ من المدنيين في شهر حزيران عام ١٩٦٣ في مدينة السليمانية. كان هذا سيئاً بما يكفي، غير أن التفكير المنهجي وراء تبرير حزب البعث لأعماله كان يتصف بالشر والشرطانية، ولو لم أشهد هذه الاعمال بنفسى لكان من الصعوبة أن أصدقها. اختار النظام استهداف المدنيين بدلاً من المقاتلين، واستهدف أيضاً الطبقة المثقفة لمحافظة السليمانية ليثبت الخوف والرعب في المدينة. هؤلاء الضحايا كانوا الأفضل في أعمالهم ومواهبهم كل من موقعه، حيث كان بينهم أفضل الأساتذة وأمهر الخبازين وأنجح أصحاب المقاهي وأشهر الخياطين وأقوى وأسرع الرياضيين. وتعدت القائمة الـ ١٠٠ شخص. تم تنفيذ حكم الإعدام فيهم دون محاكمة وبشكل سريع، لا لسبب إلا لأنهم كانوا ناجحين في أعمالهم ومهنتهم ولأنهم كرد. لقد أعلن القائد العسكري لمحافظة السليمانية وأمام الملا بأن عملية الإعدام كانت درساً للشعب الكردي، وكان مدرراً تماماً لكل ما يقوم به.

الحبس والاعتقال والتعذيب والوحشية والاضطهاد الجسدي والاعتصاب والقتل والاعدام مزق كردستان العراق مع تولي حزب البعث السلطة عام ١٩٦٨، وبرز الرجل الذي جعل نفسه عدواً للكرد وهو صدام حسين.

لم يكن الكرد فقط ضحايا خطط صدام وتواطؤ الغرب مع النظام. استهدف صدام كل عراقي كان يعتقد أنه يشكل تهديداً لسلطته، إن كانوا كرداً أو عرباً، سنة أو شيعة، ذلك لأن صدام لم يعتبر نفسه حليفاً لأي من هذه

المجاميع، وكان على الجميع أن يخضعوا له. في نيسان عام ١٩٨٠ تم تهجير أكثر من ٤٠،٠٠٠ من العراقيين الشيعة من مدنهم ونقلهم الى الحدود الإيرانية ليلاقوا مصيراً مجهولاً. وفي أيلول من العام نفسه شنّ النظام الصدامي حرباً غير مبررة ومنافية للمادة ٢ (٤) من ميثاق الأمم المتحدة ضد الجارة إيران. في هذه الحرب قاتل العراقيون الشيعة بجانب العرب من أبناء وطنهم في جبهة واحدة بالرغم من الهجمات المروعة التي استهدفهم بها النظام.

كان صدام مسؤولاً عن أول هجوم عسكري يشن باستخدام الأسلحة الكيميائية في صراع دولي منذ الحرب العالمية الأولى وبما يتنافى مع بروتوكول جنيف للعام ١٩٢٥. كان هناك أيضاً قصف عشوائي للأهداف المدنية في إيران وسوء معاملة لسجناء الحرب والتي تتنافى مع اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩.

كانت هذه جرائم شنيعة في الواقع، إن اختيار المدنيين الأبرياء ليقتلوا لتخطيم معنويات شعبٍ برمته جريمةٌ لم يرتكبها حتى النظام النازي في أيام حكم هتلر لألمانيا. كان ينبغي أن يقوم العالم المتحضّر والأمم المتحدة على الأقل بالتحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية ضد إيران. لم يفعل أحد شيئاً، وعليه رأى صدام إن سياسة تدمير الكرد ومهاجمة إيران واستخدام أي سلاح لتحقيق النصر في المعركة وبأي ثمن، كانت على الأقل مقبولاً لدى الغرب إن لم يكن الغرب يشجع على اقتراف هذه الاعمال. لذلك وقع كل من الغرب والأمم المتحدة والعالم المتحضّر على الحكم الذي أدى الى مصرع أكثر من ٢٠٠،٠٠٠ من المدنيين الأكراد واستخدام النظام لغاز الاعصاب والأسلحة الكيميائية والبيولوجية ضد شعب مسالم، إضافة الى تدمير البلدات والمدن ومحى العديد من القرى عن بكرة أبيها.

إن الأنفال معروفة جيداً. لقد تقصّى العديد من الخبراء القديرين الحقائق بخصوص قضية الأنفال. حيث أنها حقائق تاريخية. كانت عمليات الأنفال هجوماً عسكرياً ساحقاً نظم على شكل ثمانية هجمات عسكرية مكثفة جرت في ستة مناطق جغرافية متميزة.

١- جرت العملية الأولى في وادي جفاتي الواقع في شمال محافظة السليمانية في الفترة ما بين ٢٣ شباط الى ١٩ آذار لسنة ١٩٨٨.

٢- الهجوم الثاني في قره داغ الواقعة غرب محافظة السليمانية للفترة ما بين ٢٢ آذار الى ١ نيسان لسنة ١٩٨٨.

٣- الهجوم الثالث في منطقة كرميان الواقعة بين محافظتي السليمانية وكركوك للفترة ما بين ٧ الى ٢٠ من نيسان سنة ١٩٨٨.

٤- الهجوم الرابع في منطقة الزاب الأسفل الواقعة بين محافظتي أربيل والسليمانية واستمر من ٣ الى ٨ من أيار لسنة ١٩٨٨.

٥- جرى الهجوم الخامس والسادس والسابع في الأراضي الجبلية لمنطقة شقلاوه وراوندوز للفترة ما بين ١٥ أيار الى ٢٦ آب لسنة ١٩٨٨.

٦- وقع الهجوم الأخير قرب محافظة دهوك بين ٢٥ من شهر آب الى ٦ من شهر أيلول من عام ١٩٨٨.

كانت العمليات واسعة والخطط دقيقة. وكانت تنفيذ الفعاليات الهجومية تتم بحوشية لتدمير القرى وإبادة المجتمعات الكردية وأسلوب حياتهم إضافة الى القضاء على ثقافتهم. لا نبالغ إذا قلنا أن هذه العمليات العسكرية تعتبر فريدة من ناحية حجمها ونطاقها.

بعد مرور ٢٣ عاماً من الظلم والجور ضد شعب العراق اتخذ المجتمع الدولي موقفاً ضد النظام والأشخاص المتورطين بارتكاب أكثر الأعمال

الوحشية بشاعةً. السبب وراء ذلك وبكل بساطة يكمن في أن العام ١٩٨٠ لم يكن الوقت المناسب لمعاقبة النظام العراقي. بالمقابل نتجت عن اعماله الاجرامية مأساة لا تنسى حيث قد تم تدمير أكثر من ٤٠٠٠ قرية كردية وقتل ٢٠،٠٠٠ من المواطنين الأبرياء أو هجروا ومن ثم قتلوا. لقد تم اقتياد شعبنا كقطيع المواشي الى المستوطنات الجماعية حيث عاشوا حياةً تحت الاحتلال كونها كانت حياة قاسية إن لم تكن أقسى من حياة الفلسطينيين الذين عليهم أن يواجهوا الاحتلال الإسرائيلي كل يوم. ولكن الغرب لم يكثرث بما جرى مرة ثانية.

الأسوأ من ذلك هو ما حدث لاحقاً. في الرابع عشر من آذار عام ١٩٨٨ في مدينة حلبجة، التي كانت وعلى الدوام مدينة تجارية وفعالة ونشيطة ومعروفة في أرجاء العراق والشرق الأوسط لما تتمتع بها من أرض خصبة بالإنتاج وثقافة مزدهرة إضافة الى مبانيها الجميلة. كانت الحرب العراقية الإيرانية قد وقعت إلا أن الحياة فيها استمرت كالمعتاد وعلى مدى قرون من الزمن. لم يعلم سكان المدينة بأن اليوم التالي سيصبح اسم مدينتهم مرادف لأكثر الأعمال شناعة ضد الجنس البشري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

في خضم الصراع العسكري الدائر بين العراق وإيران أمر صدام الجيش العراقي بتدمير حلبجة بالكامل ليمنع الإيرانيين من السيطرة عليها وليلقن الكرد درساً لن ولم ينسوه. كان الهجوم مخطط ومنهجي. استخدم في الهجوم سلاح المدفعية والقصف الجوي والطائرات المروحية التي قصفت بالغازات السامة المميتة والحاويات التي تنبعث منها أفتك الأسلحة. أمطر النظام فوق المدينة خليط قاتل من الغازات الكيميائية وغاز الاعصاب إضافة الى السيانيد. قام الآباء بتغطية أطفالهم في محاولة يائسة لحمايتهم من مشاهد

الجحيم المرعبة التي كانت حولهم. كان بعض البسطاء من الناس يبحثون عن الماء في محاولة لإطفاء النار التي يشعرون بها في حناجرهم، ولم يدركوا بأن شرب الماء سوف يعجل بموتهم. كان الرعاة في الصباح يرعون أغنامهم في الأراضي والتلال الخضراء حول المدينة كما كان آباؤهم وأجدادهم قبلهم، وحينها شهدوا الهجوم على منازلهم القريبة والبعيدة. لقد رأوا الطائرات المقاتلة والمروحيات العمودية تلقي القنابل التي لا تنفجر والمريية التأثير. رأوا عوائلهم وجيرانهم وأناساً من مجتمعهم وهم يركضون في الشوارع بهلع واضطراب ماسكين حناجرهم ورقابهم بسبب الحروق في الرئة الناتجة عن استنشاق غاز الخردل والتشنجات القوية التي أصابت المواطنين بسبب تأثير غاز الأعصاب الذي وقع بصمت وبدون انفجارات أثناء الهجوم. ساد الصمت بعدها. لقد كان المجتمع الدولي مدركاً لما حصل ولكنه تجاهل هذا الأعمال الوحشية مرة ثانية. لقد تم تجاهل ما يحصل للكرد للمرة الثانية وبدأ صدام بوضع الهدف التالي نصب عينيه وهي دولة الكويت، حيث كان واثقاً في اعتقاده بأن العالم المتحضر سيتغاضى مرة أخرى عن أعماله الإجرامية. وفي الحقيقة قد كان له كل الحق في أن يكون واثقاً. كان صدام قد نجح بقتله ربع مليون من المدنيين الأبرياء وعدد أكبر من الجنود. أدرك الرأي العام ووسائل الاعلام بسرعة النوايا الشريرة لصدام حسين ولكن المنظمات الدولية والحكومات وبضمنهم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة رفضت اتخاذ أي اجراء ضد صدام أي كان الأمر، واستمر التعامل مع صدام كالمعتاد. بالنسبة لصدام فكان يشعر بأنه لا يمكن المساس به.

كانت العلاقات العامة للنظام فعالة ونشيطة جداً بالرغم من هزيمة قوات صدام بعد احتلاله لدولة الكويت، واستمرار تهديداته للسلم الدولي،

وعدم استجابته لقرارات مجلس الأمن الدولي، وعدم احترام المجتمع الدولي، ورفضه السماح لعمليات التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل، واستمراره في انتهاكاته الواسعة لحقوق الانسان، وأعماله التهديدية المستمرة تجاه الكرد والدول الإقليمية المجاورة، ودعمه وتشجيعه للإرهاب الدولي. بنى صدام وأزلامه احدى أقوى مجاميع الضغط لكسب التأييد في العالم بالتركيز على الشخصيات لدى السياسيين الغربيين ما يمكنه من ارتكاب مثل هذه الأعمال الوحشية في المقام الأول. إن قدرة هؤلاء الذين استغلهم صدام على تسوية جميع المسائل تكمن بشراء ذمم صانعي القرار بالمال. ساعد صدام أيضا الضعف في التخطيط وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة والسياسات الخرقاء المستعملة في أغلب الأحيان تجاه العراق. ونحن ندرك بأنه كان يجب عليهم القيام بشيء لردع صدام، ولكن كلنتون لم يكن مستعداً لاتخاذ اجراء ذي أهمية ضد نظام صدام.

لنتكلم عن معاناة الشعب العراقي. يستند صدام في جهوده على اليسار المعارض الذي سيعارض أعمال الولايات المتحدة باستمرار، وأصحاب الفكر المضللين الذين يصدقون الدعاية السياسية العراقية، والذين يستلمون الأموال من النظام العراقي. أناشدكم جميعاً وباسم شعب حلبجة، والآلاف الذين مازالوا في عداد المفقودين منذ العام ١٩٨٠، وباسم أمة قد دمّرت من قبل السرطان المعروف بصدام حسين، افهموا طبيعة الدكتاتور ونظامه وشجّعوا الدول المتحضرة على اتخاذ اجراء ضدهم.

هنالك العديد من الطرق لتحقيق ذلك منها دعم المجتمع الدولي الذي تقوده الإدارة الامريكية لصياغة سياسة واضحة ومتسقة للإطاحة بالنظام الدكتاتوري وإعادة اندماج العراق في المجتمع الدولي كبلد محب للسلام،

والتأكد من المعلومات والاشاعات التي يبثها النظام، إضافة الى محاولات جواسيسه في الغرب الرامية الى التأثير على صانعي القرار، وكشف هؤلاء الأشخاص على حقيقة كونهم دجالين ومخادعين وانتهازيين. ودعم عمل (أندي كيت) وضمان محاكمة النظام محاكمة عادلة على جرائمه إما بصورة إجمالية أمام المحكمة الدولية أو على شكل قضايا منفردة في المحاكم العراقية الوطنية.

إن لم نتخذ مثل هذه الإجراءات فإننا سنعطي الإذن لصدام حسين لاجراء ارتكاب أعمال وحشية جديدة ربما تكون ذات هول أكبر مما كانت عليه من قبل، وربما سيستهدف الغرب وحلفائه مستخدماً أسلحة الدمار الشامل. نكره بأن نكون من سيقول وللمرة الثانية بأننا قد حذرناكم منذ العام ١٩٦٣ عندما قتل الأبرياء العزل من أهالي محافظة السليمانية وتغاضيتهم عن موتهم.

تسفير السكان وفرض سياسة إعادة التوطين

الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد

ممثل حزب الاتحاد الوطني الكردستاني في لندن

أيار ٢٠٠٢

يبدو أن عبارة (التطهير العرقي) قد أصبحت مع الأسف عبارة مبهمة في عام ١٩٩٠؛ حيث تستخدم من قبل أمريكا وأوروبا بشكل دائم للتدخل في شؤون الدول ذات السيادة التي لديها سجل حافل باستهداف شعوبها والذين يختلفون عن النخب الحاكمة من ناحية أصولهم الإثنية والعرقية. كان التطهير العرقي محور اهتمام الصراعات في البوسنة والمهرسك وكوسوفو والأحداث في أفريقيا. وعلى أي حال لم يكن هناك من يحمي العراقيين من سياسات التطهير العرقي المنهجية التي اتبعتها النظام الدكتاتوري في بغداد ضد العراقيين من أبناء الشعب الكردي في الأعوام ١٩٦٠، ١٩٧٠، ١٩٨٠، ١٩٩٠.

إن تاريخ اضطهاد الأكراد العراقيين من قبل الدول المجاورة مؤلم وطويل. وهو تاريخ معروف لدى الجميع، وخاصة فيما يتعلق بظلم وجور الحكومة التركية للشعب الكردي في تركيا واستخدام أسلحة الدمار الشامل لقصف المناطق المدنية في كردستان العراق، أو بالإعمال فائقة الوحشية واعداد مئات الالاف من شعبنا خلال الأعوام الماضية دون أي مبرر، سوى

انكار الحقوق الثقافية والوطنية للشعب الكردي. وهناك المزيد أو ربما أكثر من جانب مشؤوم من السياسات المناهضة ضد الشعب الكردي وإحدى تلك السياسات واضحة في العراق في وقتنا الحالي.

لقد مارس نظام صدام حسين الدكتاتوري جهوداً مكثفة ومستمرة ومنهجية لكي يجرم اكرد العراق الذي يسكنون الأراضي التي تخضع لسيطرة النظام الدكتاتوري في بغداد من أية حقوق بالإقامة وحريةهم الشخصية وحق التحرر من الظلم والاضطهاد، وكذلك حرمانهم من ممارسة حقوقهم الانسانية في المناطق التي عاش فيها الكرد مع عوائلهم قروناً من الزمن.

ولسوء الحظ، ربما يكون الكرد الضحية المستمرة الأكثر تأثيراً بين الشعب لسياسات التهجير السكاني والاستيعاب الثقافي والدمار من قبل الدولة. وسأستعرض موجزاً عن التسلسل الزمني لهذه الاحداث.

بدأت أول عمليةترحيل سكاني واسع النطاق للشعب الكردي خلال حكم العثمانيين وأثناء حكم السلطان سليمان العظيم. أعاد السلطان العثماني توطين القبائل الكردية على طول الحدود العثمانية مع بلاد فارس في سبيل حماية الإمبراطورية.

بدأ الامبراطور الفارسي شاه عباس في عام ١٥٩٦م تقريبا حملة تسفير جماعية للكرد نتيجة الصراعات بين العثمانيين والفرس. وقد أمر شاه عباس بتهجير ٥٥٠٠٠٠ عائلة كردية من مناطقهم ليستوطنوا مدينة خراسان في شرق إيران. حيث ما زالت تعيش جاليات كردية كبيرة في هذه المنطقة وتقدر تعداد هذه الجاليات في وقتنا الحاضر بمليون نسمة.

نفذ العثمانيون قبل ما يقرب من ٢٥٠ عاماً برنامج تهجير سكاني شامل في كل من المناطق الكردية: ديار بكر والموصل وأربيل وكركوك ودوز

وخانقين، واستبدل الكرد بقبائل تركية. وقامت الحكومة التركية في غضون الحرب العالمية الأولى بتهجير حوالي ٧٠٠٠٠٠٠ مواطن كردي الى الأناضول، ونتيجة للظروف المناخية القاسية والبرد القارس توفي معظم المرحلين، وقد حدث هذا بعد المجازر المرتكبة بحق الأرمن في تركيا.

وكان ستالين قد رحل قسراً الجاليات الكردية الى مختلف جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة في عام ١٩٣٠. أقر البرلمان التركي في عام ١٩٣٢ تشريعاً يمكن الحكومة التركية من إعادة توطين السكان الاكراد. حيث أن هذا التشريع يجبر السكان الكرد على الرحيل القسري الى الاناضول. وبموجب هذا القانون لا يسمح للسكان الأكراد أن يشكلوا أكثر من نسبة ٥ ٪ من السكان في أية منطقة من المناطق التركية.

أصدرت الحكومة التركية في شهر حزيران من العام ١٩٣٤ قانوناً تضمن النقاط التالية: ”من أجل نشر الثقافة التركية ستقوم الحكومة بتنفيذ قانون وفقاً لبعض النقاط ولتحقيق هذه الغاية قسمت وزارة الداخلية التركية البلاد الى ثلاثة مناطق:

- ١- المنطقة التي ترسخت فيها بشدة الثقافة التركية بين السكان.
- ٢- المنطقة التي يكون فيها السكان الأتراك على وشك الاستقرار.
- ٣- المناطق المرتبطة بالصحة والتي لها صلات اقتصادية وثقافية وأسباب عسكرية وأمنية يجب أن يخلى سكانها ولا يجوز لأحد منهم الاستقرار فيها. «وتتضمن هذه المناطق أغري وساسون ووان... الخ. وتم الاخلاء السكاني وبشكل فعال لمراكز المدن ذات الطابع الكردي.

أما حديثاً، ففي سنة ١٩٨٧-١٩٨٨ أعلنت الحكومة التركية خطأً لنفي ٥٠٠٠٠٠ من أبناء القرى الكردية من مجموع ٣٩١٢ قرية كردية.

تم في العراق تنفيذ برنامج أطلق عليه تسمية « التعريب » منذ العام ١٩٦٣. تضمن هذا البرنامج التهجير القسري للسكان الأكراد من مناطقهم الكردية وتوطين القبائل والعشائر العربية بدلاً عنهم.

ردّت الحكومة العراقية في شهر أيلول عام ١٩٧١ على احتلال إيران لبعض الجزر الصغيرة الواقعة في الخليج الفارسي بطردها ٥٠٠٠٠٠ من حملة الجنسية الايرانية اغلبهم من الكرد الفيدين حيث شكلوا ٤٠٠٠٠٠ شخص وما زالوا يعيشون لغاية الآن في معسكرات اللاجئين على طول الحدود.

أطلقت قوات المدفعية العراقية قذائفها في التاسع من شهر شباط عام ١٩٧٣ على قرية يوسفان الواقعة في سنجار. وفي ٢٦ شباط ١٩٧٣ أجبرت الأعمال الوحشية وعمليات التفتيش عن المواطنين الأكراد من بيت الى بيت والتي أجبرت آلاف الأكراد الإيزيديين للبحث عن ملاذ آمن لهم في زاخو والمناطق المجاورة. وفي شهر آذار من العام نفسه تم اجبار المزارعين الأكراد على ترك أراضيهم لتستولي عليها القبائل العربية. وعليه بدء النزوح الجماعي.

إتخذت الحكومة العراقية إجراءات حاسمة لتنفيذ سياسة التعريب في المناطق الكردية الحدودية والغنية بالنفط مثل كركوك وخانقين وسنجار وحدث ذلك بعد فترة قصيرة من اتفاقية الجزائر الموقعة بين العراق وإيران لتضع نهاية للثورة الكردية في العام ١٩٧٥ م. وذكرت إحدى التقديرات المعتدلة بأنه تم ترحيل مئات الآلاف من الشعب الكردي الى جنوب العراق أو مناطق مقسمة (منطقة حكم ذاتي) خصصتها لهم حكومة بغداد. حيث رحل المسؤولون الاكراد في الغالب الى المناطق العربية واستبدلوا بمسؤولين اعتبروا بأنهم أوفياء للحكومة.

من العام ١٩٧٥ الى العام ١٩٧٨ تم اخلاء المناطق الكردية تماماً ضمن عمق ٣٠ كلم وعلى طول امتداد الحدود الكردية مع دول الجوار. وكانت جميع القرى قد دمرت. وتم اعدام الذكور الذين تتراوح اعمارهم ما بين ١٥ الى ٧٠ سنة المتواجدين في مناطقهم الكردية.

تم تدمير أكثر من ٥٠٠٠ من القرى الكردية و ٣٠ من مدنها في شمال العراق من قبل قوات صدام حسين العسكرية في سياسة مدروسة لترهيب الشعب الكردي واجباره على ترك مناطقه وعدم العودة اليها.

ورحل عدد من المواطنين من تلك المناطق حيث توطينهم قسراً في مخيمات تطلق عليها الحكومة العراقية تسمية القرى الحديثة وفي الحقيقة هي ليست أكثر من مخيمات لاجئين. وفي احدى مخيمات اللاجئيين تم جمع واقتياد ٨٠٠٠ من الاكراد البارزانيين تحت تهديد السلاح ولم يعرف مصيرهم حتى يومنا هذا إلا أن جميع المؤشرات تدل على أن النظام قد قام بقتلهم.

بالإضافة الى ذلك، تشير التقديرات الى ان ما بين ١٥٠٠٠٠٠ الى ٣٠٠٠٠٠٠ مواطن كردي اعتقلتهم قوات النظام الصدامية خلال عملية الأنفال الاجرامية. حيث عازمت قوات النظام محاصرة المدنيين الاكراد لترحيلهم الى جنوب العراق. مرة أخرى، تشير الأدلة الى اليوم بما فيها تصريحات المسؤولين الحكوميين بأن المرشحين في هذه العملية قد أبادهم النظام ايضاً.

ويستمر نظام البعث الدكتاتوري في العراق حتى الآن باتباع سياسة ترحيل الكرد والتركمان والآشوريين من مناطقهم الاستراتيجية في العراق وتحديدأضواحي كركوك. ذكرت صحيفة ديلي تلغراف في ٢٤ من شهر آيار القصة الآتية حول أحد ضحايا قضية تعريب محافظة كركوك. وهو السيد فرهاد محمد كريم البالغ من العمر ٥٠ سنة، فقد عينه اليسرى بعد

تحمله لسبعة أشهر من التعذيب المتواصل لقوات الأمن الصدامية في إحدى السجون العراقية.

تم طرد السيد فرهاد محمد كريم من شركة منتجات نفط الشمال في محافظة كركوك في شهر شباط بعد رفضه التوقيع على وثائق تعريفية تحدد قوميته كأحد عرب كركوك. وقال السيد فرهاد محمد «ضربوني وأجاعوني وهددوا بقتل اطفالي وأخيراً أصابوني بالعمى ولكنني رفضت التخلي عن قوميتي. لقد ولدت كردياً وسأموت كردياً.» توضح الأرقام التالية الكارثة الانسانية التي يعاني منها الكرد يومياً.

- تم طرد ١٩٨٧٠ عائلة كردية من كركوك ما بين عام ١٩٩١، ١٩٩٣.
- شهد العام ١٩٩٤ طرد ١١٢ عائلة كردية.
- شهد العام ١٩٩٥ طرد ٣٩٣ عائلة كردية.
- شهد العام ١٩٩٦ طرد ٢٣٢ عائلة كردية.
- شهد العام ١٩٩٧ م طرد ٧٤٩ عائلة كردية.
- شهد العام ١٩٩٨ طرد ٤١٤ عائلة كردية.
- شهد العام ١٩٩٩ طرد ٤٤٥ عائلة كردية.

شهد العام ٢٠٠٠ طرد ٢٦٢ عائلة كردية، وتم طرد ٢٩ عائلة كردية لغاية شهر آب من العام ٢٠٠١. مجموع العوائل التي هجرت منذ العام ١٩٩١ هي ١٣٦١١ عائلة وتعدادها نحو ٧١٠٠٠ مواطن كردي. ويعتقد بأن هناك ما يقارب من ١٥٠ عائلة كردية تم تهجيرها من محافظة كركوك وحدها، حيث أن هذه التقديرات لا تشمل المناطق الأخرى مثل

الموصل ومخمور وبغداد. ويعتبر التعريب أحد الطرق الاجرائية التي يتم بموجبها ترحيل السكان من منازلهم طوعاً أو كرهاً. اعتمد النظام في بغداد على أساليب وسياسات عديدة في سبيل دعم واطمأن تعريب المناطق الكردية. وحيث يحرم المواطنون من ذوي القوميات غير العربية من التوظيف الحكومي ومن فرص التعليم ومن حق ممارسة الحريات الأساسية. وفي أغلب الأحيان يتم تهديدهم جسدياً.

ولم يعد الكرد من الطبقة المتعلمة في محافظة كركوك، وحتى المعلمون الذين يحتمل أن يكونوا كرداً يتم نقلهم الى أماكن اخرى. وفي الوقت الذي طرد الاكرد من محافظة كركوك شجع العرب وبضمنهم الفلسطينيين ليسكنوا فيها. وأصدر مجلس قيادة الثورة قراراً بان الحكومة العراقية ستوفر وحدات استيطانية جديدة وفرص عمل لأكثر من ٣٠٠٠٠٠٠ مواطن من العرب الذين استوطنوا محافظة كركوك. تم بناء مصانع ومباني حكومية جديدة لإعالة المستوطنين الجدد. فعلى سبيل المثال شيدت الحكومة مستوطنات السائر لقبائل هيب العربية والتي كانت سابقاً قرية هساري كاورا الكردية. قسمت محافظة كركوك مع الربع المتبقي من الكرد الذين تم اجلائهم الى المكاتب الحكومية والشركات التجارية وحيث أصبح الكرد في احياء معزولة فعلاً.

رحلت حكومة بغداد مئات الآلاف من الكرد من محافظة كركوك لكي تحدث متسعاً للمستوطنين الجدد. وفي إحدى أوامر الترحيل وحدها كانت الحكومة المحلية في كركوك مسؤولة عن تهجير أكثر من ٥٤٥ عائلة من المنطقة. ولم يكن لهؤلاء الأشخاص خيار سوى البحث عن ملاذ آمن لهم في المحافظات الكردية كالسليمانية وأربيل ودهوك حيث أن هذه المحافظات تضم زهاء ٥٠٠٠٠٠٠ من النازحين.

ومع شديد الأسف تم ترحيل بعض الكرد الى الجنوب حيث يقدر أعدادهم بعشرات الآلاف. ولم يسمح للكرد المرحلين بالعودة الى كركوك ولم يسمح لهم أيضاً ببيع عقاراتهم وممتلكاتهم وأيضاً حرموا من تسجيل الأراضي والممتلكات بأسمائهم ولم يستطيعوا أن يرثوا أي شيء. وفي شهر كانون الثاني من عام ١٩٩٨ نصت المذكرة التي أصدرتها مجلس محافظة ديالى على الاجراءات العقابية الواجب اتخاذها ضد أي مسؤول محلي يفشل في ايقاف نزوح العوائل الكردية المرحلة الى محافظة ديالى اضافة الى اعتقال أي مواطن يوفر فرص العمل أو الطعام أو الملاذ الآمن الى القادمين الجدد من المرحلين.

وهنالك المزيد من المؤشرات تدل على أن التطهير العرقي شمل حتى تغيير الاسماء. فعلى سبيل المثال تم تغير محافظة كركوك الى محافظة التأميم. وتم تحديد المنطقة المحيطة بحقول نفط كركوك كمنطقة عسكرية وتم زراعة الألغام فيها وعسكرة المنطقة بكاملها بنشر المئات من نقاط التفيتش فيها. وفي الآونة الاخيرة طرد النظام الدكتاتوري المقيمين في قلعة كركوك القديمة وبدأ النظام بتدمير هذا الموقع الأثري. لقد امتد تاريخ قلعة كركوك لما يقرب من ٥٠٠٠ سنة وكان موطناً لمئات العوائل الكردية.

إن عمليات الترحيل هذه فضيحة جداً. رحلت العوائل وصودرت مدخراتهم وممتلكاتهم، واضمحلت قدرتهم على اعادة أنفسهم، وحتى وثائقهم التعريفية التي يتم تقديمها الى منظمات الامم المتحدة للمطالبة (بالخصه التموينية) بحق المؤن والطعام تم مصادرتها. وقد وصل المرحلون الى المحافظات الكردية المسيطرة عليها من قبل الكرد وبالدرجة الأولى مناطق ضواحي مدينة السليمانية بعد أن جردوا من كل شيء. وسكنوا في

المستوطنات العشوائية ومخيمات النازحين، ولم تعترف بهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وفقاً للقوانين المفوضية، كونهم أي الكرد مازالوا داخل حدود بلدهم (العراق). كانت هذه المخيمات على مستوى فطيع بالنسبة للصرف الصحي والنظافة؛ حيث تفتقر الى المياه الصالحة للشرب وشبكات تصريف المياه الثقيلة، فضلاً عن الظروف الاجتماعية والصحية المشابهة للمستوطنات الفقيرة في العالم الثالث.

إن رفاهية هؤلاء الناس هي مسؤولية حكومة إقليم كردستان. ولكن مع موازنات مالية محدودة ومساعدات شحيحة من الأمم المتحدة أمست قدرة إقليم كردستان لتخفيف مصاعب المرحلين محدودة.

العواقب:

من المهم جداً ليس فقط للشعب الكردي فحسب بل الى كل الشعوب التي عانت من تأثيرات النزوح القسري أن يتم الاعتراف بما حدث لشعبنا الكردي، وأن تلك الخطوات قد اتخذت لمعالجة هذا الظلم التاريخي. ومن خلال مواجهة الماضي فإنه من الممكن أن نبني أساساً متيناً للمستقبل. وإذا أردنا أن ننجح فيجب علينا العمل بناءً على ضرورة احترام حقوق الانسان والمبادئ العالمية التي توحدا. وفي هذا الصدد لدي خمسة اقتراحات واعتقد أن الاقتراحات العملية تنفع الشعب الكردي والشعوب الأخرى المهتدة بالترحيل السكاني القسري.

١- قيام المنظمات الدولية بتحقيق شامل ومفصل بخصوص عمليات وعواقب الترحيل القسري للسكان الأكراد.

- ٢- تعويض الأفراد الذين عانوا نتيجة الترحيل القسري للسكان.
- ٣- قيام المجتمع الدولي بتوفير الحماية للشعب الكردي لمنع حدوث حملات ترحيل قسرية أخرى للسكان.
- ٤- قيام الأمم المتحدة بمراقبة تنفيذ اعمال حقوق الانسان في كل المناطق التي تم تهديد وترحيل سكانها.
- ٥- تفويض مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتحقيق في سياسات الدولة القسرية والداخلية وتهجير السكان لكيلا يقع هؤلاء الأشخاص في شباك طبقة الموظفين.

الايضاح الذي قدمه الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد ممثل حزب الاتحاد الوطني الكردستاني الى مجلس الاتحاد الدولي للأحزاب الاشتراكية بخصوص شؤون الكرد العراقيين

٢٢ شباط ٢٠٠٢

منذ نهاية حرب الخليج عام ١٩٩١ نجح الكرد العراقيون في تطوير وضعهم السياسي والاقتصادي والأمني. كان هذا خلال المرحلة التي تلت حرب الخليج الاولى مباشرة والتي كانت المرحلة الأولى وأكثر المراحل شدة وقسوة، حيث خذل المجتمع الدولي الكرد أبان الفترة التي كانوا فيها يقاومون نظام صدام حسين وجلالته. تخلى المجتمع الدولي عن الكرد وتركهم يواجهون الهجمات المضادة المدمرة، ما أجبرهم على الهروب الى الجبال وتحمل ظروف صعبة من المعاناة الإنسانية؛ فعانوا من الجوع، وماتت النساء والاطفال نتيجة البرد القارس في الجبال التي تفصل بين تركيا والعراق؛ وما زالت تلك المشاهد المؤلمة راسخة في أذهان أولئك الذين شهدوا هذه المعاناة الإنسانية. أصاب الفقر والياس والدمار الاقتصادي العديد من العوائل الكردية إضافة الى معاناتهم نتيجة لفقدان العديد من الأقرباء.

بدأت المرحلة الثانية مع إقامة ملاذ آمن في كردستان بعد انسحاب حكومة صدام حسين وقواته العسكرية من أراضي كردستان، وتم إجراء أول انتخابات حرة لتشكيل البرلمان الكردستاني؛ والذي احترم حقوق

الانسان وحقوق جميع أبناء كردستان العراق. تم تشكيل حكومة اقليم كردستان والبدء بإعادة تأهيل وبناء كردستان بعد سنين من الاهمال والدمار. تحسّن الوضع الانساني لأبناء الشعب الكردي في كردستان العراق، وكانت مساعدات وكالات الاغاثة الدولية قيّمة جداً. مع ذلك ظلت ظروف كردستان العراق صعبة بسبب انعدام الحماية الجدية والدعم الممنوح من قبل المجتمع الدولي حيث كانت مهمة الدول التي تكره وتبغض الاستقرار السياسي في كردستان العراق سهلة جداً؛ حيث كانت تحت على التوتر في المنطقة؛ واندلع في نهاية المطاف الصراع بين القطبين الرئيسين في كردستان وهما حزب الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني.

لعل المرحلة الثالثة هي الأكثر مأساوية حيث شهدت انهيار وحدة الحكومة الكردية في محافظة أربيل وبدأت الاشتباكات بين الحزبين الرئيسين في كردستان. ربما يقع اللوم علينا لأننا لم نتخذ إجراءات جدّية وعاجلة لتجنب هذه الصراعات، كان الانتهاك الوحشي لقوات النظام في بغداد واجتياحه العاصمة الكردية أربيل في العام ١٩٩٦ يمثل قمة هذه الصراع. كان بإمكان المجتمع الدولي أن يمنع حدوث هذا الصراع بسهولة من خلال توفير حماية كافية وضمان أمن وسلامة الكرد من نفوذ وتأثير النظام الصدامي، والعمل على توفير الدعم الاقتصادي لأهداف وغايات الحكومة الكردية الموحدة.

واجهت الحكومة أصعب المشاكل، وما يزال حزب الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني يواجهان هذه المشاكل. يعزى هذا الى الخلاف حول تقسيم العائدات المالية للإقليم بين الأطراف

التي تحكم كردستان، ولهذه الأسباب كانت مهمة زعزعة استقرار الحكومة الكردية وتقسيمها وإحداث تغيير سياسي في كردستان سهلة جداً؛ وما زالت غير مستقرة لغاية يومنا هذا.

وضعنا اليوم أكثر استقراراً وأمناً من السابق، والسبب وراء ذلك هو الجهود المبذولة في العام ١٩٩٧ م من الحزبين الرئيسيين في كردستان لمنع حدوث مواجهات عسكرية بينهما، ولرعاية الولايات المتحدة الأمريكية في دعم واستقرار الاقليم، والتي تجلت باتفاقية واشنطن المبرمة في ايلول ١٩٩٨ ولكن الحزبين المتنازعين بقيا في حالة تأهب عسكري من دون مواجهات منذ العام ١٩٩٧، ونأمل أن يبقى وضعهم الى الأبد من دون نزاع واشتباكات. لقد أصبح الوضع السياسي والأمني والعسكري مستقراً سيما بعد إيقاف النشاط العسكري في كردستان من قبل الحزبين، وتعزيز عملية السلام وتدخل الولايات المتحدة الأمريكية من خلال اتفاقية واشنطن. حيث أن الاستقرار السياسي والأمني قد كان له الدور الاساس في تخصيص نسبة ١٣٪ من واردات النفط العراقية للشعب الكردي ورفاهاً للإقليم تحت رعاية الأمم المتحدة وفقاً لبرنامج النفط مقابل الغذاء.

إن قضية تقاسم الواردات النفطية وتوفير هذه المبالغ الكبيرة لحكومات اقليم كردستان العراق، وقضية المستحقات المالية الواجب صرفها الى ادارة حزب الاتحاد الوطني الكردستاني التي تعاني من الضعف الاقتصادي في محافظة السليمانية كان لها تأثير سلبي على عملية السلام بين الحزبين الرئيسيين في كردستان العراق. إن هذه المبالغ كافية لتقديم المساعدة لجميع مواطني

كردستان العراق وبالتساوي. نسبة ١٣٪ من واردات النفط العراقية المخصصة لإقليم كردستان مهمة جداً للدور السياسي، فضلاً عن أنها تلعب دوراً جوهرياً وأساسياً في حماية وتحسين الظروف الانسانية والإنمائية لشعب كردستان العراق.

لقد تطور الوضع وبشكل عام في جميع القطاعات في كردستان. وأشارت الاحصاءات التي أجرتها (اليونيسيف) أن معدّل وفيات الأطفال الذين تقل اعمارهم عن ٥ سنوات انخفض وبشكل ملحوظ في كردستان، بينما تدهورت الأوضاع في محافظات العراق الأخرى. نحن في حزب الاتحاد الوطني الكردستاني نقول بأن الاهتمامات الانسانية لحكومة اقليم كردستان والانجازات التي حققتها تستحق الثناء من قبل الاطراف الأخرى، على الرغم من اعترافنا بالدور المهم لوكالات الامم المتحدة في تحقيق التطورات المتحققة في الاقليم.

أيها السيدات والسادة، يتم الآن توفير الغذاء الى شعب كردستان والقطاع الزراعي والصحي في تحسن مطرد. نحن بصدد تطوير كافة مراحل التعليم والتأسيس لبرنامج رعاية صحية، مع تركيزنا على تحسين الوضع الأمني باستمرار. ولكن ومع كل ذلك، تبقى هنالك بعض القضايا، منها ما هو سياسي، معلقة بين الحزبين الرئيسيين. يجب معالجة هذه القضايا لكي نضمن السلم السياسي والتطور الاقتصادي لكردستان العراق، خدمة لمصلحة الشعب الكردي بدلاً من المصلحة الشخصية والحزبية.

إن الأطر الرئيسية المؤثرة على الوضع السياسي والتي وضعت من أجل دعم وتعزيز عملية السلام بين الحزبين الرئيسيين ظلت محافظة على بنود اتفاقية واشنطن المبرمة في ايلول ١٩٩٨، استمرت المفاوضات والالتزام بتنفيذ بنود هذه الاتفاقية من قبل الطرفين وبسبب الشفافية التي تتمتع بها الاطراف السياسية المتفاوضة فيما بينها.

من ناحية أخرى أعرض على حضراتكم النقاط التالية التي لم يتخذ حيالها أي قرار والتي
ينبغي معالجتها وتنفيذها:

- يجب أن تكون هناك جهود جدية وموحدة لإخراج القوات العسكرية التابعة للحزبين من مراكز المدن في كردستان. إن وجود قوات عسكرية غير خاضعة رسمياً لسيطرة حكومة اقليم كردستان الموحدة لا تعزز الأمن في المنطقة أو تساهم في نهوض المجتمع المدني في كردستان. يجب إلزام الطرفين بهذا الامر.
- يجب نقل المعدات العسكرية الثقيلة مثل سلاح المدفعية الى مناطق تحددها هيئة الأحزاب المختصة كبادرة حسن نية.

- ينبغي الاعتراف بأجهزة الأمن الداخلي مثل قوات الشرطة ومكاتب الأمن الداخلي لنضمن بأن مثل هذه القوات تمثل حكومة اقليم كردستان ومصالح الشعب الكردي بدلاً من تمثيلها لحزب سياسي معين.

- يجب تعديل أنظمة وقوانين العاصمة أربيل وجميع مراكز المدن لتقوية المجتمع المدني. وينبغي على جميع الأحزاب إنشاء مكاتب لها باعتبارها خطوة لإجراء انتخابات تعددية تشارك فيها أحزاب مختلفة. لتحقيق ذلك في العاصمة ينبغي تنفيذ التالي:

- ١- يجب الاعتراف بالقوات الأمنية لضمان حماية جميع الأطراف.
- ٢- يجب حماية جميع الطرق المؤدية الى أربيل.
- ٣- يجب انسحاب القوات العسكرية.
- ٤- ضرورة إقامة لجنة مشتركة بين حزب الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني لضمان مثل هذه التطورات.

- إن إعداد وتنمية مجتمع مدني معتدل في كردستان العراق مهم للمستقبل. إن تصرفات نظام صدام الأخيرة تبين محاولاته زعزعة استقرار أمن الإقليم، وتهدف الى تنمية التعصب والتطرف الديني. لذلك دعا حزب الاتحاد الوطني لكردستاني الى مد جسور التعاون مع الحزب الديمقراطي الكردستاني والتعاون أيضاً مع المجتمع المدني للقضاء على مثل هذا التطرف لتخليص كردستان الحرة من آفة الارهاب والقوى التي تنوي زعزعة استقرار الإقليم، خصوصاً وإننا شهدنا المجازر التي ارتكبتها ما يطلق عليهم (جند السماء).

- ينبغي استمرار المناطق الرئيسة موضع الخلاف بين الحزبين الرئيسين في كردستان بتقديم مساهماتها للعائدات المالية في الاقليم. وينبغي أن يتم استخدام العائدات المالية المستحصلة من المناطق الحدودية سيما المعابر الحدودية مع تركيا (ابراهيم الخليل) لتعود بالفائدة على الشعب العراقي في اقليم كردستان.

- منذ اتفاقية واشنطن المبرمة في أيلول ١٩٩٨ واللقاءات اللاحقة في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ تم التأكيد باستمرار على ضرورة أن يعطي الحزب

الديمقراطي الكردستاني حصة المواطنين الكرد المقيمين في المناطق التي يديرها ويسيطر عليها حزب الاتحاد الوطني الكردستاني من المستحقات المالية. لقد مر أكثر من ٤٠ شهراً، قدم الطرف المعني لحكومة اقليم كردستان في السليمانية جزءاً يسيراً من التزاماته المالية المتفق عليها. إن ما يحصل مسألة خطيرة جداً، وأحد الأمور القليلة التي يمكن أن ترزعع الاستقرار السياسي في كردستان العراق ويمكن ان تقودنا الى أخطر المراحل.

- ينبغي وضع الصلاحيات الممنوحة لإدارة الفترة الانتقالية لحكومة اقليم كردستان الحالية قيد التنفيذ وتشكيل حكومة موحدة، بمشاركة ممثلين عن جميع مكونات الأحزاب المشاركة في حكومة الاقليم كما نصّت اتفاقية واشنطن. إضافة الى ذلك ينبغي أيضاً وضع الآليات المالية لتمويل الحكومة الموحدة ونشاطاتها في مختلف المناطق الكردستانية بناءً على احتياجات كل منطقة من هذه المناطق، وتشريع القوانين لإجراء الاحصاء السكاني وإجراء انتخابات متعددة الأحزاب.

- تم انجاز الكثير من المسائل العالقة بين الطرفين منذ تشكيل لجنة التنسيق العليا بين الحزبين الحاكمين في كردستان وبما يصون السلم في كردستان، مع ذلك ينبغي على اللجنة أن تكون أكثر فعالية، وينبغي أيضاً تنفيذ قرارات وتحقيق أهداف اللجنة مباشرة بقناعة الطرفين المعنيين.

- ينبغي تعزيز التنسيق بين الحزبين الرئيسيين في اقليم كردستان وإعلان هذا في وسائل الاعلام العامة، سيما أن اهتمامات المجتمع الدولي تتجه نحو

الشأن العراقي، وموقف رئيس الولايات المتحدة بوش ونيته في تغيير النظام في بغداد أصبحت واضحة. يجب إعلام الشعب الكردي بأنه من غير الممكن الانحياز الى أي طرف من الأطراف في هذه الظروف العصيبة. عليهم الادراك بأن الاختلافات التي يتم الترويج عنها في وسائل الاعلام تضعف الموقف السياسي الكردي في المستقبل.

- سيتم تشكيل لجان مشتركة للنظر في ظروف ومصير المحتجزين السياسيين.

- سيتم اعادة النازحين الى مناطقهم التي نزحوا منها، واعادة الممتلكات التي صودرت الى أصحابها الشرعيين وتعويضهم بالمبالغ المستحقة، بحسب الضرر والدمار الذي أصاب الممتلكات.

- يهدف حزب الاتحاد الوطني الكردستاني الى إنهاء وطى آخر صفحات الصراع المسلح الذي أضر بكردستان منذ العام ١٩٩٠ وينبغي فتح فصل جديد من التعاون الذي يهدف الى بناء اقليم وتشكيل حكومة موحدة آمنة ومزدهرة. سيتم إدارة عائدات الاقليم على قدم المساواة وعلى أسس عادلة في سبيل اعانة الطبقة الاكثر احتياجا وضررا من المجتمع الكردستاني، وسيتم توحيد المناهج مع دول المجاورة والحكومات الاقليمية لتحقيق التعايش السلمي وتطوير الاقليم وفقا للمبادئ الوطنية بدلا من المصالح الحزبية.

- نحن في حزب الاتحاد الوطني الكردستاني نناضل في سبيل تحقيق تعاون حقيقي ومفيد مع جميع الأطراف السياسية الكردية ولكن من دون

التدخل في شؤونها الداخلية ومن دون استغلال الحالات أو الظروف للتوسع على حساب الأحزاب الشقيقة الاخرى، أو ضد الحكومات الاقليمية المجاورة. إن حزب الاتحاد الوطني الكردستاني هو جزء من المعارضة العراقية ويدعم البرامج السياسية الهادفة الى التغيير الديمقراطي والفيدرالي في العراق.

- حاولنا إقامة علاقات طيبة مع دول الجوار كوننا حكومة تمثل اقليم كردستان ونمثل حزباً عريقاً في الاقليم. نحن في اقليم كردستان نحتاج الى أن يقوم المجتمع الدولي بتوفير الحماية الدولية للإقليم. وبالتأكيد نحن نعبر عن امتناننا لحكومتى الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا العظمى على توفير الأمن لمناطقنا ومدننا من خلال إقامة منطقة الحظر الجوي فوق أراضي الاقليم. إضافة الى تمتعنا بعلاقات طيبة مع دول الشرق الأوسط والمجتمع الأوربي والدولي بشكل عام.

- نحن في حزب الاتحاد الوطني الكردستاني نؤمن بأن الحل الحقيقي لقضايا الشعب الكردي تكمن في تغير النظام في بغداد والإطاحة بالنظام الدكتاتوري وإزاحته من السلطة. إننا نناشد الاتحاد الدولي للأحزاب الاشتراكية دعم الشعب الكردي والعراقي بصورة عامة لتحقيق الهدف المنشود. يجب تغيير نظام الحكم في بغداد وتشكيل حكومة عراقية ديمقراطية تعددية فدرالية تعترف وتدعم وتشجع الاقليات العرقية وتعترف بالتنوع العرقي في العراق ولا تستهدف الأفراد وتجعلهم ضحايا لقضاياها. أيها السيدات والسادة، إن دولة مثل العراق من الممكن أن تكون منارة للسلام

والاستقرار في العالم لذلك نحن نطلب من الاتحاد الدولي للأحزاب الاشتراكية أن تدعم هذه الاهداف.

- يعبر حزب الاتحاد الوطني الكردستاني عن شكره للاتحاد الدولي للأحزاب الاشتراكية لاهتمامه ودعمه شعب كردستان. إننا نعبر عن شكرنا لفريق العمل الدولي المهتم بالقضية الكردية ولمحاولاته التوسط وتقريب وجهات النظر بين حزب الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني. إننا نناشد الاتحاد بتكثيف اهتمامه بقضايانا ونود أن نوصيه أيضاً بتنظيم مؤتمرات حول القضايا الكردية ليصبح القوى المحركة صاحبة الدور الريادي في المجتمع الدولي لدعم الحقوق الوطنية للشعب الكردي في كل الدول.

كلمة الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد حول جرائم الحرب المرتكبة ضد الشعب في مؤتمر معهد الشرق الأوسط والمؤسسة العراقية

١٨ أيلول ٢٠٠٠

أود أن أشكر معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط، وخاصة الدكتور ديفيد ماك لتنظيمه هذا المؤتمر ولأتاحته الفرصة لي للمشاركة فيه. عندما طلب مني السيد ماك أن أقدم البروفيسور كريستين كوسدن لتتكلم عن الهجمات بالأسلحة الكيميائية ضد الشعب الكردي، تيقنت بأن الخبراء في هذا المجال سيغطون المسألة بالتفصيل ولا حاجة الكلام. من المهم أن أذكر بأن كل قضية يتم التطرق لها هي جزء من الصورة العامة لطبيعة النظام العراقي الحالي الذي اضطهد واعتدى على الشعب العراقي على مدى سنين طويلة. عانى الكرد كثيراً في العراق تحت حكم الأنظمة العراقية التي تعاقبت على حكم العراق منذ تأسيس العراق الحالي، وتعرضوا الى أقصى درجات القمع والاضطهاد وحرموا من حقوقهم القومية والديمقراطية؛ وبلغت هذه الأعمال ذروة الوحشية التي مورست بحق الكرد والشعب العراقي عموماً خلال سيطرة هذا النظام على الحكم لأكثر من ٢٠ عاماً. لقد تم استخدام الأسلحة الكيميائية في المناطق الكردية على نحو واسع، وفي حلبجة وقع آلاف الضحايا وكان لهذا الأمر وقعٌ كبير على المجتمع الدولي.

بدأ النظام باستخدام الأسلحة الكيميائية ضد الكرد في العام ١٩٨٧. قصفت المراكز السكانية والقرى الكردية، وكانت الهجمات تمتد على مدى أيام عديدة للفترة من نيسان عام ١٩٨٧ الى آب عام ١٩٨٨. كانت هذه الهجمات جرائم حرب، حيث استخدمت أسلحة محظورة دولياً ضد المدنيين. في بداية الامر كان غاز الخردل السلاح الكيميائي الأكثر استخداماً ضد أبناء كردستان، ولم يدم هذا طويلاً حتى أطلق النظام عمليات الأنفال التي استخدم فيها غاز الأعصاب الأكثر سمية وبشكل واسع في كردستان. والانفال مصطلح تم ذكره في القران خلال الحقبة الإسلامية الأولى ويدل على الغنائم والسبايا التي كان يأخذها المسلمون أثناء الجهاد.

كانت هذه العمليات مخطط لها ومدروسة بدقة وذات تنظيم عالٍ وكانت الهجمات على مراحل متعددة وبطريقة منهجية ضد حركات المقاومة وأبناء الشعب الكردي. التفاصيل البشعة لعمليات الأنفال تذكرنا بالمحرقة التي تقشعرها الابدان التي قام بها النازيون في المانيا.

دامت العمليات العسكرية لحملة الانفال من الثالث والعشرين من شباط الى السادس من شهر أيلول لعام ١٩٨٨.

فوّض صدام حسين ابن عمه على حسن المجيد (المعروف بـعلي انفال أو علي الكيمياوي) صلاحيات خاصة توازي صلاحيات الرئيس نفسه، وسلطة مطلقة على كل الأجهزة في كردستان العراق خلال الفترة ما بين آذار ١٩٨٧ الى نيسان لعام ١٩٨٩. وكان تحت إمرته القوات التي نفذت حملة الأنفال وهي الفيلق الأول والخامس للجيش العراقي ومديرية الأمن العام والاستخبارات العسكرية والميليشيات الموالية للنظام (الجاهش). ارتكب النظام خلال هذه الحملة جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية والابادة الجماعية.

ارتكب النظام خروقات جسيمة لحقوق الانسان في هذه الحملة ما بين ١٩٨٧ و ١٩٨٩ وكالاتي:

- حالات اختفاء واعدامات جماعية لعشرات الآلاف من المدنيين الأبرياء، بضمنهم نساء وأطفال.

- استخدام واسع للأسلحة الكيميائية بما فيها غاز الخردل وغاز السارين وأنواع أخرى من غاز الأعصاب في هجمات ضد المدن والقرى الكردية. أدت هذه الهجمات الى مقتل الآلاف من المدنيين أغلبهم نساء وأطفال.

- تدمير ٤٠٠٠ قرية بما في ذلك المدارس والجوامع والمنشآت المدنية، مثل مصادر المياه ومحطات الطاقة الكهربائية الخ ...

- اعتقالات وحبس عشوائي لعشرات النساء والأطفال والشيوخ، حيث توفي العديد منهم جراء الأمراض وسوء التغذية.

- التهجير القسري لمئات الآلاف من القرويين وتدمير منازلهم وممتلكاتهم.

- تدمير البنى التحتية والاقتصادية إضافة الى المجتمعات الكردية.

بدأت حملة الأنفال بهجوم عسكري شامل على مقرات حزب الاتحاد الوطني الكردستاني في الثالث والعشرون من شهر شباط عام ١٩٨٨، وكانت هذه بداية لثمانية هجمات عسكرية مكثفة أجريت في ستة مناطق جغرافية متميزة، حيث كانت سبعة من تلك الهجمات ضد مناطق واقعة تحت سيطرة حزب الاتحاد الوطني الكردستاني. استغرقت عملية الأنفال الأولى أكثر من ثلاثة أسابيع، بينما كانت المراحل اللاحقة أقصر من سابقتها، وتخللتها توقفات قصيرة لتتمكن الوحدات العسكرية من الانتقال الى مناطق العمليات اللاحقة.

جرت العملية الأولى في وادي جفاتي الواقع في شمال محافظة السليمانية. كان الهجوم الثاني في قره داغ الواقعة غرب محافظة السليمانية. نفذت عملية الانفال الثالثة في منطقة كرميان الواقعة بين محافظة كركوك والسليمانية، ونفذ الهجوم الرابع في منطقة الزاب الأسفل الواقع بين محافظة أربيل والسليمانية. أما الهجمات الخامسة والسادسة والسابعة فقد نفذت في المناطق الجبلية في شقلاوه وراوندوز. ونفذت المرحلة الأخيرة قرب محافظة دهوك.

انتهت عمليات الأنفال العسكرية رسمياً في ايلول عام ١٩٨٨، بينما استمرت الاعتقالات والاعدامات والدمار. لم يكن للنظام أي نية لنسح المجال امام الشعب الكردي لممارسة حقوقهم السياسية والقومية أو حقوق الانسان. حتى سكان القرى القليلة التي نجت من الأنفال كونهم من الموالين للنظام لم يكن لهم أي ضمان لنجاتهم من أيدي النظام. حرقت وازيلت أغلبية هذه القرى في أواخر عام ١٩٨٨ وخلال العام ١٩٨٩. استمرت سياسة الأرض المحروقة والقتل والتعذيب كمسألة روتينية يومية في كردستان العراق. وحتى ونحن نتكلم ونجتمع هنا اليوم تتم ممارسة جرائم التطهير العرقي والتهجير ضد الكرد من قبل سلطات النظام.

الالتزام القانوني لاتخاذ الإجراءات المبنية على الحقائق والمعلومات لمعاقبة المجرمين أمر لا لبس فيه. يجب معاقبة المجرمين لمنع تكرار مثل هذه الجرائم. ويمكن متابعة هذه القضايا إما من خلال محكمة العدل الدولية أو مجلس الأمن. أود أن أشير بأن منظمة انديكييت بذلت الكثير من الجهود لتحقيق هذا الهدف.

أخيراً، عانى الكرد لفترات طويلة ويجب أن يسمح لهم وان تتم حمايتهم للعيش بسلام وأمن. وينبغي السماح لهم أيضاً بالتمتع بحقوقهم القومية

والسياسية والقضاء القبض على الجناة ومجرمي الحرب لتتم معاقبتهم على جرائمهم.

والآن أقدم لحضراتكم بسرور البروفيسورة كريستين كودسن التي أنجزت من الدراسات والبحوث أكثر من غيرها حول هجمات الغازات السامة وتأثيراتها الحالية والمستقبلية على الأجيال في كردستان العراق، كما وأجرت البروفيسورة بحوث ودراسات تحليلية حول القصف الكيميائي وأضراره على الانسان والبيئة في مدينة حلبجة.

كلمة الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد أمام مجلس العموم البريطاني - لجنة حقوق الانسان

آذار ٢٠٠٠

السيد رئيس اللجنة المحترم.. السادة الأعضاء المحترمون
تحية طيبة..

نحن ممتنون لاتاحة هذه الفرصة، واسمحوا لنا أن نعبر عن شكرنا وتقديرنا لمنظمي هذا اللقاء المهم. نتحدث هنا نيابةً عن الشعب الكردي، ونقول أن شعبنا ممتن للجنةكم الموقرة. إن العديد من الكرد يعرفونكم بأسمائكم، وهم يشكرونكم على رعايتكم المستمرة له.؛ فقد دافعتم عن العديد من القضايا التي تتعلق بوضعه الإنساني والسياسي. وأود أن أضيف بعض النقاط، لقد تطرق المتحدثون السابقون الى جملة من الأمور؛ كون ترتيب هذا اللقاء سبق الأزمة الراهنة.

أود أن أعرض على سيادتكم وضع الشعب الكردي في العراق؛ كي أقدم صورة واضحة عن الوضع السياسي الكردي على مدى السنين الماضية وطريقة التعامل معه في اقليم كردستان. مشدداً على أننا نرجع الى بعض الحقائق والأرقام؛ فإن قراراتنا قد لا تكون سديدة في المستقبل.

تنص المادة الاولى من العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، على أن: يكفل حق تقرير المصير لجميع الشعوب، وهي بمقتضى هذا الحق، حرة في تقرير مركزها السياسي وفي السعي لتحقيق نموها الاقتصادي

والاجتماعي والثقافي. وفي المادة ٢٧ من المعاهدة ذاتها: لا يجوز، في الدول التي توجد فيها أقليات إثنية أو دينية أو لغوية، أن يُجرم الأشخاص المنتمين إلى الأقليات المذكورة من حق التمتع بثقافتهم الخاصة أو المجاهرة بدينهم وإقامة شعائره أو استخدام لغتهم، بالاشتراك مع الأعضاء الآخرين في جماعتهم .

تشكّلت الحكومة العراقية الأولى في عام ١٩٢٠ ، وفي شهر كانون الاول من عام ١٩٢٣

أصدرت الحكومة البريطانية بياناً نصّ على التالي:

«تعترف حكومة صاحب الجلالة البريطانية وحكومة العراق بحقوق الشعب الكردي الذين يعيشون ضمن حدود العراق وبحقهم بإقامة حكومة كردية، ونأمل من العناصر الكردية أن تصل الى اتفاق فيما بينها بأسرع وقت ممكن؛ لتشكيل هذه الحكومة وتحديد الحدود التي يرغبون بيسط سيطرتهم عليها. وسنرسل لجنة مفوضة الى بغداد لمناقشة علاقاتهم الاقتصادية والسياسية مع حكومة صاحب الجلالة وحكومة العراق.»

لم يتمخض هذا عن أي نتيجة، حيث كان هذا في عام ١٩٢٣ منذ تشكيل الدولة العراقية، وأعطى الكرد وعوداً عديدة من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة، ولكن ظلت هذه الوعود حبراً على ورق.

تدهور حال الكرد من سيئ الى أسوأ، ووصل القمع الى ذروة الوحشية تحت حكم نظام صدام حسين، واستمرت أنظمة الحكم في بغداد بعملياتها

العسكرية وبشكل متواصل ضد الكرد إضافة الى الحرمان الاقتصادي والسياسي الذي عاناه الشعب الكردي.

كانت الأساليب القمعية تحت نظام الحكم الملكي ولغاية عام ١٩٥٨ أقلّ وطئاً مقارنةً مع الوقت الحالي. ولكن حتى في العهد الملكي لم يكن مسموحاً للشعب الكردي أن يتمتع بحقوقه القومية أو يحتفل بأعياده، كما أن الكرد كانوا يسجنون لأسباب سياسية. بعد ثورة تموز ولفترة قصيرة من الزمن تم معاملة الشعب الكردي كمواطنين متساوين بالحقوق في العراق ولكن الوضع سرعان ما تغير، وبدأت عملية تجريد الحملات العسكرية في العام ١٩٦١.

عندما تسلم حزب البعث السلطة في العراق في العام ١٩٦٣، أصبح قمع الشعب الكردي وحشياً. أروي لكم رواية عما حدث في تلك الفترة: أتذكر بوضوح في شهر حزيران من تلك السنة عندما تم إطلاق النار على أكثر من ١٠٠ من المدنيين العزل في مدينة السليمانية ودفنهم وهم أحياء. كان أغلبهم رجال أعمال وأصحاب مهن وحرفين. لم يتمكن أحد من الوصول الى منطقة الدفن بسبب حظر التجوال. كانت جريمة هؤلاء الوحيدة هي أنهم مهرة وبارعون؛ إذ كانوا من أفضل الرياضيين والمعلمين والخياطين ومن أنجح أصحاب المقاهي والمطاعم. وقد أعلن قائد إحدى الفرق العسكرية في السليمانية، إنه ارتكب هذه الجريمة ليلقن الشعب الكردي درساً.

خلال السنين اللاحقة وصل القمع والحال في كردستان العراق الى مرحلة الإبادة الجماعية. ارتكب نظام صدام العديد من الجرائم ضد أبناء

جلدتي، واسمحوالي أن أعرض على حضراتكم خلاصة للجرائم المرتكبة ضد أبناء شعب كردستان العراق:

أولاً، الإعدامات والإعدامات الجماعية: يطبق حكم الاعدام على الذين يهاجرون من العراق ولا يعودون، هذا هو القانون في العراق، يتم إعدام الشعب بسبب هذه القوانين: الهروب من الجيش، الهجرة الى دولة أجنبية، تقديم طلب اللجوء الى دولة أجنبية، الانضمام الى الأحزاب المعارضة الاحزاب السياسية الغير المشروعة، امتلاك آلة كتابة بدون ترخيص من الحكومة، إفشاء أسرار الحكومة (بما في ذلك التعذيب وانتهاكات حقوق الانسان)، شتم الرئيس علانية، عقوبة هذه «الجرائم» في العراق هي الإعدام.

تم الكشف عن مجازر وجرائم قتل جماعية بحق العوائل والمجتمعات في كردستان العراق وعلى مدى سنوات من الزمن وفي مختلف أراضي كردستان العراق، وخير مثال ذلك هي حملة الأنفال، التي فقد الشعب الكردي أكثر من ١٨٠٠٠٠٠ من المدنيين الأبرياء.

كان القرار وبكل بساطة ترحيل هؤلاء المدنيين من قراهم الى جنوب العراق، ولكن القادة العسكريين بدلاً من القيام بترحيلهم قرّروا إعدامهم وتم دفنهم في الاراضي الصحراوية في جنوب العراق. وكان قائد هذه العملية العسكرية علي حسن المجيد والذي عرف فيما بعد بـ علي الكيماوي، وقد سُئل عن الجرائم المقترفة بحق حلبجة والعدد الكبير من القرى التي تم تدميرها بالأرقام.

نتفق جميعاً سادتي على أن الشعب الكردي بحاجة الى حل سياسي حقيقي، وبالإمكان إيجاد حل سياسي، ولكن لا يمكن القيام بذلك في ظل حكم الأنظمة الدكتاتورية. على الشعب الكردي أن يطالب بعراق حر، وديمقراطي، ومجتمع منفتح في العراق بحيث يستطيع التمتع بحياة ديمقراطية وكيان فيدرالي لتحقيق تطلعاته القومية. أعتقد بان ما نطالب به ينطبق أيضاً على الشعب الكردي في إيران وتركيا وسوريا وليس في العراق فقط. إن تعداد الكرد هو ما بين ٢٣ - ٣٠ مليون نسمة، وسيكون ذلك حلاً ملائماً. يجب إيجاد حل للأمة الكردية.

هناك خطوات بسيطة من الممكن اتخاذها، وأود أن أضيف صوتي الى صوت السيد الجلبي بخصوص الأزمة الحالية، يستطيع المرء تحليلها وقد تكون هناك طرق أخرى لتحقيق الغايات، ربما تكون بطيئة ولكن نتائجها أفضل، إحداها إدانة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية في العراق، ودعم مناطق الشعب الكردي، وتأمين مناطق آمنة للمعارضة العراقية في جنوب وشمال العراق للعمل بحريّة.

أعتقد بانه يجب أن يكون هناك تغيير حقيقي للنظام في العراق، وبناء نظام يحترم حقوق الإنسان والحقوق الشخصية، وإلا فإننا سنواجه نفس المشكلة والمتغير الوحيد سيكون هو الوجوه.

كلمة الدكتور عبداللطيف جمال رشيد في المؤتمر الدولي الخاص بأبعاد حقوق الانسان في مسألة ترحيل السكان والتي أقيمت في مدينة تالين عاصمة استونيا

للفترة من ٣ - ١٠ كانون الثاني ١٩٩٢

المقدمة

عرّفت الأمم المتحدة حقوق الانسان على أنها تلك الحقوق المتأصلة في طبيعتنا ولا نستطيع من دونها العيش على نحو لائق كبشر. إن انكار حقوق الانسان والحريات الأساسية هي ليست فقط مأساة شخصية أو لمجموعة أفراد فحسب، بل هي تهيئة الظروف لعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي وزرع لبذور العنف والصراعات داخل وبين المجتمعات والامم. إن احترام حقوق وكرامة الانسان هي أساس الحرية والعدل والسلام في العالم. في العام ١٩٩٣ دعت الجمعية العامة الامم المتحدة الى الاعتراف بالحقوق الأساسية التالية للشعوب الاصليين:

- الحفاظ على هذه الحقوق ضمن المناطق التي يعيشون فيها وضمن الهيكلية الاقتصادية التقليدية وأسلوب الحياة من أي وسيلة يمكن أن تؤثر على حقوقهم في المشاركة بحرية، وعلى قدم المساواة، في الانهاء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلاد.
- الحصول على الأراضي والموارد الطبيعية، سيما في ضوء الأهمية الأساسية للأراضي والموارد الطبيعية لتقاليدهم وتطلعاتهم.

- نص المادة ١٣ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان على:
- ١- لكل فرد حق الحرية والتنقل والاقامة داخل حدود الدولة التي يعيش فيها.
 - ٢- لكل فرد الحق في مغادرة أي دولة بما في ذلك موطنه الأصلي والرجوع الى بلده.

الترحيل القسري للسكان الكرد

إستوطن الشعب الكردي منطقة كردستان منذ أكثر من أربعة الاف سنة، وتنحدر أصولهم من الميديين وهم ورثة إحدى أعرق الحضارات الإنسانية، حيث تنتمي اللغة الكردية في أصولها الى الهندو أوروبية وهي ذات صلة وثيقة باللغة الفارسية.

توسعت أراضي الشعب الكردي (كردستان) عبر الشرق الاوسط من مرتفعات جبال طوروس في الغرب وصولاً الى الهضبة الإيرانية في الشرق ومن جبل أرارات في الشمال حتى سهول بلاد الرافدين في الجنوب. وتبلغ مساحة هذه الاراضي نحو ٥٠٠٠٠٠٠ كليو متر مربع، وهي مساحة مقاربة الى مساحة فرنسا. تقسمت كردستان بين كل من تركيا وإيران والعراق وسوريا، وهنالك جاليات كردية كبيرة تعيش في الجمهوريات الشمالية لجمهورية الاتحاد السوفيتي السابقة وفي لبنان واليمن والأردن وافغانستان وباكستان وفي العديد من الدول الأخرى. إن من الصعوبة بمكان الحصول على بيانات احصائية رسمية دقيقة حول عدد سكان الشعب الكردي. مع ذلك فالتقييم الواقعي للسكان الكرد يتوقع ان يكون ما بين ٢٥ - ٣٠ مليون نسمة. ويشكل الاكراد أكبر أمة في العالم حرمت من إقامة دولتها أو الاعتراف السياسي بها.

ترحيل السكان

بدأت أول عملية ترحيل سكاني واسع النطاق للشعب الكردي تحت حكم العثمانيين أثناء فترة حكم السلطان سليمان العظيم (سليمان القانوني) ومعاهدة اماسيا مع شاه إيران. واعدت توطين القبائل الكردية بأمر من الامبراطور العثماني سليمان القانوني على طول الحدود بين الدول المجاورة لحماية الامبراطورية العثمانية من التهديد الفارسي.

نتيجة للصراعات الحدودية بين العثمانيين والفرس والاضطرابات بين القبائل الكردية والمخاوف الناشئة عن تقديم القبائل الكردية المسلمة السنية ولائها للعثمانيين بدأ الامبراطور الفارسي شاه عباس تقريبا في عام ١٥٩٦ حملة ترحيل واسعة جداً. أمر شاه عباس بترحيل ٥٥٠٠٠ عائلة كردية من مناطقهم الى خراسان في الشرق. ونتيجة لذلك فأن هنالك جاليات كردية كبيرة ما زالت تعيش حتى يومنا هذا في شرق إيران وهي كوجان ودراكاز ومشهد. رغم انهم استطاعوا الحفاظ على طابعهم التقليدي الكردي واصلوهم الا ان مذهبهم الإسلامي قد تغير من المذهب السني الى المذهب الشيعي ويقدر تعدادهم ما يقارب ١ مليون في تلك المنطقة.

نفذ العثمانيون منذ ما يقرب ٢٥٠ عاماً تقريبا برنامج تهجير السكان الشامل في المناطق التي تشمل ديار بكر (جنوب تركيا) والموصل واربيل وكركوك وطوز وخانقين (في شمال العراق) وكرمان شاه (في إيران). وتم ترحيل اعداد كبيرة من الكرد من هذه المناطق واستبدلوا بقبائل تركية.

وفي نهاية القرن التاسع عشر هجرت الحكومة التركية قبائل هما وند الكردية من مناطقهم في جمجمال قرب محافظة كركوك في العراق الى طرابلس في شمال افريقيا.

وأثناء الحرب العالمية الأولى وفي شتاء سنة ١٩١٦-١٩١٧. وبعد مجزرة الأرمن رحلت السلطات التركية ٧٠٠٠٠٠٠ مواطن كردي الى الاناضول. توفي معظمهم بسبب الظروف المناخية القاسية والبرد القارص. في سنة ١٩٣٠، في الاتحاد السوفيتي رحل ستالين قسراً الجاليات الكردية الى مختلف الجمهوريات السوفيتية.

في سنة ١٩٣٢ مرر البرلمان التركي تشريعاً يمكن الحكومة التركية من إعادة التوطين القسري للسكان الاكراد. حيث يلزم هذا التشريع السكان الكرد على الترحيل القسري الى الاناضول. وبموجب هذا القانون لا ينبغي السماح لهم بتكوين نسبة ٥٪ من نسمة السكان في اي منطقة من المناطق التركية.

في شهر حزيران من العام ١٩٣٤ اصدرت الحكومة التركية قانوناً يتضمن النقاط التالية:

« من أجل نشر الثقافة التركية ستقوم الحكومة بتنفيذ قانون وفقاً لبعض النقاط ولهذا الغاية قد قسمت وزارة الداخلية التركية البلاد الى ثلاثة مناطق:

- ١- المنطقة التي ترسخت فيها بشدة الثقافة التركية بين السكان.
 - ٢- المنطقة التي يكون فيها السكان الاتراك على وشك الاستقرار.
 - ٣- المناطق المرتبطة بالصحة والتي لها صلات اقتصادية وثقافية وأسباب عسكرية وأمنية يجب أن يخلى سكانها ولا يجوز لأحد منهم الاستقرار فيها.
- « تتضمن هذه المناطق أغري وساسون ووان... الخ. والاخلاء السكاني وبشكل فعال لمراكز المدن ذات الطابع الكردي.

إضافة الى فقرات أخرى في التشريع نصت على «... يتم إعادة توطين الأفراد الذين ليس لديهم انتماء الى الثقافة التركية والأفراد الذين لغتهم

القومية غير اللغة التركية في أي وقت بأمر من وزارة الداخلية المعنية بالأسباب الثقافية والعسكرية والسياسية والاجتماعية أو الأمنية.» ومؤخراً أعلنت الحكومة التركية في سنة ١٩٨٧-١٩٨٨، خططاً لنفي ٥٠٠٠٠ من أبناء القرى من مجموع ٣١٩٢ قرية كردية.

تم في العراق تنفيذ برنامج أطلق عليه تسمية «التعريب» منذ العام ١٩٦٣. تضمن هذا البرنامج التهجير القسري للسكان الأكراد من مناطقهم الكردية وتوطين القبائل والعشائر العربية بدلاً عنهم.

ردّت الحكومة العراقية في شهر أيلول عام ١٩٧١ على احتلال إيران لبعض الجزر الصغيرة الواقعة في الخليج الفارسي بطردها ٥٠٠٠٠٠ من حملة الجنسية الايرانية اغلبهم من الكرد الفيلين حيث شكلوا ٤٠٠٠٠٠ شخص وما زالوا يعيشون لغاية الآن في معسكرات اللاجئين على طول الحدود.

أطلقت قوات المدفعية العراقية قذائفها في التاسع من شهر شباط عام ١٩٧٣ على قرية يوسفان الواقعة في سنجار. وفي ٢٦ شباط ١٩٧٣ أجبرت الأعمال الوحشية وعمليات التفتيش عن المواطنين الأكراد من بيت الى بيت والتي أجبرت آلاف الأكراد الإيزيديين للبحث عن ملاذ آمن لهم في زاخو والمناطق المجاورة. وفي شهر آذار من العام نفسه تم اجبار المزارعين الأكراد على ترك أراضيهم لتستولي عليها القبائل العربية.

إتخذت الحكومة العراقية إجراءات حاسمة لتنفيذ سياسة التعريب في المناطق الكردية الحدودية والغنية بالنفط مثل كركوك وخانقين وسنجار وحدث ذلك بعد فترة قصيرة من اتفاقية الجزائر الموقعة بين العراق وإيران لتضع نهاية للشورة الكردية في العام ١٩٧٥م. وذكرت إحدى التقديرات المعتدلة بأنه تم ترحيل مئات الآلاف من الشعب الكردي الى جنوب العراق

أو مناطق مقسمة (منطقة حكم ذاتي) خصصتها لهم حكومة بغداد. حيث رحل المسؤولون الاكراد في الغالب الى المناطق العربية واستبدلوا بمسؤولين اعتبروا بأنهم أوفياء للحكومة. ويمكن القول بأن أكبر حملة في تاريخ الأمة الكردية لترحيل سكان الشعب الكردي قسرياً تم شنّها من قبل نظام البعث وصادم حسين.

وفي الفترة ما بين عامي ١٩٧٠ - ١٩٧٤ شرد النظام الصدامي السكان الاكراد من مناطق كركوك وخانقين وزمار وسنجار وشمل الترحيل مناطق عديدة اخرى. ومن العام ١٩٧٥ الى العام ١٩٧٨ تم اخلاء المناطق الكردية تماماً ضمن عمق ٣٠ كلم وعلى طول امتداد الحدود الكردية مع دول الجوار. وكانت جميع القرى قد دمرت. وتم اعدام الذكور الذين تتراوح اعمارهم ما بين ١٥ الى ٧٠ سنة المتواجدين في مناطقهم الكردية.

تم تدمير أكثر من ٥٠٠٠ من القرى الكردية و ٣٠ من مدنهم في شمال العراق من قبل قوات صدام حسين العسكرية في سياسة مدروسة لتهريب الشعب الكردي واجباره على ترك مناطقه وعدم العودة اليها.

ورحل عدد من المواطنين من تلك المناطق حيث توطينهم قسراً في مخيمات تطلق عليها الحكومة العراقية تسمية القرى الحديثة وفي الحقيقة هي ليست أكثر من مخيمات لاجئين. وفي احدى مخيمات اللاجئين تم جمع واقتياد ٨٠٠٠ من الاكراد البارزانيين تحت تهديد السلاح ولم يعرف مصيرهم حتى يومنا هذا إلا أن جميع المؤشرات تدل على أن النظام قد قام بقتلهم.

بالإضافة الى ذلك، تشير التقديرات الى ان ما بين ١٥٠٠٠٠ الى ٣٠٠٠٠٠٠ مواطن كردي اعتقلتهم قوات النظام الصدامية خلال عملية الأنفال الاجرامية. حيث عزمت قوات النظام محاصرة المدنيين الاكراد

لترحليهم الى جنوب العراق . مرة أخرى، تشير الأدلة الى اليوم بما فيها تصريحات المسؤولين الحكوميين بأن المرشحين في هذه العملية قد أبادهم النظام ايضاً.

العواقب

تم تفريق الشعب الكردي، نتيجة الترحيل السكاني الشامل، عبر أراضي تركيا لتسكن الأناضول وأزمير وادانا وأسطنبول وأنقرة. ويسكن الأكراد في إيران ضمن مناطق خراسان وزنجان وفي الكثير من المدن الأخرى نتيجة لوطأة الترحيل السكاني القسري للشعب الكردي، والتمزيق والتعطيل الذي لا يوصف لحياتهم. وفي وقتنا الحاضر فمن الممكن تواجد السكان من القومية الكردية ليستوطنوا مدن عديدة من سوريا واذربيجان وارمينيا وجورجيا وتركمانستان وافغانستان وباكستان ولبنان والأردن واليمن أيضاً. انه في غاية الأهمية أنه قد تم الاعتراف بما حصل لشعبنا، وليس فقط للکرد فحسب بل الى كل الشعوب التي عانت من تأثيرات النزوح القسري، وإن تلك الخطوات ترمي لمعالجة هذا الظلم التاريخي. ومن خلال مواجهة الماضي فإنه من الممكن أن نبنى أساساً متيناً للمستقبل. واذأ أردنا أن ننجح فيجب علينا العمل بناءً على ضرورة احترام حقوق الانسان والمبادئ العالمية التي توحدنا. وفي هذا الصدد لدي خمسة اقتراحات واعتقد أن الاقتراحات العملية تنفع الشعب الكردي والشعوب الأخرى المهتدة بالترحيل السكاني القسري.

الاقتراحات

- ١- قيام المنظمات الدولية بتحقيق شامل ومفصل بخصوص عمليات وعواقب الترحيل القسري للسكان الأكراد.
 - ٢- تعويض الأفراد الذين عانوا نتيجة الترحيل القسري للسكان.
 - ٣- قيام المجتمع الدولي بتوفير الحماية للشعب الكردي لمنع حدوث حملات ترحيل قسرية أخرى للسكان.
 - ٤- قيام الأمم المتحدة بمراقبة تنفيذ اعمال حقوق الانسان في كل المناطق التي تم تهديد وترحيل سكانها.
- (التعريب): هو نزوح السكان الاكراد من مناطقهم واستبدالهم بقبائل وعشائر عربية قسراً، ليستوطنوا فيها.
-

المراجع

- ١- تدمير الهوية العرقية، تقرير هلسنكي وتش ١٩٨٨.
- ٢- ماذا حدث لهم؟ تقرير حول اختفاء ٨٠٠٠ مواطن كردي في العراق.
- ٣- أسئلة واجوبة حقوق الإنسان، منشور الأمم المتحدة.
- ٤- حقوق الانسان في كردستان - مؤتمر بريمن من ١٤ الى ١٦ نيسان ١٩٨٩.
- ٥- لمحة تاريخية موجزة عن الشعب العربي، جون كلوب.

كلمة الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد في مجلس العموم البريطاني

٢٥ تشرين الثاني لعام ١٩٩٢

السيدة آن كلويد، أيها السيدات والسادة:

إنه لمن دواعي سروري أن أتحدث اليكم في هذه الأمسية حول القضية الكردية، وسيكون حديثي مركزاً على الوضع في كردستان العراق.

قد يتفق المطلعون معي على تاريخ الشعب الكردي والسياسة الكردية بأن الكرد برمتهم يشكلون ضحية تاريخية وجغرافية. تاريخياً، حيث يشكل الكرد أكبر أمة في العالم من دون دولة معترف بها، وحرمو من حقوقهم الوطنية والسياسية. لقد تم استغلال أراضي كردستان الكبرى وعلى مر التاريخ كميادين حرب للعديد من المعارك الدموية، لذلك تعرّض الكرد الى معاناة إنسانية كبيرة جداً، وسلبت ودمرت القوى الغازية قوتهم ومصادر رزقهم مراراً وتكراراً.

أما من الناحية الجغرافية، فالكرد محاطون بدول لا تكن الودّ للشعب الكردي (العراق، إيران، سوريا، تركيا) حيث يتواجد الكرد في كل دولة من هذه الدول. هذه الأنظمة والدول دكتاتورية ومتعصبة. لم يعترف أي من هذه الحكومات بحق تقرير المصير للشعب الكردي. بل على العكس، فلقد تم اضطهاد ومنع الكرد من ممارسة حقوقهم القومية والانسانية الأساسية أيضاً. لقد تفاوتت واختلقت الوسائل القمعية التي استخدمت ضد أبناء الشعب الكردي ابتداءً من تحريم استخدام لغتهم القومية وصولاً الى القتل الجماعي، حيث وصلت العديد من الجرائم المرتبكة بحقهم الى مرحلة الإبادة الجماعية.

وخير دليل على ذلك ما حصل مؤخراً من الجرائم التي ارتكبتها نظام صدام حسين الذي استخدم الأسلحة الكيميائية في حلبجة وباليسان والعديد من المناطق الأخرى وتمثلت أيضاً بعمليات الأنفال غير المقدسة، والتي راح ضحيتها زهاء ٢٠٠٠٠٠٠ من المدنيين بينهم رجال ونساء وشيوخ وشباب وأطفال، تم تهجيرهم وقتلهم وبأكثر الأساليب بشاعة.

بالعودة الى الأحداث الأخيرة، ومثلما تعلمون بعد احتلال نظام صدام لدولة الكويت لقيت تحليلاتنا السياسية للأعمال الإجرامية للنظام الصدامي قبولاً من الرأي العام عموماً، والإعلام، والمؤسسات الحكومية؛ حيث باتت هذه الجهات أكثر قبولاً لتحليلاتنا لتصرفات النظام العراقي الاجرامية. طرحتنا أصبحت مبررة. قبل الاحتلال العراقي للكويت كان العراق يعتبر الدعامة السياسية الأساسية للشرق الأوسط وكانت جميع حكومات دول العالم تبذل قصارى جهدها لئيل رضى واستحسان صدام حسين وأجهزته القمعية. ولكن سرعان ما تغير الوضع باحتلال النظام لدولة الكويت، والتي أفرزت غضباً جماهيرياً، وشنت قوات التحالف عملية مؤثرة وموجعه ضد جيش صدام مما أدى الى إذلال وانكسار قوته العسكرية، إلا أن صدام ضل متمسكاً بالسلطة.

بعد الكويت والحرب، أدت الانتفاضة التي قام بها الشعب العراقي الى تحرير جميع مدن كردستان. لسوء الحظ لم يدم التحرير فترة طويلة ولقد سمح لصدام باستخدام ماكنته العسكرية لاسترداد المدن الرئيسية في كردستان وليعاود مرة أخرى استخدام أكثر الأساليب وحشية ليحكم قبضته على المدنيين من أبناء الشعب.

قرر الشعب الكردي وبشكل حتمي أن يتحدى حكم صدام حيث ترك المدن والمناطق الكردية التي سيطر عليها النظام وقام بأكبر عملية نزوح

جماعية في التاريخ الى الجبال الكردية. كان الثمن باهظاً، حيث أنهم هجروا منازلهم وتوفي الآلاف من الأطفال والشيوخ نتيجة البرد القارس. مما قد اثار غضب وسائل الاعلام والرأي العام.

وعليه أخذت قوات التحالف المبادرة بقيادة رئيس الوزراء البريطاني جون ميجور، الذي قرر إنشاء ملاذ آمن للأكراد المهجرين. بعد هذه الخطوات الهامة التي قامت بها قوات التحالف، أجبرت حركة المقاومة الكردية قوات صدام على الانسحاب من قسم كبير من الأراضي الكردية والمقدرة (٧٠٪ من مساحة أراضي كردستان العراق). ولسوء الحظ ظلت بعض المدن الرئيسية تحت سيطرة قوات النظام القمعية.

ولم يتم السماح لعدد كبير من النازحين بالعودة الى ديارهم مثل سكنة محافظة كركوك وخانقين وغيرها من المدن الكردية، وما زالت المناطق المحررة تعاني من آثار الجرائم التي ارتكبتها بحقهم قوات النظام، وفرض صدام حصار اقتصادي على كردستان ولم يسمح بدخول الغذاء والوقود والمستلزمات الطبية اليها، وقد سبب الحصار معاناة هائلة للسكان.

أرهب صدام الشعب من خلال العناصر الحكومية والإرهابيين ويجاوب تعطيل حياتهم الطبيعية. في أجزاء العراق مازال الشعب العراقي تحت حكم صدام، وهناك تتكرر الأحداث المأساوية بشكل يومي. حيث يتم معاملة الطائفة الشيعية بوحشية جداً من خلال العمليات العسكرية التي تجري في جنوب العراق ويعاني غالبية سكان المناطق الجنوبية من الاضطهادات والاعدامات وشتى أنواع التعذيب. وهناك الكثير من الأدلة على هذه الجرائم مقدمة من قبل مصادر مستقلة ووكالات الأمم المتحدة ووسائل الاعلام وأشرطة فيديو مصورة وتسجيلات.

اسمحوا لي أن أوضح لكم الوضع في كردستان:

- النضال والمعاناة قبل أحداث حلبجة، كانت المسألة الكردية مهمة تماماً. حاولت الأحزاب السياسية وحركات المقاومة والممثلين أن يبذلوا قصارى جهدهم لكي يجعلوا قضية الشعب الكردي موضع اهتمام الرأي العام العالمي ولكنهم فشلوا ومضت واستمرت المعاناة لسنين وسنين.

- أصبح الرأي العام ووسائل الاعلام مدركة لمأساة الشعب الكردي بعد حلبجة، ولكن المنظمات الدولية ولاسيما الأمم المتحدة وحكومات دول العالم مازالوا رافضين اتخاذ الاجراءات أو الجهود لحماية الكرد، واستمر المجتمع الدولي وحكومات العالم بالتعامل كالمعتاد مع صدام حسين.

- أصبح صدام حسين والنظام العراقي غير مقبول بالنسبة للشعوب المتحضرة، مما دفع المسألة الكردية لتكون موضع الاهتمام ولكن مازالت هذه المسألة اضافة الى المسائل العراقية الأخرى تعامل على أنها قضية انسانية فقط. اقتصرت الجهود على اجبار القوات العراقية على الانسحاب من دولة الكويت. لم يتم تقديم المساعدة الفعلية للكرد أو العراقيين لمواجهة النظام الدكتاتوري.

قامت الأمم المتحدة والتحالف بتصنيف الثورة والهروب الجماعي للشعب الكردي والثورة التي غطت أجزاء كبيرة من العراق والتي سحقت واللاجئين على أنها مسألة إنسانية. خلال هذه الحقبة القيادة الكردية وكما هو متوقع اتخذت قرار المضطر بالتفاوض مع صدام، ولكن كالعادة لم تثمر المفاوضات عن أية نتائج.

بدأ شعب كردستان العراق مرحلة جديدة من حياتهم بعد تأمين الملاذات الآمنة لهم في كردستان بفضل قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ والذي أدى الى

تحرير مساحات واسعة من أراضي كردستان العراق من سيطرة وهيمنة قوات النظام. اعتقد في غضون تلك الفترة اتخذ اكراد العراق قرارات سليمة وحكيمة جداً. أوّد أن أبين بعضاً منها:

أ- تعزيز الجبهة الكردستانية العراقية والتعاون بين الأحزاب السياسية الكردية لدعم المصلحة الوطنية وتحدي النظام الدكتاتوري في بغداد.

ب- تنظيم انتخابات دستورية في مناطق كردستان المحررة ومنح الشعب فرصتهم للتعبير عن إرادتهم الحرة. كان هذا قراراً في غاية الأهمية ولحسن الحظ ناجحاً على الرغم من محاولات صدام الفاشلة لعرقلة هذه الانتخابات. تم مراقبة هذه الانتخابات من قبل العديد من الهيئات المستقلة والدولية وكانت انتخابات حرة وعادلة بكل المقاييس.

ت- تم تشكيل حكومة وحدة وطنية لإدارة شؤون المناطق المحررة في كردستان. وتحاول حكومة اقليم كردستان تنظيم المؤسسات الحكومية في الإقليم ولقد تعاملت بهذا الخصوص وفقاً للقوانين والأنظمة السائدة وتحاول أيضاً إعادة الحياة في كردستان الى طبيعتها. إلا أنها تواجه مشاكل اقتصادية رئيسة وكما يلي:

أ- الحصار الاقتصادي.

ب- العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الأمم المتحدة على المواد التي تمكن الاقتصاد من النمو.

ت- عدم تقديم مساعدات مباشرة للحكومة.

ث- لم تقدم دول الجوار المساعدة الى كردستان وتم تقييد الحركة عبر الحدود. وأشار هنا الى بعض الحقائق القاسية عن الاقتصاد في كردستان:

أ- شحة المؤن الغذائية وارتفاع أسعارها.

- ب- الإسكان: تم تدمير أكثر من ٤٠٠٠ قرية إضافة الى العديد من المدن وأصبح زهاء نصف مليون مواطن بحاجة ماسّة الى سكن.
- ت- المياه: لا تتوفر المياه الصالحة للشرب في أغلب المناطق التي قد تم تخصيصها للنازحين.
- ث- الكهرباء: يتم انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة بسبب الأضرار الجسيمة التي أصابت المنظومات الكهربائية والنقص في قطع الغيار.
- ج- النقل: غير شغال بسبب النقص في الوقود والمواد الاحتياطية للعجلات.
- ح- الاتصالات: الوسائل والشبكات متضررة ولا تعمل.
- خ- الزراعة: متضررة بشكل كبير، حيث تصحرت الأراضي الزراعية، وتم إهمال شبكة الري، وعدم توفر البذور، وتدمير المكائن الزراعية ونقص الوقود، ولم تزرع مساحات شاسعة من أراضي كردستان بسبب شحة وسائل النقل والألغام.
- د- الصناعة: أصاب الشلل المصانع في كردستان بسبب قلة المواد الأولية والوقود وقطع غيار المكائن إضافة الى صعوبة الصيانة.
- ذ- الصحة: الاستعدادات الصحية والعناية الطبية ضعيفة وهناك شحة في الدواء والتجهيزات الطبية.
- ر- التعليم: يعاني قطاع التعليم من قلة التجهيزات ونقص في الموازنة المخصصة للنفقات.
- ز- المؤسسات: تعاني جميع المؤسسات من قلة الموازنة المالية وشحة التجهيزات.

س- البيئة: تعاني البيئة من دمار مدبّر وموازي الى ما أصاب الشعب الكردي من دمار من قبل النظام الصدامي. لقد سممت النباتات ولُغمت مساحات شاسعة من الأراضي ودمّرت البساتين وقطعت وحرقت الأشجار وتم صب الكثير من الأراضي بالكونكريت.

ش- الكثير من النازحين مازالوا يعيشون تحت ظروف بدائية.

ص- التعاون مع جماعات المعارضة العراقية: تأخذ الاحزاب السياسية الكردية سيما حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بنظر الاعتبار التنسيق والتعاون مع الجماعات المعارضة الوطنية العراقية الرئيسة والاحزاب السياسية للإطاحة بالنظام الدكتاتوري. استناداً الى هذا بادر وساهم الحزبان الرئيسان في كردستان (الاتحاد الوطني والديمقراطي) بتوحيد الجماعات السياسية العراقية المعارضة وتمخضت الجهود عن تشكيل المؤتمر الوطني العراقي للمعارضة وعقد الاجتماع الأول في فيينا في شهر حزيران من العام ١٩٩٢م والثاني في صلاح الدين للفترة من ٢٧ الى ٣٠ من شهر تشرين الأول للعام ١٩٩٢ وضمّت الاجتماعات سياسيين من مختلف مكونات الشعب العراقي عرباً وكرداً وتركماناً وأشوريين وسنة وشيعة وديمقراطيون وقوميون وإسلاميون وعلمانيون، ليتفق كل هؤلاء على برنامج واحد لمستقبل العراق، وكان هذا انجازاً عظيماً للقيادة الكردية ولشعب العراق. لقد تبنّت الجمعية الوطنية العراقية برنامجاً سياسياً لمستقبل العراق استناداً الى التالي:

١- الإطاحة بالنظام الدكتاتوري.

٢- تأسيس نظام ديمقراطي في العراق.

٣- الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي ضمن عراق فدرالي موحد.

٤- إحترام حقوق الإنسان والحقوق الدينية.

- ٥- إحترام الحدود والدول الإقليمية والمجتمع الدولي.
ماذا يمكن أن تفعل المنظمة الدولية للكرد وللشعب العراقي:
١- ممارسة الضغط المناسب على النظام الدكتاتوري في بغداد ومساعدة الشعب العراقي للإطاحة بالنظام.
- ٢- مطالبة وإجبار النظام على تنفيذ قرارات الامم المتحدة سيما قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٦٨٨ والذي هو أكثر القرارات أهمية قدر تعلق الامر بالشعب العراقي وإجبار النظام على إنهاء القمع الذي يمارسه ضد العراقيين.
- ٣- الاعتراف بالبرلمان الكردي وحكومة اقليم كردستان كسلطة شرعية لكردستان العراق.
- ٤- زيادة المساعدات الدولية لإقليم كردستان وللسكان المدنيين في العراق ولكن من دون تدخل النظام فيها.
- ٥- إجبار صدام على رفع الحصار المفروض والتخفيف من العقوبات المفروضة على كردستان والسماح بمرور التجهيزات التي تدخل في الصناعة المحلية.
- ٦- الاعتراف بالمجلس الوطني العراقي كممثل عن الشعب العراقي وينبغي أن يتم إستشارة المجلس حول المسائل المتعلقة بتجميد الأموال العراقية والمعونات التي ترسل الى العراق.

استخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد في إدارة الموارد المائية والأراضي

(ندوة نقاشية)

معالي وزير الموارد المائية الدكتور حسن الجنابي المحترم
السيدات والسادة الحضور المحترمون
السلام عليكم جميعاً ورحمة الله وبركاته ..

أشكر مساعيكم المخلصة في عقد الندوات والمؤتمرات العلمية في ظل ظروف سياسية واقتصادية نعرف جميعاً مدى صعوبتها من أجل إيجاد الحلول التي من شأنها تخفيف الضرر الناتج عن شح المياه إن لم يكن القضاء عليه تماماً. فنحن كبلد مهم من بلدان الشرق الأوسط لنا ارتباطات اقتصادية وسياسية وحتى مائية متشابكة مع أغلب دول الجوار. وقد ألفت هذه الارتباطات بظلالها السلبية على واقع المياه في العراق وبالتالي على دورة الحياة في الزراعة والصناعة والمعيشة المتعلقة بحياة الناس.

ولكن اليوم وفي ظل المعطيات القديمة - الجديدة من نمو سكاني مطرد ونمو الصناعة وازدياد المساحات الزراعية فضلاً عن سياسات دول الجوار كبناء السدود والمنشآت التخزينية والمشاريع الإروائية وبناء المحطات الكهربائية، وتغيرات المناخ التي سببت احتباس الأمطار، أصبح من اللازم التفكير والعمل بجدية أكثر من قبل الجميع، وأقصد هنا الدولة والمنظمات الحكومية والمدنية والمثقفين وحتى المواطنين العاديين، يجب على الجميع المشاركة في عمل وطني واسع يدفع أي خطر محتمل جرّاء نقص المياه المتوقع.

شخصياً نرى أن هناك سببان رئيسيان كان لها التأثير الأكبر في مشكلة شح المياه من دون أن نغض النظر عن الكثير من الأسباب الثانوية الأخرى: ١- المناخ والطبيعة: حيث شهدت السنوات الماضية تغيراً جذرياً في ارتفاع درجات الحرارة فوق معدلاتها الطبيعية وازدياد مساحات التصحر نتيجة الجفاف المستشري والنقص الكبير في مستويات الأمطار والثلوج.

٢- مسار جريان الأنهر والروافد من دول المصب الى داخل العراق: وهو متعلق بعوامل داخلية وإقليمية ودولية وتصرفات هذه الأطراف المسيطرة على هذا المسار وبالتالي التأثير المباشر على واقعنا المائي، فيجب (كما أكدنا مراراً) الدخول مع الدول المجاورة لنا في حوارات جادة وسلمية لتحقيق اتفاقات لتقاسم المياه طويلة الأمد على أساس تحقيق المصلحة المشتركة لجميع الأطراف، وتبادل المعلومات حول الإجراءات التشغيلية للسدود وزيادة إطلاقات معدلات المياه الى دول المصب، واشعار العراق عن الخطة التشغيلية لموارد المائية من دول الجوار من أجل ضمان حصة مائية عادلة للعراق.

إن اعتماد إدارة الموارد المائية العراق على قواعد فنية وتنظيمية واجتماعية وسياسية سيكون الفاعل الأهم في تحطي مشكلة.

- تشكيل هيئة عليا أو مجلس أعلى للمياه يكون تحت قيادة رئاسة الوزراء ووزارة الموارد المائية، يضم في عضويته الخبراء والمختصين في الموارد المائية والقوانين الدولية من كافة الجهات المعنية.

- تمكين الشخصيات العلمية الكفوءة والنزيهة من قيادة الإدارات واستلام المفاسل الحساسة في هذا القطاع المهم والمرتبط مباشرة بالأمن الغذائي وحاجة الناس اليومية الى خدمات المياه.

- إدامة اللقاءات مع دول الجوار للوصول الى اتفاقات تقاسم مياه عادلة

جداً لضمان وصول المياه في الزمان والمكان المناسبين، خصوصاً وأنّ الزراعة بطرق الري التقليدية لا تزال هي المعتمدة في أغلب مناطق العراق.

- تثقيف المزارعين بعدم الإعتماد على طرق الري التقليدية في المقام الأول والتي تسبب هدراً كبيراً في الواردات المائية، ومن الطبيعي أن يؤثر انخفاض الموارد المائية على الأمن الغذائي بصورة مباشرة، وخاصة المواد الغذائية المنتجة محلياً. ما يدفع بالاعتماد على الإستيراد الخارجي.

- تطوير الشبكات الإروائية من الناحيتين الفنية والتكنولوجية ويجب التركيز على إعادة التأهيل والبناء والتشغيل والصيانة لمحطات الضخ في جميع أنحاء البلاد التي تشمل إعادة تأهيل أو إستبدال المضخات فضلاً عن أعمال التشغيل والصيانة، والقيام بأعمال تبطين القنوات وكري قنوات الري وتوصيل شبكة الصرف الصحي بشبكة تصريف المياه الرئيسة أو المصب العام.

ختاماً أسجل أمامكم إعجابي بتصريح السيد وزير الموارد المائية د. حسن الجنابي حين قال ما معناه (كان العراقيون تاريخياً كانوا يتوافرون على ثقافة حفظ المياه وابتكار أساليب حفظ المياه، أما اليوم فالثقافة الاجتماعية معكوسة تماماً وهي العمل على هدر المياه من قبل الأفراد والجماعات)

أتمنى لكم جميعاً الموفقية والنجاح.. والسلام عليكم

د. عبد اللطيف جمال رشيد

المستشار الأقدم لرئيس الجمهورية

وزير الموارد المائية الأسبق

٣ كانون الأول ٢٠١٧

كلمة الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد المستشار الأقدم لرئيس
الجمهورية العراقية في الملتقى الإقتصادي المنعقد في استانا /
كازاخستان يومي ٢٥-٢٦ آيار ٢٠١٦

الاقتصاد العراقي .. التحديات والآمال

د. عبد اللطيف جمال رشيد

٢٥ آيار ٢٠١٦

يتميز الاقتصاد العراقي في وضعه الراهن بمجموعة من موارد النمو ودعائم الانطلاق في طريق التنمية المتقدمة ومنها:

١- ثروة معدنية كبيرة في النفط والكبريت والمعادن الأخرى. أصبح النفط مصدراً أساسياً للفعاليات الاقتصادية، سيما تمويل الموازنة الحكومية وتغطية الاستيراد من الخارج وغير ذلك من مظاهر الحياة اليومية بالنسبة للناس. وكان للانخفاض الكبير الحاصل في انخفاض أسعار النفط تأثير سلبي على الحالة الاقتصادية في البلد، وهي مهمة كبيرة تواجه البلاد.

٢- قوة عاملة وفيرة وقابلة للانجاز لو توفرت لها الوسائل الضرورية.
٣- موارد مائية غزيرة لدعم الإقتصاد في مجال الزراعة والطاقة وإن كانت خاضعة للتأثيرات الاقليمية المجاورة.

عدا ذلك نجد أن التحديات كثيرة ومنها تحول الاقتصاد برمته الى اقتصاد مغلق وغير قادر على النمو الطبيعي مالم تتوفر مجموعة من الاصلاحات الضرورية بمعنى أن الاصلاح الاقتصادي هو عنوان المرحلة الراهنة

والقادمة. أما محاور الإصلاح فتركز في إعادة هيكلة البناء الاقتصادي وتأمين ازالة هيمنة القطاع العام على الفعاليات الاقتصادية وتمكين القطاع الخاص من أن يلعب دوراً ريادياً في الاقتصاد الوطني، ويتبع ذلك أيضاً حل أزمة المصارف وفقاً لاقتراحات البنك الدولي وكذلك انتهاج إدارة اقتصادية رشيدة.

كما ينبغي أن تعالج مشكلات العمل والبطالة وسوء الاحوال الاجتماعية بما يضمن تقلص رقعة البطالة واستعادة عناصر النمو الطبيعي في القطاعات الانتاجية الأساسية في الزراعة والصناعة والسياحة والتركيز على تحقيق مبدأ العادلة الإجتماعية. فحلُّ مشكلة البطالة تكتسب أهمية خاصة؛ لأنها تتعلق بحياة الملايين من الشباب الذين يتعذر عليهم توفير فرص مجزية للعمل. فتفيد الاحصاءات الرسمية بأن عدد الخريجين من الجامعات والساعين للعمل قد بلغ أكثر من ربع مليون بالسنة، وهذا يدل على احتمال أن تكون البطالة قد توسّعت في العراق نتيجة عامل التراكم السنوي وأصبح مجموعها يفوق العشرين بالمئة من القوى البشرية. إن إعادة التوازن في بناء الدولة بما يضمن النهوض بالزراعة والصناعة وكل الفعاليات الانتاجية عنصر أساس لضمان تنمية مستدامة حقاً، وهذا يمثل التحدي الأكبر في الظرف الراهن.

إن البرنامج الحكومي الذي أعلنه رئيس الوزراء قبل أكثر من سنة يعطي الأمل بإمكانية تجاوز هذه التحديات وفتح الطريق لتنمية إنسانية متقدمة وفق التوصيات التي وردت في البرنامج، ولكن مع الأسف لا توجد خارطة طريق واضحة لتنفيذه.

الملحق الاول

إعادة هيكلة البناء الاقتصادي

أولاً. مسح أولي لواقع الشركات العراقية العامة:

هنالك ١٧٦ شركة عامة تم دراسة ١٥٧ منها وهنالك ١٩ شركة لم تتوفر معلوماتها لغاية الآن رغم كثرة المخاطبات، وتظهر الدراسة وجود ٤٣ كانت رابحة عام ٢٠١٣، أو كان بإمكانها أن تصبح رابحة لولا الظروف التي حصلت في العراق سنة ٢٠١٤ وخوض المعارك مع تنظيم (داعش)، فضلاً عن تأثير الاقتصاد العراقي عموماً بموجة ركود مصاحبة لهذه الاحداث.

الجدول أدناه خلاصة بواقع الشركات:

الوزارات	عدد الشركات	عدد العاملين بالآلاف	عدد العاملين بالآلاف اكبر من ٥٠ سنة وخدمتهم أكثر من ١٥ سنة	الأجراء اليوميين بالآلاف	عدد الشركات الربحية حسب عام ٢٠١٣	الشركات التي لم تدرس لعد توفر معلومات عنها
الصناعة	٧١	١٤٥,٤	٥٠,٧	٠,٩	١٢	—
الكهرباء	٢٤*	٨٣	١٢,٥	٨,٤	صفر	—
النفط	١٨	١٤٣,٦	٨٦,١	٩,٨	١٧	—
النقل	١٠	٣٧	١٠,٣	٠,٦	٧	—
الاعمار والاسكان	٨	١٣,٧	٣,٥	١,٧	صفر	—
التجارة	٧	١٠,٥	٤,٥	٠,٠٤	٣	—
الزراعة	٧	٤,٣	٠,٤	٠,١	٢	—
الدفاع	٦	٢٠,٥	٩,٣	صفر	صفر	—
الموارد المائية	٣	٢,٨	٠,٣	٠,٩	٣	—
الاتصالات	٣	١٨,٣	٤,١	٠,٠٢	صفر	—
المالية	—	—	—	—	—	١٢
الثقافة	—	—	—	—	—	٤
الصحة	—	—	—	—	—	٢
التربية	—	—	—	—	—	١
المجموع	١٥٧	٤٧٩,١	١٨١,٧	٢٢,٤٦	٤٤	١٩

*محولة الى تمويل مركزي

ثانياً. أهم التوصيات التي وردت في الدراسة لمعالجة وضع الشركات:

١- الإبقاء على الشركات الربحية وهي (٤٤) شركة، منها (١٢) شركة في وزارة الصناعة و(١٧) شركة في وزارة النفط و (٧) شركات في وزارة النقل و(٣) شركات في وزارة التجارة و(٣) شركات في وزارة الموارد المائية و(٢) في وزارة الزراعة، مع التوصية لاختصاصها جميعاً للإصلاح الإداري والاقتصادي لتحسين إنتاجيتها وحسب مامين في الدراسة.

٢- تصفية الشركات الخاسرة وعددها (١٧) شركة، وهي التي لم تعد مجدية بقرار من مجلس الوزراء وإحالتها الى مصرفى الشركات، منها (١٢) شركة في وزارة الصناعة؛ كونها غير مجدية حتى بافترض رفع العمالة الزائدة عنها و(٥) شركات تصنيع عسكري مرتبطة بوزارة الدفاع لانعدام جدواها.

٣- عرض (٩٦) شركة من مختلف الوزارات للاستثمار المحلي والأجنبي وفق أساليب الشراكة في الإدارة أو الملكية، وكذلك عمليات بيع بعض المعامل للقطاع الخاص أو تحويل بعض الشركات الى شركات مساهمة، بعد الأخذ بمنظومة الإصلاح الإداري ومعالجات العمالة الفائضة وإجراءات تحسين الانتاجية لتصبح جاذبة للمستثمرين.

٤- تنمية أعمال الشركات وتحسين إنتاجيتها من خلال حزمة إجراءات تتعلق بالتمكين الإداري والتحرر من بعض الاجراءات الحكومية التي تعيق عملها وفق معايير تجارية، كما جاء في الدراسة.

٥- استحداث مركز تنمية الأعمال في الوزارات التي لديها شركات، يتولى المركز معالجة شؤون العمالة الفائضة وتستمر الدولة بدفع رواتبهم خلال فترة حين قيام المركز باجراءات محددة اتجاه كل منهم حالة بحالة.

٦- توصي الدراسة باحالة آلاف المنتسبين ممن تجاوزت أعمارهم ٥٠ سنة ولديهم خدمة أكثر من ١٥ سنة الى مراكز تنمية الاعمال في الوزارات لمعالجة أوضاعهم وفق حزمة من المعالجات ذكرت في الدراسة من بينها تشجيعهم على التقاعد أو إعادة توزيعهم أو تحفيزهم للعمل في القطاع الخاص... الخ. وللشركات استثناء نسبة منهم محددة في الدراسة لكل حالة حسب الحاجة والاختصاص.

٧- النظر بمدى إمكانية التخلي أو تقليص عدد الأجراء اليوميين والذين يعدّون بالآلاف.

ثالثاً. آلية التنفيذ المقترحة:

١- بعد مناقشة وإقرار الدراسة، يوصى باتخاذ الاجراءات المناسبة من أجل تنفيذ التوصيات الواردة في الدراسة، وعلى النحو الآتي:

٢- تشكيل لجنة عليا من الكفاءات والإقتصاديين وكذلك أصحاب الخبرة في مجال الصناعة والقطاع الخاص تتولى متابعة تنفيذ الاجراءات الموجهة نحو إصلاح وإعادة هيكلة الشركات العامة، ويكون نشاطها رافداً للنشاط الموجه نحو مراقبة ومتابعة تنفيذ البرنامج الحكومي.

٣- صدور أمر ديواني بتشكيل مراكز تنمية الأعمال في الوزارات المعنية.

٤- استمرار الشركات الربحة بدفع رواتب منتسبيها الذين سيحاولون

الى مراكز تنمية الأعمال.

٥- قيام اللجنة المشار اليها في (٢) اعلاه بالتشاور مع وزارة المالية بتقديم مقترحات الى مجلس الوزراء تتناول تغطية رواتب بقية المنتسبين خلال الفترة الزمنية المحولين الى مراكز تنمية الاعمال من الشركات الخاسرة.

الملحق الثاني

ملخص لدراسة استراتيجية تطوير القطاع الخاص (٢٠١٤-٢٠٣٠) أعدتها أيضاً «هيئة المستشارين» التابعة لرئاسة مجلس الوزراء في نيسان ٢٠١٤.

١- أدت عقود من السيطرة الحكومية المباشرة على كل جوانب الاقتصاد العراقي تقريباً إلى إضعاف القطاع الخاص، فأغلقت الكثير من الأعمال، وتقلصت فرص العمل التي يوفرها القطاع الخاص.

٢- على الرغم من القدرة التمويلية التي توفرها العائدات النفطية لموازات الدولة، فالاعتدالمستمر على هذه العائدات مصدراً للدخل من أجل إدامة الاقتصاد أمر غير مرغوب فيه ولا يمكن ادامته على المدى الطويل. وأسهم هذا الاتكال على العائدات النفطية في الاعتماد المفرط على السلع والمعدات الرخيصة المستوردة، غالباً على حساب المنتجين ومقدمي الخدمات المحليين غير القادرين على المنافسة بنجاح في ظل البيئة الاستثنائية والإطار التنظيمي الحاليين.

٣- هنالك حاجة ملحة للسير باتجاه التنوع الاقتصادي الذي يتحقق ويتقدم باعادة إنعاش القطاع الخاص. لكن رغم الفرص العديدة المتاحة للتوسع، فإن القوانين والأنظمة الحالية التي تحكم القطاع الخاص غالباً ما تشكل عقبات أمام تطوره. وفي حالات عديدة، قيدت هذه القوانين والأنظمة إعادة تنشيط القطاع الخاص وبالتالي عرقلت خلق فرص عمل جديدة.

٤- لابد من إصلاح الإطار العام للسياسات والتشريعات، عبر تنفيذ برنامج تشريعي وحكومي يستجيب للحاجات ذات الأولوية للقطاع الخاص في إطار حوار فعال بين الحكومة والقطاع الخاص.

٥- ستتشاور الحكومة مع القطاع الخاص على نحو منتظم ومنهج قبل صياغة أو تعديل أية قوانين تؤثر في بيئة الأعمال. لذا فإن إقامة منبر دائم للحوار بين الحكومة والقطاع الخاص أمر جوهري إذا ما أريد للاجراءات التصحيحية أن تحقق النجاح الذي يمكن القطاع الخاص من أن يعمل بكفاءة أكبر.

٦- جعلت محدودية فرص الحصول على تمويل من الصعب تحديث القطاع الخاص وتوسيعه، لذا لا بد من استحداث آليات تمويل جديدة تكون متاحة للجزء الأكبر من القطاع الخاص، سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

٧- ينظر الى الشركات العامة بأنها غير كفاء ذات انتاجية منخفضة، وكلفة تشغيل عالية، وتسبب استنزافاً كبيراً في موازنة الدولة، فضلاً عن كونها منعزلة عن الأسواق الاقليمية والعالمية.

٨- تحتاج الشركات العامة الى تحديث والى تكامل أفضل مع القطاع الخاص من أجل زيادة انتاجيتها وقدرتها التنافسية ولتستفيد من فرص الأعمال الجديدة التي تتحقق من خلال تعزيز روابطها مع الأسواق الاقليمية والعالمية. فضلاً عن ذلك، ستوفر إعادة هيكلة الشركات العامة فرصاً أكبر للقطاع الخاص.

٩- نُفذت خلال العقد المنصرم العديد من البرامج فضلاً عن التوصيات لدعم القطاع الخاص في العراق، لكن هذه كلها كانت ولم تنزل الى اليوم مجرأة ولا تندرج ضمن استراتيجيات مترابطة أو خطة تتضمن اجراءات متعاقبة يمكن أن تستخدمها الحكومة في معالجة المشاكل التي تعرقل ظهور قطاع خاص فاعل.

١٠ - تهدف استراتيجية تطوير القطاع الخاص هذه الى أن تكون خارطة طريق لتوطيد مساعي الحكومة لتطوير القطاع الخاص في الفترة ٢٠١٤-٢٠٣٠. ومن المتوقع أن يؤدي تطبيق استراتيجية تطوير القطاع الخاص الى أن يحقق العراق نتائج أفضل بكثير في المؤشرات العالمية التي تقيس بيئة الأعمال في أي بلد (مثل التقرير السنوي للبنك الدولي «ممارسة الأعمال»)، وأن تزداد انتاجية القطاع الخاص، وتتعزيز قدرته على التنافس، وأن يكون أكثر التزاماً اجتماعياً وبيئياً، وأقدر على توفير المزيد من فرص العمل الجديدة.

١١ - يتيح تنفيذ استراتيجية تطوير القطاع الخاص الفرصة للحكومة لايجاد حلول تستهدف الاحتياجات ذات الاولوية لمجتمع الأعمال. وفي حين ستمضي الحكومة قدماً بالاصلاحات الاقتصادية، ستسعى الى توفير بيئة ودية للأعمال والموارد المالية من أجل: (A) تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و(B) تأسيس شركات بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات العامة.

١٢ - ستقود الحكومة عملية تطبيق استراتيجية تطوير القطاع الخاص في البداية ومن ثم تنتقل مهمة القيادة تدريجياً الى القطاع الخاص. وسيجري اعتماد نهج لا مركزي في تنفيذ استراتيجية القطاع الخاص حيثما أمكن.

الملحق الثالث

أزمة المصارف في العراق

إن أزمة المصارف في العراق هي جزء بارز من الأزمة الاقتصادية التي يعيشها العراق منذ سنوات وتتطلب بلا ريب حلاً جذرياً يوفر للبلاد مورداً مالياً ودعماً اقتصادياً مجدياً. ومع أن عدد المصارف الخاصة في العراق

لا يتجاوز الخمسين، إلا أنه يمكن أن يكون قوياً معطاءً بالمقارنة مع المصارف الحكومية الأساسية التي بلغت ستة مصارف وهي الرافدين، الرشيد، المصرف العراقي للتجارة، المصرف العقاري، المصرف الزراعي التعاوني والمصرف الصناعي.

قبل أربع سنوات أصدر «البنك الدولي» بالتنسيق مع وزارة المالية والبنك المركزي العراقي تقريراً مفصلاً عن حالة المصارف في العراق وخرج بنتائج وتوصيات مهمة حول سبل النهوض بالقطاع المصرفي الخاص. واعتبر أزمة القطاع المصرفي هي الجانب الأخطر في عملية الإصلاح المشودة.

إن نتائج وتوصيات هذا التقرير لم تأخذ سبيلها للتطبيق السليم واستمرت أزمة المصارف الخاصة دون أي تعديل مهم على الرغم من الجهود والمحاولات الطيبة التي بذلتها بعض الهيئات الرسمية. ويبدو الأمر الآن أصعب من السابق؛ بسبب الأزمات الداخلية وتعرض العراق الى صعوبات واعتداءات خارجية واشتداد التراجعات في الحياة الاقتصادية، سيما في مستوى المعيشة وانتشار البطالة وتدهور الخدمات وهيمنة الفساد في الحياة العامة.

في تقرير «البنك الدولي» المشار اليه سابقاً، يجري التأكيد على أهمية التعامل المتوازن والسليم بين المصارف الحكومية والمصارف الخاصة، ويدعو الى النهوض بالمصارف الخاصة من خلال تقديم المعونة والخبرة والتطوير التقني الشامل، والتعامل معها بصورة منصفة من حيث تقديم الودائع الرسمية وإتاحة المزيد من المرونة في التعاملات اليومية.

ونقطة البدء في الإصلاح هي أن تتغير العلاقة بين المصارف الحكومية والمصارف الخاصة، وتتوفر حالة التوازن الحقيقي بينها وتتوفر للمصارف الخاصة ظروف جديدة للنهوض اللازم. إن عدداً من الوثائق قد أعدت لهذا

الغرض، إلا أنها لم تأتي بشيء إيجابي لحد الآن سيما مشروع الأمم المتحدة و«هيئة مستشاري الدولة» الذي جرى اعلانه قبل سنتين. أما نقاط الضعف في المسار العملي فتتمثل بمراجعة بعض أوجه سياسة البنك المركزي العراقي وأهمها إعادة النظر بما يسمى بمزاد - أو بيع العملة، والتفكير بإيجاد أداة اخرى للنهوض بهذه المهمة. وهناك من يدعو لأن تكون وزارة المالية، الجهة الرسمية المسؤولة عن التعامل مع النقد الخارجي وتكوين الرصيد الاحتياطي للدولة للتقليل من مخاطر النهب والإستغلال.

إن التقدم بهذا الطريق، يوفر امكانية أخرى للمحافظة على وحدة السياسة النقدية في العراق. فإن وجود «البنك المركزي العراقي» هو تعبير عن حق سيادي للبلد وينبغي الحرص على تطويره وجعله متلائماً مع الحاجات المختلفة للبلد بأجمعه. وهذا ما هو حاصل في بلدان العالم.

إن الهدف من هذا كله هو توفير جو ملائم للسير في طريق الاصلاح الاقتصادي، كما جاء في الوثائق والبرامج الرسمية للحكومة التي تؤكد على الالتزام بـ «اقتصاد السوق». والحقيقة أن هذا الادعاء ليس جديداً. ففي الفترات الأولى التي أعقبت التغيير السياسي (٢٠٠٣) كان هنالك ادعاء رسمي بالالتزام بهذه الصيغة وصدرت بعض القوانين لهذا الغرض، إلا أن السير العملي استمر وكأن البلد لم يتغير اقتصاديا ولم تتوفر عوامل الاصلاح. فالتمسك بـ «اقتصاد السوق» هو الذي يوفر للقطاع الخاص والمصرفي من الأداة لأن يكون رائداً للاصلاح المنشود. وهذه هي الخبرة الثمينة التي يمكن الدعوة لها بغية تحقيق هذا الهدف. إن القطاع المصرفي الخاص يمكن أن يكون له دور أكبر وفعالية أشد في الحياة الاقتصادية والاستثمارية ويتقدم لأن يكون رائداً فعالاً في الحياة العامة.

وفي الختام أود أن أبين بأن:

- إن الإرهاب له تأثير كبير وسلبى على تطور الإقتصاد العراقي؛ إذ يشكل الأمن الجانب الأساس في عملية النهضة وتدوير عجلة الإقتصاد وخصوصاً في مجال الإستثمارات الكبيرة والمشاريع العملاقة.
- إن إنخفاض أسعار النفط له التأثير المباشر على الدورة الإقتصادية وحجم السيولة النقدية، خاصة وأن العراق يعتمد بأكثر من ٩٠٪ من إيراداته المالية على بيع النفط.
- من المهم جداً أن يتم التركيز وبذل الجهود الحثيثة من أجل توسيع الصناعة النفطية العراقية وبمختلف المجالات.
- إن دعم وتشجيع الزراعة وتحديث طرق الإنتاج الزراعية يشكل عاملاً فعالاً في حركة الإقتصاد وتقليل الإعتماد على الإستيراد الخارجي مما يسهم في توفير الأموال لصالح خزينة الدولة.

نص كلمة معالي الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد المستشار الأقدم لرئيس الجمهورية ووزير الموارد المائية الأسبق المتحدث الرئيس في مؤتمر أسبوع المياه العربي الذي أقامته (الجمعية العربية لمرافق المياه - أكوا / Arab Countries Water Utilities Ass /ociation- ACWUA) ... للفترة من ١١-١٥ كانون ثاني ٢٠١٥ في البحر الميت - الأردن وبعنوان (الابتكارات والحلول المستدامة لقطاع المياه في المنطقة العربية).

وبعد الترحيب بكلمات المشاركين في المؤتمر والتي تناولت قضايا المياه ومشاكلها والبحث عن معالجات لها وكذلك تطويرها أشار د. رشيد الى أن المنطقة تعاني من نقص المياه حيث يقدر الخبراء بأن عدد سكان المنطقة يتراوح ما بين ١٢ الى ١٥٪ من نسبة سكان العالم ونسبة المياه الصالحة للشرب في المنطقة هي في حدود ١٪ من مجموع المياه في العالم لذا فالحاجة الى حلول فنية وقانونية داخلية واتفاقيات إقليمية ودولية هي ضرورية لحل مشكلة المياه والنقص الموجود حالياً وفي المستقبل بالإضافة الى الاستفادة من استخدام الطرق الحديثة في تدوير مياه الصرف الصحي ومياه البحر في بعض المجالات وقد تركزت الكلمة على محورين رئيسيين:

١- الشراكة وتقسيم المياه بين الدول المتشاطئة والمتجاورة - نهر الفرات
أنموذجاً

نهر الفرات تكوين مائي قديم ينبع منذ آلاف السنين من المرتفعات الواقعة الى الشمال من العراق ويجري - منذ ذلك الحين - بصورة مستقرّة نحو الخليج حتى ظهور التقنيات الحديثة التي مكّنت الإنسان من التدخل السبيء وبالتالي تغيير الجريان الطبيعي للنهر خاصّةً وأنّ ميزان القوى في القرن العشرين وما تبعه من بروز أنظمة سياسية جديدة في المنطقة جعلت من مجرى نهر الفرات مجرىً دولياً وعبراً لكل من تركيا سوريا والعراق.

وبالرغم من عدم حصول اي تغيير في الصفات الطبيعية لهذا النهر فإن الحدود السياسية (ليست حواجز طبيعية وإنما خطوط وهمية) جعلت النهر يبدو كمجموعة من الأنهر حسب حاجة كل دولة وطبيعة إدارتها له.

لقد تشكّل العراق القديم والحديث اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً بتأثير نهري الفرات ودجلة إذ إنّ الإنسان القديم وكما هو معروف قد نشأ في وادي الرافدين مهد الحضارات وقد كان تدفق نهر الفرات منذ ذلك الحين وحتى منتصف سبعينات القرن الماضي وجريانه في العراق صوب الخليج عاملاً أساسياً في تنمية المجموعات البشرية وكذلك في إنشاء وتطوير النظام البيئي الأهم في المنطقة الا وهي الأهوار الواقعة في بلاد ما بين النهرين جنوب العراق.

تمثل الحدود السياسية العقبة الأسوء في إدارة الأنهر التي تتشاطرها مجموعة من الدول. وفي الوقت الذي لا تفرّق فيه هذه الأنهر نفسها بين الحدود، فالسياسيون والمسؤولون عن ادارة الأنهر في البلدان المتشاطئة يعتبرون أن المياه فيما خلف الحدود السياسية هي ذات قيمة أقل أهمية.

لقد عانى العراق - كبلد مصب- ولا زال يعاني الإهمال وقلة الموارد المائية الواردة من دول المنبع كما أن تدفق المياه الى العراق في تناقص مستمر بسبب بناء السدود في كل من سوريا وتركيا. ويلاحظ أن معدل تدفق مياه

نهر الفرات في العراق خلال الـ ٢٥ عام الاخيرة هو اقل بنسبة ٤٥ ٪ من الفترة ما قبل بناء السدود. وكان لشحة المياه الشديدة وارتفاع مستوى الملوحة الأثر الكبير الذي أدى الى نزوح جماعي هائل من الارياف الى المدن والى قلة الإنتاج الزراعي فضلاً عن التدهور البيئي والى انكماش في غلاف طبقة الأراضي الصالحة للزراعة وازدياد احتمالات التأثير السلبي بالتغيرات المناخية.

وإرتبط الانخفاض الكبير في مناسيب تدفق نهر الفرات الى العراق وبشكلٍ مأساوي بالدمار الذي خلفته الحرب والعقوبات الاقتصادية إضافة الى سوء الإدارة من قبل النظام البائد وكان لهذا الأمر الأثر الكبير في انعدام الأمن الغذائي وازدياد أعداد الفقراء وفقدان المزيد من الأراضي الصالحة للزراعة وارتفاع نسب مخاطر التلوث وانتشار الأمراض المتنقلة بواسطة المياه وقد تسببت تلك السياسات المتهورة بخسائر اجتماعية واقتصادية وأضرار بيئية خطيرة.

وفي السنوات الأخيرة قامت الدول المجاورة للعراق ببناء سلسلة من السدود الكبيرة على الروافد العليا لنهر الفرات وبسعة خزن لكل سد تتخطى المعدل السنوي لجريان النهر لمدة أربع سنوات. وواضحٌ بأن أي من المعايير الدولية الرصينة لم تُراعى في هذه الموضوع، وقد أثبت علماء البيئة والمدافعون عنها مع علماء الإقتصاد بها لا يدع مجالاً للشك الآثار السلبية الناجمة عن خزن كميات مياه أكبر من العائد الفعلي لتجمعات مياه الأمطار بصورةٍ تفوق المعدلات الطبيعية.

يعدُّ نهر الفرات الحاجز الاساسي ضد تمدد الصحراء في العراق، وعملية التصحر هي تحول الأرض الخصبة الصالحة للزراعة الى صحراء لا حياة

فيها، وهو ما يساهم في ارتفاع معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي. إضافة الى ارتفاع معدلات درجات الحرارة المسجلة في العراق الأعلى من متوسط سطح الأرض فإنّ التصحر أصبح العامل الرئيس في تغيير المناخ المتسارع. لقد أذى النمو السكاني الخارج عن السيطرة والإدارة غير المستدامة للموارد المائية الى صراعات جدّية في المنطقة، كما أنّ غياب آليات اتفاق متبادل لتسوية النزاعات مثل اتفاقات تقاسم المياه بين الدول والصراعات على المياه تشكل تهديداً خطيراً للإستقرار والسلم الدوليين.

وفي العراق خيارنا الإستراتيجي هو الدخول مع الدول المجاورة لنا في حوارات جادة وسلمية لتحقيق اتفاقات لتقاسم المياه طويلة الأمد على أساس تحقيق المصلحة المشتركة وقد وضعت الحلول العملية لتحقيق اتفاقات تقاسم المياه وتشمل النقاشات الجادة اتفاقات وتبادل المعلومات فيما يخص الإجراءات التشغيلية للسدود وزيادة إطلاقات معدلات المياه الى دول المصب إن خريطة الطريق السياسية والتقنية ستكون ضرورية لتحقيق الإتفاقات النهائية بين الدول المتشاركة في الأنهر عموماً ونهر الفرات على وجه الخصوص.

١- الإرهاب واستهداف المنشآت المائية أو الهايدروليكية في العراق

أولاً: احتل الارهابيون سدة الفلوجة على الفرات قبل شهرين وقد فاجأ ذلك الجميع مسؤولين ومواطنين ووضعهم امام حقائق لم تحظر ببال احد من قبل. فقد اعتاد الناس الحديث عن «حرب المياه» منذ التسعينيات وكان يقصد بها حروبا محتملة بين دول تشترك بانهار دولية عابرة للحدود، نتيجة السيطرة غير المسبوقة على الموارد المائية في المنابع واعالي الانهار وزيادة استخداماتها المتنوعة وتلويثها.

لكن الارهابيين ذوي العقلية الشريرة، جعلوا «حرب المياه» حرباً داخلية تستخدم بها المياه كسلاح لتحقيق أهداف سياسية وعسكرية إنتهاكاً للحقوق الانسانية والقوانين الدولية واعراف الحروب التي تحرم استخدام او تدمير المنشآت المدنية المائية وتعريض السكان لخطر العطش او الموت، وللعلم فإن المنشآت الهيدروليكية تحت هجوم الإرهاب.

ثانيا: سدة الفلوجة هي منشأ هيدروليكي كبير على نهر الفرات، تقع على مسافة (٥) كم جنوب مدينة الفلوجة الفراتية، انشئت في العام ١٩٨٥ للتحكم بمياه الفرات وبالاخص لتأمين ارواء مشاريع استصلاح كبرى تغطي مئات الآلاف من الدونمات تمثل سلة غذاء العاصمة بغداد ومحافظة بابل، وهي مشاريع ابو غريب والرضوانية واليوسفية واللطيفية والاسكندرية، فضلا عن التحكم بجريان نهر الفرات جنوبا، وبالتالي فان تشغيلها بعكس وظيفتها الاصلية، او بقصد الاساءة واحداث الضرر يعرض محافظات بغداد وبابل و كربلاء والنجف والديوانية والمثنى والناصرية والبصرة الى ضغط مائي وغذائي.

ثالثا: تضم قائمة البنى التحتية والمنشآت المائية المهتدة او المستهدفة من قبل الارهابيين سلسلة من المنشآت الكبرى والخرجة التي تهدد الامن المائي والغذائي في العراق ومنها:

- سدة الرمادي على نهر الفرات وتقع الى الشمال من سدة الفلوجة، وقد انشئت في الخمسينيات للتحكم بجريان الفرات جنوبا او تحويل تصريفه الى بحيرة الحبانية.

- سد حديثة، وهو ثاني أكبر سد في العراق بعد سد الموصل على نهر دجلة، أنجز في اواسط الثمانينيات وبامكانه ان يتحكم بجريان نهر الفرات

جنوبا الى درجة كبيرة، وتبلغ سعته التخزينية نحو (٨) مليارات متر مكعب، اي بحدود ٥٠ بالمئة من معدل جريان الفرات عند الحدود السورية خلال العشرين عاما الاخيرة، ويسهم في توليد الطاقة الكهرومائية التي ترفد العاصمة بغداد بجزء من احتياجاتها للطاقة.

- منظومة بحيرة الثرثار بدءا من سدة سامراء على نهر دجلة.

- سد الموصل، وهو أكبر سد في العراق يتسع لخزن (١١) مليار متر مكعب من المياه، اي اكثر من (٥٠ بالمئة) من معدل ايرادات نهر دجلة من تركيا، استكمل انشاؤه في اواسط الثمانينيات، ويعاني السد منذ ذلك الحين من مشكلات فنية في اسسه نتيجة انشائه على تكوين صخري غير مناسب، تتسبب باحداث تجاويف وفراغات تحت اسس السد وتعرضه الى خطر الانهيار خاصة اذا توقفت اعمال التحشية الكونكريتية الجارية منذ اكتمال السد وحتى هذه اللحظة.

رابعا: يتمثل الخطر الارهابي الهادف للسيطرة على المنشآت المتحكمة بمياه الرافدين، في القدرة على احداث اضرار كبرى تقارب في حجمها التدميري استخدام اسلحة الدمار الشامل.

خامسا: إن السيطرة على منشآت الري هدف من اهداف الارهاب ويطرح تحديات كبرى على الدولة العراقية، اذ انه يعكس ان لحدود للأعمال الارهابية في اختيار الاهداف المطلوب تدميرها، او استخدامها في النزاعات للحصول على مكاسب يرمى منها اضعاف الدولة وضرب أسسها، وتخريب النسيج الاجتماعي، وتدمير الشروط الساندة للحياة، وكل ما يسبب الفوضى ويشيع الخوف والرعب في نفوس المواطنين.

فالمنشآت الكبيرة المرتبطة عضويًا ببعضها، بحكم وظيفتها، كالسدود والخزانات، لا بد أن تتوفر على نظام حماية كاف يمنع سقوطها من يد الدولة مهما كانت الظروف قاسية، لذلك فإن سقوطها بيد الإرهابيين يخلخل أسس الاستقرار ويضعف هيبة الدولة ويعرض المجتمع إلى مخاطر كثيرة، ويجعل النظام المائي هشاً.

لذلك فالعديد من المختصين يرون أن أفضل طريقة لإدارة الموارد المائية هي في الحفاظ على وضعها الطبيعي دون اللجوء إلى إقامة المنشآت الكبرى. لعبت منشآت الري العراقية ومنذ القدم دوراً بارزاً في تقدم البلاد وتحقيق استقراره، لا يوجد خيار آخر سوى تكثيف الجهد الوطني للحفاظ على ممتلكات الشعب من سدود وخزانات وغيرها ولمنع وقوعها تحت سيطرة الإرهابيين.

ختاماً، أود الإشارة إلى أننا بحاجة إلى دراسات أكثر وتوصيات فنية من أجل حماية هذه المنشآت بصورة فاعلة وجدية.

شكراً لكم ..

د. عبد اللطيف جمال رشيد
المستشار الأقدم لرئيس الجمهورية
وزير الموارد المائية السابق

نهر الفرات ومحاولة الوصول لاتفاقيات دائمية مع دول الجوار

ترجمة المحاضرة التي ألقاها د. عبد اللطيف جمال رشيد المستشار الأقدم لرئيس الجمهورية ووزير الموارد المائية السابق في (المعهد الملكي للشؤون الدولية) الذي أقام ورشة عملٍ لمجموعة خبراء (Chatham House) للفترة من ٩-١٠ حزيران / ٢٠١٤ في العاصمة البريطانية لندن.

د. عبد اللطيف جمال رشيد

المستشار الأقدم لرئيس الجمهورية

وزير الموارد المائية السابق

حزيران ٢٠١٤

نهر الفرات تكوين مائي قديم ينبع منذ آلاف السنين من المرتفعات الواقعة الى الشمال من العراق ويجري - منذ ذلك الحين - بصورة مستقرّة نحو الخليج حتى ظهور التقنيات الحديثة التي مكّنت الإنسان من التدخل السيء وبالتالي تغيير الجريان الطبيعي للنهر، خاصّةً وأنّ ميزان القوى في القرن العشرين وما تبعه من بروز أنظمة سياسية جديدة في المنطقة جعلت من مجرى نهر الفرات مجرىً دولياً وعابراً لكل من تركيا، سوريا والعراق. وبالرغم من عدم حصول اي تغيير في الصفات الطبيعية لهذا النهر، فإن الحدود السياسية (ليست حواجز طبيعية وإنما خطوط وهمية) جعلت النهر يبدو كمجموعة من الأنهر حسب حاجة كل دولة وطبيعة إدارتها له.

لقد شكّل العراق القديم والحديث اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً بتأثير نهري الفرات ودجلة إذ إنّ الإنسان القديم وكما هو معروف قد نشأ في وادي الرافدين مهد الحضارات، وقد كان تدفق نهر الفرات منذ ذلك الحين وحتى منتصف سبعينات القرن الماضي وجريانه في العراق صوب الخليج عاملاً أساسياً في تنمية المجموعات البشرية، وكذلك في إنشاء وتطوير النظام البيئي الأهم في المنطقة الا وهي الأهوار الواقعة في بلاد ما بين النهرين جنوب العراق.

تمثل الحدود السياسية العقبة الأسوء في إدارة الأنهر التي تتشاطرها مجموعة من الدول. وفي الوقت الذي لا تفرّق فيه هذه الأنهر نفسها بين الحدود، فالسياسيون والمسؤولون عن ادارة الأنهر في البلدان المتشاطئة يعتبرون أن المياه فيها خلف الحدود السياسية هي ذات قيمة أقل أهمية.

لقد عانى العراق - كبلد مصب- ولا زال يعاني الإهمال وقلة الموارد المائية الواردة من دول المنبع، كما أن تدفق المياه الى العراق في تناقص مستمر بسبب بناء السدود في كل من سوريا وتركيا. ويلاحظ أن معدل تدفق مياه نهر الفرات في العراق خلال الـ ٢٥ عام الاخيرة هو اقل بنسبة ٤٥ ٪ من الفترة ما قبل بناء السدود. وكان لشحة المياه الشديدة وارتفاع مستوى الملوحة الأثر الكبير الذي أدّى الى نزوح جماعي هائل من الارياف الى المدن والى قلة الإنتاج الزراعي فضلاً عن التدهور البيئي والى انكماش في غلاف طبقة الأراضي الصالحة للزراعة وازدياد احتمالات التأثير السلبي بالتغيرات المناخية.

وإرتبط الانخفاض الكبير في مناسيب تدفق نهر الفرات الى العراق وبشكلٍ مأساوي بالدمار الذي خلفته الحرب والعقوبات الاقتصادية، إضافة الى سوء الإدارة من قبل النظام البائد، وكان لهذا الأمر الأثر الكبير

في انعدام الأمن الغذائي وازدياد أعداد الفقراء وفقدان المزيد من الأراضي الصالحة للزراعة وارتفاع نسب مخاطر التلوث وانتشار الأمراض المتنقلة بواسطة المياه، وقد تسببت تلك السياسات المتهورة بخسائر اجتماعية واقتصادية وأضرار بيئية خطيرة.

وفي السنوات الأخيرة قامت الدول المجاورة للعراق ببناء سلسلة من السدود الكبيرة على الروافد العليا لنهر الفرات وبسعة خزن لكل سد تتخطى المعدل السنوي لجريان النهر لمدة أربع سنوات. وواضح بأن أي من المعايير الدولية الرصينة لم تُراعى في هذه الموضوع، وقد أثبت علماء البيئة والمدافعون عنها مع علماء الإقتصاد بما لا يدع مجالاً للشك الآثار السلبية الناجمة عن خزن كميات مياه أكبر من العائد الفعلي لتجمعات مياه الأمطار بصورة تفوق المعدلات الطبيعية.

يعدُّ نهر الفرات الحاجز الاساسي ضد تمدد الصحراء في العراق، وعملية التصحر هي تحول الأرض الخصبة الصالحة للزراعة الى صحراء لا حياة فيها، وهو ما يساهم في ارتفاع معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي. إضافة الى ارتفاع معدلات درجات الحرارة المسجلة في العراق الأعلى من متوسط سطح الأرض فإن التصحر أصبح العامل الرئيس في تعيّر المناخ المتسارع.

لقد أذى النمو السكاني الخارج عن السيطرة والإدارة غير المستدامة للموارد المائية الى صراعات جدية في المنطقة، كما أنّ غياب آليات اتفاق متبادل لتسوية النزاعات مثل اتفاقات تقاسم المياه بين الدول والصراعات على المياه، تشكل تهديداً خطيراً للإستقرار والسلم الدوليين.

وفي العراق، خيارنا الإستراتيجي هو الدخول مع الدول المجاورة لنا في حوارات جادة وسلمية لتحقيق اتفاقات لتقاسم المياه طويلة الأمد على

أساس تحقيق المصلحة المشتركة، وقد وضعت الحلول العملية لتحقيق اتفاقات تقاسم المياه وتشمل النقاشات الجادة اتفاقات وتبادل المعلومات فيما يخص الإجراءات التشغيلية للسدود وزيادة إطلاقات معدلات المياه الى دول المصب، إنَّ خريطة الطريق السياسية والتقنية ستكون ضرورية لتحقيق الإتفاقات النهائية بين الدول المتشاركة في الأنهر عموماً ونهر الفرات على وجه الخصوص.

المؤتمر السادس لجمعية العربية لمرافق المياه (أكوا) للممارسات
الفضلى المنعقد في العاصمة الجزائرية - الجزائر تحت عنوان
«الإعتماد ومعايير ضبط الجودة في إدارة مرافق المياه في المنطقة
العربية» للفترة من ٣-٥ كانون أول / ٢٠١٣ .

(السياسات التي تؤثر على استخدام الغذاء والماء وحجم الخبرة المتوفرة
في قطاع المياه)

د. عبد اللطيف جمال رشيد

المستشار الأقدم لرئيس الجمهورية

وزير الموارد المائية السابق

أحييكم جميعاً وأتقدّم بالشكر للسادة منظمي المؤتمر وللسيد رئيس المؤتمر
لإتاحتهم لي هذه الفرصة للحديث عن الماء والأمن الغذائي.
عالمياً، يعتبر الماء المصدر الأكثر وفرة على الأرض، إذ يغطي ما نسبته
٧٥٪ من سطحه، ورغم هذا، يوجد حتى هذا اليوم أكثر من مليار شخص
لا يستطيعون الحصول على المياه الصالحة للشرب بسبب التوزيع غير العادل
للمياه وسوء الإدارة فضلاً عن التلوث البيئي.

ومن أهم الأسباب الرئيسة لهذه المشكلة، هي ظاهرة الصراعات من
أجل التحكم على مصادر المياه أو تقاسمها وحتى إدارتها، وهي ظاهرة
جديدة نسبياً. وفي الواقع أنّ ما يقرب من ثلثي المياه العذبة لكافة الأنهار

في العالم تندفق عبر الحدود من أكثر من بلد واحد، وهذا الوضع يشكل بيئة خصبة لتفاقم الصراعات.

وفيما يخص تجربتنا في العراق، فينبغي أن تستند الحلول على عدّة ركائز منها المفاوضات الجدّية والنهج التقني والأخذ بنظر الإعتبار حاجة السكان الفعلية من المياه بدل الحديث عن التلويح باستخدام القوة العسكرية أو عن طريق إتخاذ القرارات الإرتجالية الغير مدروسة.

إن ارتفاع معدلات النمو السكاني وبالتالي زيادة الطلب على المياه الصالحة للإستخدام البشري وعدم السيطرة على الموارد المائية من خلال إنشاء البنى التحتية الإستراتيجية والشواغل البيئية وازدياد التنافس على الطلب حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة في الداخل وبين البلدان المشاطئة، هي أسباب حقيقة لنشوب الصراعات. وفي غياب آليات حل النزاعات المتفق عليها بصورة متبادلة، مثل اتفاق تقاسم المياه بين الدول، يبقى الصراع حول المياه يشكل تهديداً للسلام والإستقرار الدوليين.

الماء والأمن الغذائي

من البديهي القول بأن أهم المكونات الأساسية للحياة هي الماء والغذاء، فإذا ما وجد الماء، كان الناس أكثر إمكانية لإنتاج المزيد من الغذاء والحصول على حياة أفضل، وعلى العكس من ذلك، تكون ندرة المياه السبب الرئيس لشيوع الجوع والفقر.

لا يوجد تعريفٌ رسمي للأمن المائي، ولكن ماجاء في الإعلان الوزاري للممتدى العالمي للمياه الثاني في لاهاي عام ٢٠٠٠ هو تعريف مقبول على نطاق واسع، حيث جاء فيه أن الامن المائي يعني: «... التأكد بأن المياه العذبة

والساحلية والنظم الإيكولوجية المرتبطة بها هي محمية ومحسنة، وحيث تتحقق التنمية المستدامة والإستقرار السياسي، وأن يُضمن حق كل فرد في الحصول على مياه كافية صالحة للشرب والإستخدام البشري وبأسعار معقولة، من أجل يحيا حياةً صحيةً ومنتجة، وحيث يأمن الضعفاء من أية أخطار محتملة تتعلق بالمياه».

مع ذلك، فقد تم الاتفاق على تعريف للأمن الغذائي من قبل قادة العالم في مناسبات عديدة، ولا سيما خلال القمم التي نظمتها منظمة الأغذية والزراعة الغذائية (فاو)، جاء فيه ان الأمن الغذائي يتحقق «عندما يتمتع البشر كافة في جميع الاوقات بالامكانيات المادية والاقتصادية للحصول على اغذية كافية ومأمونة ومغذية تلبى حاجاتهم التغذوية وتناسب اذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة».

إنّ الأمن الغذائي ليس مطلباً كمالياً، بل هو حاجة إنسانية أساسية، فلا شئ أكثر إيلاماً من معدة خاوية أو أطفال يعانون شدة الجوع بسبب عدم إمتلاكهم الوسائل التي تكفل لهم حتى وجبة طعام واحدة في اليوم، نقص المياه يمكن أن يتسبب في هذه المعاناة الإنسانية المأساوية.

كل إنسان له كامل الحق في تأمين وإنتاج غذاءه الخاص به والحصول على المياه هو المفتاح لضمان ذلك الحق. وعلى الرغم من أن تقنية الري قد تكون مضرّة بالبيئة لبعض الوقت، إلا إنه الممارسة الإنسانية الأكثر عمقاً لضمان إنتاج الغذاء. يمكن للري أن يزيد إنتاجية التربة بنسبة ٤٠٠٪، ولهذا السبب، فإنّ ضمان الحصول على المياه هو أمرٌ حيوي جداً.

نظرة على العراق

يعتبر العراق بلد مَصَّبٌ فيما بين النهرين العظيمين. تأريخياً، كانت كل العائدات المائية في حوضي دجلة والفرات تتدفق الى العراق، وفي استعراضٍ سريع نوجز بعض المنجزات التي أسهمت فيها حضارة الري القديمة لوادي الرافدين:

- أول دليل على وجود أنظمة للري وجد في حضارة أريبدو (جنوب الناصرية) في الألف الخامس قبل الميلاد.

- قناة I-tu-rungal Canal (من بغداد الى الناصرية) في مملكتي سومر وأكد ما بين ٤٠٠٠ الى ٣٠٠٠ قبل الميلاد.

- سد نمرود على نهر دجلة إضافة الى سدود أخرى في مملكة بابل أيام الملك هامورابي من ١٩٠٠ الى ١٦٠٠ قبل الميلاد.

- سدود وقنوات الملك سنحاريب في نينوى - العصر الآشوري من ١٧٠٠ الى ١٦٠٠ قبل الميلاد.

- سدود وخزانات الملك نبوخذ نصر - العصر الذهبي ٧٠٠ الى ٦٠٠ قبل الميلاد.

- حضارتا فارس واليونان وحضارة الفرثيين من ٦٠٠ قبل الميلاد الى ٦٣٧ م.

- الطوفان العظيم ما بين ٦٢٧ - ٦٢٨ م. الذي أنتج نظام الأهوار . وفي الوقت الحاضر، تبلغ الطاقة التصميمية للسدود والنواظم بحدود ٢٥٠٠ ميغاواط وهي تغطي حوالي ٢٥٪ من حاجة البلاد للطاقة خلال تسعينات القرن الماضي.

ومع شديد الأسف، فإنّ ما خلفته الحروب من دمار وتراجع كمية المياه

المتدفقة إضافة الى مشاريع بناء السدود المكثفة في كل من سوريا وتركيا أدى بالعراق الى أن ينتج ما يقرب من ٣٠٪ فقط من الطاقة التصميمية للسدود والنواظم في السنوات العشر الماضية، والطاقة الكهرومائية لا تنال إلا مزيداً من الإهمال. وسيكون هذا النقص في إنتاج الطاقة ملموساً وبوضوح بعد الانتهاء من إنشاء سد اليسو التركي على نهر دجلة الذي سيقبل من المياه الداخلة إلى سد الموصل بما نسبته ٥٠٪ من المعدل السنوي على الأقل.

شرعت الدول المجاورة للعراق ابتداءً من أواخر سبعينات القرن الماضي في بناء السدود الكبرى والقيام بـ «ثورة» من أجل خلق ظروف هيدرولوجية لم تكن موجودة في الماضي، وقد بلغ إنخفاض معدلات المياه في نهر الفرات حدّاً مقلقاً بفعل الخزانات المشيدة على سدود كيبان، كريكايان، أتاتورك في تركيا، وسد طبقة في سوريا على حدّ سواء. كما أدى بناء السدود والتحويلات المائية على نهري الكارون والكرخا في إيران الى تراجع مأساوي في نوعية المياه، وبالتالي الخدمات البيئية والأراضي الرطبة في شط العرب وجنوب العراق.

يعتمد المزارعون في العراق على طريقة الري التقليدية في المقام الأول، وهي طريقة تسبب هدراً كبيراً في الواردات المائية، ومن الطبيعي أن يؤثر انخفاض الموارد المائية على الأمن الغذائي بصورة هائلة، وخاصة المواد الغذائية المنتجة محلياً. وفي نفس الوقت، وعلى الرغم من أنّ واقع إنتاج الغذاء في العراق متدهورٌ أساساً، فإنّ حدود العراق مفتوحةٌ على مصراعيها لاستيراد جميع أنواع المواد الغذائية من الدول المجاورة بصورة غير محدودة، متسبباً بحرمان عجلة الإنتاج الزراعية العراقية من المنافسة العادلة وضمان زيادة الأمن الغذائي في البلاد.

تشير تقديرات المنظمة الدولية (فاو) إلى أن ٢٠-٣٠٪ من كلفة طعام العائلة اليومي مرتبط بالطاقة الكهربائية. وفي العراق ينبغي لنا مضاعفة هذا التقدير، إذ إنَّ الطاقة مكلفةٌ للغاية وخاصة في مجال الإنتاج الزراعي، بسبب آثار الدمار الناتجة عن الحروب وعدم قدرة السلطات على حل أزمة الكهرباء في البلاد على الرغم من إنفاق ما يقرب من ٣٠ مليار دولار منذ عام ٢٠٠٣. يعتبر العراق خير مثال على ما يسمّى بترابط المياه والغذاء والطاقة، وهذا الترابط موجود بشكل كبير جداً، وتاريخ العراق الحديث أنموذجٌ حيٌّ على هذا الترابط. وهذا الحال صحيح، ولا ينطبق فقط على الجانب الإنتاجي حيث الإنتاج الغذائي يعتمد كلياً على توافر المياه، وكلاهما يتأثران (الإنتاج الغذائي وتوافر المياه) بشكل مباشر بمدى توافر الطاقة الكهربائية أو عدمه، ولكنه يعتمد أيضاً على الجانب الاستهلاكي وما يمكن للسوق العراقية أن تستوعبه. ومن أجل دعم نظام التوزيع العام عالي الكلفة، أو ما نسميه بالبطاقة التموينية باستخدام المال المتحصّل من عائدات النفط، أحثّ شخصياً الحكومة العراقية على المراجعة الجذرية لهذا البرنامج المهم، والذي أعتقد بأنَّ الملايين من الفقراء والجوعى قد استفادوا من فقراته.

يعتمد الأمن المائي في العراق على عدد من القضايا، تتصل بمحيطه الإقليمي، وفي عرضٍ سريع لبعض الأرقام الخاصة بكمية المياه والأراضي الصالحة للزراعة، نعرف أهمية الوصول إلى شراكة عادلة وحقيقة للمياه بين دول المنبع ودول المصب وأيضاً المتشاطئة منها، ففي المنطقة العربية يبلغ عدد السكان حوالي ١٥٪ من سكان العالم، وكمية المياه العذبة فيها هو حوالي ١٪ من مجموع المياه في بقية أنحاء المعمورة. وبالنسبة للمناطق الصالحة للزراعة في العالم أيضاً، فهي بحدود ٧, ٢ مليار هكتار، ويستخدم من هذا الرقم

حوالي ٥, ١ هكتار فقط للإنتاج الزراعي وما يقرب من ٢, ٥٪ من مياه العالم هي مياه عذبة و ٤, ٠٪ هي مياه سطحية.

إنّ اتفاقات تقاسم المياه مع دول الجوار ضرورية جداً، وخاصةً تركيا وإيران لضمان وصول المياه في الزمان والمكان المناسبين، خصوصاً وأنّ الزراعة بطريق الري التقليدية هي المصدر الرئيس للغذاء في العراق. وإذا ما كانت الدول المعنية غير قادرة على حل هذا المسألة، فإنّ العراق مستعد لقبول وساطة دولية، يمكن من خلالها الاستعانة بتحكيم طرف ثالث محايد، لبلورة خارطة طريق تحقق الاتفاقات المناسبة لتقاسم المياه.

ومن الأهمية القصوى العمل على تأسيس إدارة مستدامة للموارد المائية المتاحة، من خلال تطبيق إدارة الموارد المائية (Water Resources Management)، تنفذ مع بنود سياسات حماية البيئة والنظم الإيكولوجية، مع الأخذ بنظر الاعتبار أنّ للمناخ وهطول الأمطار وتساقط الثلوج والجفاف آثار خطيرة. وفي هذا الصدد ينبغي تطوير إستراتيجية طويلة المدى لإصلاح قطاع المياه وإدارتها، في ظل ظروفٍ تشكو أساساً من ندرة المياه الدائمة، سواء كان ذلك بسبب تأثيرات تغير المناخ أو إدارة المياه والخطط التنفيذية للبلدان المتشاطئة.

رسوم وأجور استخدام المياه:

بدأت عملية فرض الرسوم على استخدام المياه في العراق قبل عام ٢٠٠٣، فالسعر المفروض على الدونم الواحد (٢٥٠٠م) يتراوح بين ٥٠٠ إلى ٢٥٠٠ دينار عراقي حسب طريقة الري. وقد بذل جهد كبير لتحصيل تلك المبالغ خلال عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ وبصعوبة كبيرة، علماً أنّ كلفتها

أقل بنسبة ٥٠٪ من التكلفة الحقيقية التي تتحملها الدولة. وخلال عام ٢٠٠٦ تم إرسال طلب إلى مجلس الوزراء لتأجيل تحصيل تلك الأموال حتى إشعار آخر، ولا يزال هذا التأجيل ساري المفعول.

وقد اتخذ العراق خطوات جادة من أجل إنشاء المجلس الوطني للمياه بغية تعزيز قطاع المياه، وإدخال وتنفيذ إصلاحات جذرية على هذا القطاع في أنحاء البلاد كافة.

ختاماً، العراق بلد متطلع إلى المستقبل، وهو يفضل الحوار وتقاسم المنافع المتبادلة بين الأطراف المعنية بالأمر، وتحقيق تسوية في قضايا المياه، لتحقيق حصّة عادلة منها وضمان أمنه الغذائي.

لطيف رشيد: حوار المصالح المشتركة مع تركيا وإيران ينهي شحة المياه

جدد مطالبته بالإسراع في تأسيس مجلس أعلى للمياه في البلاد

السليمانية الصباح الجديد _ شؤون عراقية
عباس كاريزي

٣ آذار ٢٠١٨

أكد وزير الموارد المائية السابق في العراق الدكتور لطيف رشيد، ان ازمة شحة المياه التي تواجه العراق، ناجمة عن عدم وجود اتفاقات او تفاهات مشتركة مع تركيا وايران، تضمن حقوق العراق في المياه مع هاتين الدولتين. وزير الموارد المائية السابق المستشار الاقدم لرئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد الذي التقته الصباح الجديد، في مكتبه بمحافظة السليمانية، كان كعادته محملاً بالهموم الادارية متشعب الاهتمامات متقد الفكر، ومن هنا شخص بكل صراحة اهم المشكلات والعراقيل التي كانت وراء ازمة المياه، والعراقيل التي تواجه تحسين واقعها، والتحديات التي تواجه استثمار الموارد المائية. تناول الحوار عدداً من المحاور المهمة منها المياه الدولية السطحية والجوفية المشتركة، والتغيرات المناخية وتأثيراتها على الموارد المائية وإستثمار المياه الجوفية، والاستعمال الامثل للسدود وتردي الواقع الزراعي.

استهل الدكتور لطيف رشيد حديثه للصباح الجديد، بالاشارة الى ثلاثة اسباب رئيسة تؤثر على نسب وكميات المياه في العراق وهي المناخ والمتغيرات الجوية وتصرفات دول الجوار بالكميات التي تدخل البلاد من المياه، اضافة الى الاستعمال البدائي والهدر الكبير الحاصل في ادارة المياه التي تدخل الى البلاد.

وتابع أن معدلات تدفق المياه الى العراق غير مستقرة وهي في تناقص مستمر بسبب سياسة وتصرفات دول الجوار كبناء السدود والمنشآت التخزينية، والمشاريع الإروائية وبناء المحطات الكهربائية، في كل من تركيا وايران وسوريا، إضافة الى احتباس الأمطار وانخفاض هطولها في العراق ودول أخرى عديدة، اسهمت كل تلك العوامل في الشحة الشديدة في المياه وادت الى ارتفاع مستوى الملوحة وقلة الإنتاج الزراعي، فضلاً عن التدهور البيئي، الذي ادى الى انحسار الأراضي الصالحة للزراعة وارتفاع تأثيرها سلباً بالتغيرات المناخية.

رشيد قال في معرض رده على سؤال للصباح الجديد، حول السبل الكفيلة بضمان نسبة العراق من اطلاقات المياه من دول الجوار، «إنّ ازمة المياه في البلاد لن تحل بالتلويح بالقوة مع دول الجوار، إنما الحل الامثل يكمن في الدخول مع الدول المجاورة لنا في حوارات جادة وسلمية لتحقيق اتفاقات طويلة الأمد لتقاسم المياه على أساس تحقيق المصالح المشتركة.

وأكد انه يجب على العراق التفاهم مع ايران وتركيا على وضع خطة تشغيلية لادارة المياه المشتركة والتفاهم على الية لاطلاقها في المواسم التي

يحتاجها العراق، وخزنها في الاوقات التي تقل الحاجة اليها في موسمي الشتاء والخريف، وتابع «مع الاسف لحد الآن ليس لدينا لامع ايران او تركيا تفاهمات على اطلاق حصة مناسبة للعراق من المياه»، وأردف «عملت هاتان الدولتان في كثير من الاحيان، على تحويل مجرى كثير من الروافد واقامت سدودا ضخمة على مجرى نهري دجلة والفرات، من دون تفاهم او اتفاق مسبق معنا».

واوضح وزير الموارد المائية الاسبق «تمكنا خلال وجودنا في الوزارة من تغيير الشعار الذي رفعته تركيا «النفط مقابل المياه» وتحويله الى استعمال المياه لتحقيق الاستقرار والامن في تلك المناطق.

وأردف «لحد الان لا يوجد اي تشريع او قانون دولي لضمان حصة الدول المتشاطئة من المياه، سوى بعض الاتفاقات المشتركة بين تلك الدول، وإنّ ما يوجد في الامم المتحدة عبارة عن بعض المبادئ والتوصيات، ولا يوجد قانون واضح يحتم على الدول عدم التجاوز على حصص بعضها من المياه».

وزير الموارد المائية الاسبق دعا في سياق حديثه الى البدء باجراء مباحثات جادة مع دول الجوار لمعالجة ازمة المياه، باشارك الشخصيات العلمية الكفوءة والنزيهة من قيادة الإدارات في هذا القطاع المهم والمرتبط مباشرة بالأمن الغذائي وحاجة الناس اليومية الى خدمات المياه، وأردف لأننا بالقوة والحروب لن نتمكن من معالجة ازمة المياه وضمان حصصنا من المياه التي تدخل الى البلاد من دول الجوار.

وأكد ان حل المشكلة يكمن بعدم ربط المياه بالمواقف السياسية والعمل على توقيع اتفاقات مع دول الجوار، وادرف « وإذا ماكانت الدول المعنية غير قادرة على حل هذه المسألة، فإنّ العراق مستعد لقبول وساطة دولية، يمكن من خلالها الاستعانة بتحكيم طرف ثالث محايد، لبلورة خارطة طريق تحقق الاتفاقات المناسبة لتقاسم المياه.

رشيد وعلى صعيد متصل طالب بتشكيل هيئة عليا أو مجلس أعلى للمياه، تكون تحت قيادة رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الموارد المائية، تشرف على ادارة الانهر والسدود والجداول، تضم في عضويتها الخبراء والمختصين في الموارد المائية والقوانين الدولية من وزارات الخارجية والتخطيط والزراعة والأمن الوطني والكهرباء ومجالس المحافظات والبلديات.

وأشاد وزير الموارد المائية الاسبق في سياق حديثه بالجهود التي يبذلها وزير الموارد المائية الحالي في العراق، الدكتور حسن الجنابي لتحقيق التنمية المستدامة والأمن المائي في العراق، مشيراً الى ان ضعف الامكانيات وقلة التخصيصات المالية تقف حائلا دون اقامة العديد من المشاريع الاروائية والسدود والمشاريع الاستراتيجية، مبيناً أن العراق يمتلك إمكانية للإستثمار في أراضيهِ الزراعية بما لا يقل عن ١٥ مليون دونم، الا ان الأراضي المزروعة سواء وقتية أو سنوية أقل من ٤ ملايين دونم، «أي إننا نستغل أقل من ربع المساحة الصالحة للزراعة».

كما دعا الى استعمال الطرق والتقنيات الحديثة في الري، تضمن الاستفادة القصوى من المياه ومنع الهدر الكبير، الحاصل نتيجة لاستعمال طرق بدائية في الزراعة، مؤكدا انه بقدر ما يتعلق توفير الكميات المناسبة بضمن حصة مناسبة للعراق من دول الجوار، فانه يتعلق بالاستعمال الامثل للمياه التي تدخل البلاد من دول الجوار.

رشيد عبر عن اسفه من تأثير الصراعات السياسية على مستوى التنسيق والتعاون بين حكومتي الاقليم والمركز، وتحديدًا في ملف المياه وتحقيق الاستفادة القصوى منها، مؤكدا ان رفض مسؤولين رفيعي المستوى في الاقليم استكمال بناء سد بيخمة، الذي اكد انه في اثناء توزره للموارد المائية بذل جهودا مضنية لاقناع الاقليم بالموافقة على استكمال بنائه، ولكن من دون جدوى، على الرغم من موافقة رئيس حكومة اقليم كردستان نيجرفان بارزاني ورغبته في اتمام بنائه، الذي اكد ان أنجازه كان سيعد المشروع الاستراتيجي الاول للمياه في العراق.

الدكتور لطيف رشيد اكد، ان انجاز ذلك المشروع لم يكن ليؤثر سلبا على العمق الاستراتيجي لأقليم كردستان، ولم يكن له ان يقسم كما كان يتصور بعض المسؤولين مناطق الاقليم الى شطرين، وانه كان سيضمن توليد ١٥٠٠ ميغا واط من الطاقة الكهربائية، فضلاً عن تأمين مياه الري للمليوني دونم من الاراضي الزراعية في الاقليم والمناطق المجاورة له.

الموارد المائية والتطورات الإقليمية

د. عبد اللطيف جمال رشيد
المستشار الأقدم لرئيس الجمهورية
وزير الموارد المائية الأسبق

تموز ٢٠١٢

توجد إثنتان وعشرون دولة عربية في منطقة الشرق الأوسط، أربعة عشر دولة منها أعضاء في اللجنة الاقتصادية - الإجتماعية لغربي آسيا في الأمم المتحدة (ESCWA) وهي البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، عمان، فلسطين، قطر، السعودية، السودان، سوريا ودولة الامارات العربية المتحدة واليمن.

والدول العربية من بين أكثر دول العالم ندرة في المياه، فماليقل عن ١٢ دولة عربية تعاني من نقص حاد في المياه، إذ إن حصة الفرد الواحد من الموارد المائية المتجددة لا تتجاوز ٣٥٠٠ م٣ سنوياً (FAO ٢٠١١)، وإن نسبة عدد السكان في منطقة الشرق الأوسط لا تقل عن ١٠٪ من عدد السكان في العالم ولكن نسبة المياه فيها لا تتجاوز ١٪ من المياه العذبة والصالحة للشرب.

تعاني المنطقة العربية ووقت طويل من قلة المياه فقد إزدادت التحديات والضغط على موارد المياه العذبة خلال العقود الأخيرة كالنمو السكاني، الهجرة، تغير أنماط الإستهلاك، الصراعات الإقليمية، التغيرات المناخية

وتبدل الحكومات، وزادت هذه الضغوطات من المخاطر والشكوك المرتبطة بنوعية وكمية المياه إضافة الى اعتماد السياسات التي تسعى الى تعزيز الحياة الريفية وتحقيق التنمية والأمن الغذائي، وإدراكاً للوضع المائي في المنطقة فقد بادرت الحكومات العربية الى:

١- إنشاء المجلس الوزاري العربي للمياه (AMWC) تحت رعاية جامعة الدول العربية.

٢- السعي الى التقليل من المخاطر على المستوى الوطني من خلال وضع إستراتيجيات خاصة بقطاع المياه.

٣- العمل على توحيد الآراء والمواقف في الخطط التنموية الوطنية ومتابعة الإصلاحات المؤسسية والقانونية وتبديد كل الشكوك والمخاوف المتعلقة بإدارة الموارد المائية المشتركة.

التركيبة السكانية، الهجرة والتمدن

بلغ مجموع سكان المنطقة العربية ٣٥٢ مليون نسمة عام ٢٠٠٩ ومن المتوقع أن يصل العدد الى ٤٦٠ مليون عام ٢٠٢٥ (ESCWA ٢٠٠٩)، وفي العقود القليلة الأخيرة زاد النمو السكاني السريع من الطلب على المياه العذبة، فضلاً عن ندرة المياه الموجود أساساً في المناطق الحضرية والريفية كما إن أكثر من ٥٥٪ من سكان تلك المناطق يعيشون في المدن.

وتعد الزراعة أحد أهم الأسباب في نقص المياه في المنطقة العربية فهي تشكل أكثر من ٧٠٪ من إجمالي الطلب على المياه في معظم بلدان الإسكوا، ففي دول العراق، عمان، سوريا واليمن تستحوذ الزراعة فيها على حوالي ٩٠٪ من إستخدامات المياه، ومع ذلك فالمنطقة غير قادرة على إنتاج ما يكفي

من الغذاء لإطعام سكانها. وعلى هذا النحو فإنّ عدم الوصول الى الإكتفاء الذاتي في المنطقة لم يحقّق الأمن الغذائي على مستوييه الوطني أو الإقليمي.

التغيرات المناخية والظواهر المتطرّفة

إن منطقة الشرق الأوسط حسّاسة وبشكل خاص للأثار الناجمة عن التغيرات المناخية، خاصةً وأنها تعاني من التقلبات المناخية الشديدة وندرة المياه، ويمكن أن تؤدي تغييرات صغيرة في الأنماط مناخية الى آثار دراماتيكية على مستوى قشرة الأرض، وعلى الرغم من إن هذه الآثار لاتزال غير مؤكدة فإن النتائج المتوقعة للتغيرات المناخية تشمل زيادة درجة حرارة التربة والجفاف، والتحوّلات في أنماط سقوط الأمطار الموسمية، ولكن عدم وجود بيانات موثقة ومنسّقة للموارد المائية ومعلومات كافية يعرقل عملية إتخاذ القرارات كما يمنع من وضع أطر سياسةٍ متماسكةٍ وتعاونيةٍ لإدارة الموارد المائية المشتركة ولتقييم التغيرات والتقدم الحاصلين.

المؤسّساتية والإستجابات القانونية والتخطيطية

ينبغي الإعتراف بالحاجة الى مقارنة مشتركة لتحسين إدارة الموارد المائية وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية، وقد إعتد المجلس الوزاري العربي للمياه استراتيجية أمن المياه العربية في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والإحتياجات المستقبلية للتنمية المستدامة (٢٠١٠-٢٠٣٠) في عام ٢٠١١.

وتحدّد الاستراتيجية أولويات العمل على المستوى الإقليمي مع التركيز على مايلي:

١- إن أولويات التنمية الاجتماعية-الاقتصادية (بما في ذلك الحصول على إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي والمياه لأغراض الزراعة) هي التمويل، الإستثمار، التكنولوجيا، الموارد المائية غير التقليدية وإدارة الموارد المائية المتكاملة.

٢- الأولويات السياسية وتشمل إدارة الموارد المائية المشتركة وحماية الحقوق المائية.

٣- الأولويات المؤسسية المرتبطة ببناء القدرات، رفع مستوى الوعي، البحوث والنهج التشاركية التي تضم المجتمع المدني والمؤسسات المهمة لإدارة المياه.

إن المجلس الوزاري هو مجلس حكومي - دولي أنشأ في إطار جامعة الدول العربية ومدعومٌ من قبل مكتب تنفيذي (لجنة فنية علمية إستشارية - أمانة عامة)

مثال آخر هو جمعية مستخدمي المياه للدول العربية (ACWUA) الذي يركز على الحوار وبناء القدرات لتوفير المياه وأعمال الصرف الصحي.

تنسّق هذه المؤسسات من بين أمور أخرى عدة مبادرات حول المياه الإقليمية في المنطقة تركّز على تعيّر المناخ كالموارد المائية المشتركة، إدارة الموارد المائية المتكاملة والأهداف الإنمائية للألفية.

ومن أجل تعزيز القدرة على التكيف والاستعداد بكل ما يتعلق بالأمن الغذائي، سعت بعض الدول العربية الى ضمان الأمن الغذائي من خلال ترتيبات التجارة والإستثمار والتعاقد مع بلدان أخرى.

الصراعات الإقليمية والربيع العربي

إتسمت دورات الصراع بعدم الإستقرار والحروب الأهلية والحروب والإحتلالات التي تميّزت بها المنطقة العربية وعلى مدى عقود، وقد أدّى كل هذا الى أعداد كبيرة من المشرّدين داخلياً وزاد من معدلات الهجرة على المستويين الوطني والإقليمي.

وفي المحصلة، فما نسبته ٣٦٪ من المشردين داخلياً في العالم موجودون الآن في منطقة الإسكوا مايفرض طلبات إضافية على شبكات المياه والمياه العذبة المتوترة أساساً، فعلى سبيل المثال أدّى الجفاف الحاد في الصومال الى نزوح اللاجئين الى البلدان المجاورة، جيبوتي واليمن على الرغم من النزاعات الأهلية في اليمن والتوقعات بأن صنعاء ستصبح أول عاصمة خالية من المياه في العالم. لقد عكس الصراع وعدم الإستقرار التقدّم باتجاه تحقيق أهداف إيصال المياه والقيام بمشاريع الصرف الصحي، ففي العراق - مثلاً- وعلى الرغم من أنّه أحد أغنى دول المنطقة مائياً ونفطياً فقد واجه نقصاً حاداً في المياه وخدمات المياه لاتزال متقطعة في مراكز المدن الحضرية وأطرافها.

إن إنخفاض تدفق المياه في أنهر دجلة والفرات والكارون والكرخا جاء بسبب الطلب المتزايد وتسرب المياه من منابعها، وأدّى تدفق المياه المالحة من دول إيران، سوريا وتركيا في شط العرب الى إنخفاض نسبة المياه العذبة، وهذا ما أثر على إمدادات المياه في البصرة حيث ملوحة الماء الآن - حتى بعد تصفيتها- تتجاوز معايير المياه الصالحة للشرب، كما تؤثر زيادة الملوحة في الخليج على عمليات تقطير مياه البحر والثروة السمكية، كما يمكن أن تساهم في إعادة التوتر بين العراق والدول المجاورة له، كما أن البنى التحتية مدمرة بالكامل أو تكون قد دمّرت نتيجة للصراعات العنيفة.

التحديات والمخاطر

هناك أربعة تحديات تؤثر على إدارة الموارد المائية في المنطقة: الأمن المائي، عائدية الموارد المائية المشتركة، التغيرات المناخية والأمن الغذائي. القيود المالية والتقنية فضلاً عن قلة البيانات والمعلومات الأكيدة عن نوعية وكمية المياه هي عوامل متشعبة تزيد من المخاطر وعدم الثقة بإدارة هذه التحديات. والتحدي الكبير لإدارة الموارد المائية في المنطقة العربية هو إن أنظمة الأنهار الدولية الرئيسة في المنطقة هي مشتركة من قبل بلدين أو أكثر.

تشمل أنظمة المياه السطحية الرئيسة المشتركة في المنطقة:

- أ- حوضي نهري الفرات ودجلة مشاركة مع إيران، العراق، تركيا وسوريا.
- ب- نهر العاصي ويتشارك فيه لبنان، سوريا وتركيا.
- ج- نهر الأردن (بما في ذلك نهر اليرموك) يتشارك فيه الأردن، لبنان، فلسطين، سوريا وإسرائيل.
- د- يغطي حوض نهر النيل أحد عشر بلداً، بينها دولتان عربيتان هما مصر والسودان.
- ذ- نهر السنغال الذي يتشاطئ مع أربع دول هي غينيا، مالي، موريتانيا والسنغال.
- ر- بحيرة تشاد تتشارك مع ثماني دول هي الجزائر، الكاميرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، ليبيا، النيجر، نيجيريا والسودان.
- ز- تقدّر (ستراتيجية الأمن المائي العربي) بأن ٦٠٪ من موارد المياه السطحية في المنطقة العربية تنبع من خارج المنطقة، وتدخل إليها من خلال أنهر الفرات ودجلة والنيل والسنغال.

تغيرات المناخ

يمكن لتغيرات صغيرة في أنماط المناخ أن تؤدي إلى تأثيرات دراماتيكية على الأرض، وتشير التوقعات المناخية إلى حدوث زيادة في درجات الحرارة في المنطقة، كما يمكن بحسب هذه التخمينات أن تساهم في زيادة الجفاف وانخفاض نسبة الرطوبة في التربة، وارتفاع معدلات التبخر ونضوح النباتات وتغيرات في أنماط سقوط الأمطار الموسمية. إن زيادة وتيرة الجفاف هو تحدٍ مهم جداً تواجهه المنطقة، وعلى مدى السنوات العشرين الماضية شهدت دول الجزائر، المغرب، الصومال، سوريا وتونس جفافاً كبيراً ويبدو أن وتيرة هذه الأحداث في تزايد مستمر وقد شملت كذلك العراق وإيران وغيرها من دول المنطقة.

تحسين إدارة الموارد المائية

- أولويات التنمية الاجتماعية والإقتصادية هو الحصول على إمدادات المياه، خدمات الصرف الصحي، الماء لأغراض الزراعة، التمويل، الإستثمار، التكنولوجيا، الموارد المائية غير التقليدية والإدارة المتكاملة للموارد المائية.

- الأولويات السياسية المتعلقة بإدارة الموارد المائية المشتركة وحماية الحقوق المائية وخاصة في البلدان التي لها شراكة في الأنهر.

- الأولويات المؤسسية المرتبطة ببناء القدرات والتوعية، البحوث، جمع المعلومات، النهج التشاركية وإشراك المجتمع المدني.

أصبح الإعتماد على موارد المياه غير التقليدية ردة فعل لندرة المياه في المنطقة العربية، فتحلية مياه البحر هي المصدر المياه الأول لدول مجلس التعاون الخليجي، وإعادة إستخدام مياه الصرف الصحي هي ممارسة شائعة في الأردن والإمارات العربية المتحدة.

تحلية المياه وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي

تنتج دول الأردن، الكويت، السعودية والإمارات العربية المتحدة كمية كبيرة من مياه الصرف الصحي المُعالج نسبياً، ومع الإستخدام المباشر لمياه الصرف الصحي المُعالج، تستخدم السعودية وعمان على التوالي ما يقرب من ١٪ و ٣٪ من مجموع المياه المُعالجة في عام ٢٠٠٦ وتستخدم كل من الأردن وقطر ٩٪ و ١٠٪ من مجموع المياه وعلى التوالي أيضاً في عام ٢٠٠٥.

حصاد المياه والضباب / الإستنتاجات

على الرغم من المخاطر والتشكيكات التي تمت مناقشتها في هذا الفصل فإن المياه تندفق في صميم وعي وثقافة الشعوب. ومع ذلك فإن شحة المياه، نمو السكان، الأمن الغذائي، التغيرات المناخية، الظواهر الجوية المتطرفة، النزاعات الإقليمية والصراعات الجديدة المحتملة على موارد المياه المشتركة تؤثر على قدرة إدارة موارد المياه السطحية والمياه الجوفية في المنطقة العربية.

سيكشف المستقبل عن كيفية تقييم هذه المخاطر وكيف إن إشراك أصحاب المصلحة في عمليات البناء والمشاركة سيحفز العمل على المستويين الوطني والإقليمي للتغلب على هذه التحديات على الرغم من أجواء التشكيكات المستمرة.

الوضع المائي في العراق

د. عبد اللطيف جمال رشيد

وزير الموارد المائية

تشرين أول ٢٠٠٩

يلعب الماء دوراً أساسياً في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جميع انحاء العالم وكذلك الحال في العراق حيث نشأت أولى الحضارات السومرية والبابلية والاشورية على ضفاف نهر دجلة والفرات قبل آلاف السنين ورافق تلك الحضارات انشاء أولى المنشآت الهيدروليكية والسدود وقنوات الري وسن القوانين التي تنظم استخدام مياه الانهر . لقد كان الماء ولايزال مهماً في تاريخ العراق وتنميته ولأجل فهم ما يحمله المستقبل للعراق علينا ان ننظر الى السياسات المائية في العراق والتحديات التي تواجهه في استثمار الموارد المائية .

نتيجة لسياسة التخبط التي انتهجها النظام السابق والدخول في صراعات داخلية وحروب اقليمية ودولية والحصار الاقتصادي اضافة الى عدم تخصيص المبالغ اللازمة لاعمار البنى التحتية وتنفيذ المشاريع التنموية وغياب الاستراتيجيات الواضحة للنهوض بالواقع الاقتصادي والتنموي في البلاد ادى ذلك الى تردي كبير في القطاعات الخدمية المختلفة كما ان قرارات البت في العديد من المشاريع الاستراتيجية الضخمة كانت بدوافع

سياسية اكثر من كونها حلاً فنية وكانت معايير المشاركة العامة والتحليل الاقتصادي مهمة في عملية صنع القرار الذي حمل معه تأثيرات سلبية كبيرة على الواقع الاقتصادي والتنموي في البلاد.

ان عدم تطبيق الطرق التكنولوجية الحديثة في ادارة الموارد المائية في وزارة الري سابقاً ادت الى تخلفها عن التطور العالمي بعدة عقود وان اللامبالاة التي ابداهها النظام السابق تجاه العلم والهندسة مرتبطة مع (١٢) سنة من الحصار والعقوبات الاقتصادية المفروضة حرمت المهندسين والعلماء من فرص التعاون ونقل التكنولوجيا الحديثة وبالتالي ورثنا تركة ثقيلة من التخلف والاهمال في المجالات كافة ومنها الموارد المائية وهذه بحاجة الى فترة زمنية طويلة وتخصيص مبالغ كافية من الميزانية الاستثمارية للدولة للنهوض بهذا القطاع الحيوي المهم.

كما لم تكن وزارة الري سابقاً تمتلك اعداد كافية من المكائن والاليات الضرورية لانجاز المشاريع والاعمال في المجالات الاروائية المختلفة وبعد عام ٢٠٠٣ سعت وزارة الموارد المائية الحالية الى التعاقد واستيراد عدد كبير من الاليات والمعدات الحديثة ومن مناشى عالمية معروفة لتحسين الوضع المائي في العراق خاصة فيما يتعلق بمعدات حفر الابار المائية وطواقم الضخ ومكائن قطع الاعشاب المائية ومعدات كري الانهر ومختلف الاليات الاخرى حيث كان لدى الوزارة ماكنتين فقط للتحشية في سد الموصل وحاليا هنالك (٣٦) ماكينة تحشية جديدة تعمل في الموقع اضافة الى عدم امتلاك الوزارة الى اي كراة حديثة سوى عدد محدود من الكراة القديمة والمستهلكة في حين الان توجد (٥٨) كراة حديثة مختلفة الاحجام بالرغم من ان الحصول على مثل هذه المعدات التخصصية (الكراة) يحتاج الى وقت طويل ومبالغ طائلة.

لقد مرت على العراق سنوات شحيحة متعاقبه منذ العام ١٩٣٣ وكان الاسوأ فيها تعاقب ثلاث سنوات مائه هي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ والآن تتكرر الشحه المتعاقبه منذ العام المنصرم ٢٠٠٨ والعام الحالي ٢٠٠٩ ماتؤشر هذه الحاله تأثير ظاهرة الانحباس الحراري الذي يشهده العالم على ندره سقوط الامطار والتغيير المناخي.

لقد ساهمت عدة عوامل في نشوء أزمة المياه الحالية وكان لها تأثيرها الكبير على الموارد المائية في العراق .

- العامل الاول التغيير المناخي والاحتباس الحراري الذي ادى الى ظاهرة الجفاف وشمل منطقة الشرق الأوسط برمتها وليس العراق فقط مما نتج عنها تناقص كبير في كمية سقوط الامطار والثلوج وتدني واضح في الايرادات المائية لنهري دجله والفرات وروافدهما.

- العامل المهم الآخر هو تصرفات دول الجوار والمقصود بها الخطة التشغيلية المائية لتركيا وسوريا وايران فقد كانت المياه العذبه تنساب من الجبال في تركيا عبر سوريا ومن جبال ايران دون حواجز أو سدود منذ الأزل حتى أوائل السبعينات من القرن الماضي حين قامت دول الجوار بأنشاء السدود التخزينية والمشاريع الاروائية ومازالت مستمرة في انشاء المزيد منها من دون الأخذ بنظر الاعتبار مايرتب من نقص في الواردات المائية المنسابه الى العراق وتدهور نوعيتها حيث توجد عدد من السدود المقامه على نهر الفرات داخل تركيا وسوريا ومن خلال خططها يمكن السيطرة على كميات المياه الوارده اليها وخزنها أما بالنسبه لروافد نهر دجله فأن ايران قامت بقطع مياه معظم الروافد التي تغذي نهر دجلة بشكل تام

كرافدي الوند والكرخة وتحويل مجرى نهر الكارون الذي يغذي شط العرب الى داخل الاراضي الايرانية مما ادى الى ارتفاع نسبة الملوحة بشكل كبير في شط العرب وتأثر الاراضي الزراعية ونوعية مياه الشرب في محافظة البصرة نتيجة اعطاء مجال للمد الوصول الى مدينة القرنة والفاو أحيانا لعدم وجود قوة دافعة للمياه المالحة.

- العامل الثالث يتعلق بإدارة المياه داخل العراق فسوء التخطيط الذي اضطلعت به السياسات السابقة منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة حتى سقوط الكتاتورية في ٩ / ٤ / ٢٠٠٣ وكذلك الحصار الاقتصادي على العراق ادت الى تعطيل العملية التنموية وتردي الخدمات في القطاعات المختلفة ومنها قطاع الموارد المائية وعدم وضع خطط واضحة لاستخدامها ولم يولي النظام السابق مشاريع الري الاهتمام الكافي واصبحت الاراضي بور غير صالحة للزراعة وأهمل تنفيذ العديد من المشاريع التي كان من الممكن تنفيذها في العهد السابق والاستفادة منها كما أهمل وضع الخطط اللازمة لصيانتها وحسن تشغيلها ومعظم تلك المشاريع التي أقيمت في البلاد تحتاج الى صيانة والى تطوير فالمشكلة المائية قديمه واليوم نمتلك اكثر من (١٢٦٦٨٩) كيلومتر من القنوات والمبازل الرئيسية والثانوية والمجمعة والحقلية معظمها يحتاج الى صيانة واعادة تأهيل وكما موضح في الجدول التالي:-

القنوات الرئيسية	القنوات الفرعية	القنوات الثانوية	القنوات المجمعة
٧٤٦٣,٥ كم . ط	١٠٧٣٧ كم . ط	٩٥٥١ كم . ط	١٤٧٧٣ كم . ط

المبازل الرئيسية	المبازل الفرعية	المبازل الثانوية	المبازل المجمعة	المبازل الحقلية
٤٢٨٨ كم . ط	٨٣٩٦ كم . ط	٥٧١١ كم . ط	١٣٣٢١ كم . ط	٥٢٤٤٨ كم . ط

وهناك عدد كبير من محطات الضخ في وضع سيء وتحتاج الى صيانه وإعادة تأهيل ثم ان الاعشاب المائية وعوامل التلوث البيئي تنتشر في الانهر الرئيسي والفرعية.

إن عملية تحسين وتطوير واقع الموارد المائية وتنفيذ المشاريع الاروائية الاستراتيجية المهمة بهدف استغلال المياه المتوفرة بشكل أمثل خاصة في المرحلة الانتقالية الحالية الصعبة يتطلب توفر الظروف الامنية المناسبة في مواقع تنفيذ المشاريع إضافة الى تهيئة المناخ الملائم لتشجيع الاستثمار في مجالات الموارد المائية خاصة في مجالات تنفيذ المشاريع الاروائية وتنفيذ السدود ذات الاغراض المتعددة والاستفادة من نتائج كرى الانهر وكذلك استثمار المياه الجوفية وانشاء مناطق سياحية وعائمة داخل الانهر اضافة الى امكانية استغلال المصب العام للاغراض الملاحية وكذلك الاستفادة من مياه المصب العام بعد التحلية لاغراض الزراعة وتغذية الاهوار كما يتطلب توفير التخصيصات الماليه المطلوبة ضمن الميزانية الاستثمارية لتأمين تنفيذ المشاريع الجديدة ونشاطات الوزارة المختلفة وتطوير وتحسين المشاريع القائمة.

لقد كانت الاستراتيجية المعدة من قبل وزارة الري في النظام السابق هي لغاية العام ٢٠٠٠ ولم يتم تعديلها منذ اعدادها في عام ١٩٨٢ ويعتبر هذا خلل كبير وواضح ولكننا حاولنا ومنذ تشكيل وزارة الموارد المائية

البدء بوضع استراتيجيات واضحة بدءاً من استراتيجية (٢٠١٠-٢٠١٤) ثم استراتيجية لغاية عام ٢٠٣٠ (وهي خارطة الطريق) ومن الطبيعي ان مثل هذه الاستراتيجية تحتاج الى وقت وجهد وهي بمثابة السياسة المستقبلية للوضع المائي في العراق بشكل متكامل وستحال الى احدى الشركات الاجنبية لتنفيذها والتي تتضمن المتغيرات التي تحصل في المنطقة والعالم وعلى الخطة التشغيلية لدى دول الجوار وزيادة الاستثمار في تطوير الموارد المائية وذلك بانشاء السدود الكبيرة والصغيرة والمشاريع الاروائية والتي يتطلب تنفيذها لزيادة وتنظيم الارواء في المشاريع القائمة والمستقبلية واستصلاح الاراضي وادخال الطرق الحديثة في الري (الري بالرش والتنقيط) في العديد من المشاريع الاروائية اذ أن هذه الطرق تؤدي الى توفير المياه والتي نحن باشد الحاجة اليها في ظروفنا الحالية والمستقبلية، كما تعمل الوزارة وبهمة الان وفي الخطط الاستثمارية القادمة بتحسين شبكات الري والبزل وتبطين القنوات الترابية وجعلها مبطنة مما يقلل الفاقد المائي وعدم التبذير في استعمال المياه وبخاصة وان العراق يواجه شحة في الموارد المائية.

وفي مجال الاستفادة من المياه الجوفية وضمن الاستراتيجية الموضوعية فان خزينها يشكل كميات محدودة وبالامكان استثمارها لاغراض الشرب والزراعة لمساحات محدودة في المناطق البعيدة عن مصادر المياه السطحية، ففي هذا المجال فقد تم حفر (٣٣٤٥) بئراً مائياً منذ ٣٠/٦/٢٠٠٣ لغاية ٣١/٨/٢٠٠٩ وان المخطط ضمن الخطط الاستراتيجية القادمة ان تقوم الهيئة العامة للمياه الجوفية بحفر (١٠٠٠) بئر سنوياً في محافظات العراق كافة اضافة لحفر آبار متعددة للقطاع الخاص.

وتصل الدراسة الى تأشير نسب التلوث في مياه الانهر وتقديم التوجيهات بشأن معالجتها ونحن بدورنا ندعو الى توفير التخصيصات المالية الكافية لتنفيذ المشاريع الاروائية ونشاطات الوزارة ضمن الاستراتيجية الضرورية والمهمة للنهوض بالواقع الاروائي والزراعي في العراق.

ونود في هذا الصدد ان نذكر عدداً من المشاريع المهمة التي ستقوم الوزارة بالمباشرة بتنفيذها ضمن الخطة الاستراتيجية (٢٠١٠-٢٠١٤) ففي مجال السدود الكبيرة سيتم بناء سدود (بخمة وبادوش ومنداوة وعلى نهر الخازر سدي باكرمان وخليكان وسد طق وقره علي وليتان) وتنفيذ المعالجة الجذرية والدائمة للمشاكل الهندسية والجيولوجية نتيجة التآكل الحاصل في اسس سد الموصل الذي يعتبر من اهم واكبر السدود في العراق اضافة الى تنفيذ عدد من السدود الصغيرة في الصحراء الغربية مثل (الغدف وحامر وعرعر) ومن مشاريع الري والاستصلاح التي يتطلب الاستمرار في تنفيذها او المباشرة ببعضها هي : مشروع شرق الغراف وغرب الغراف في محافظتي واسط وذي قار ومشروع سارية ومشروع مهرت في محافظة ديالى ومشاريع (الكفل - الشنافية) وحرية- دغارة وديوانية - شافعية في محافظة الديوانية ومشاريع حلة- هاشمية، وحلة ديوانية في محافظة بابل، ومشروع الجزيرة الجنوبي والشرقي في محافظة نينوى ومشروع الحويجة واكمال مشروع ري كركوك، ومشروع الرميثة والمثنى ومشروع فلوجة- العامرية في محافظة الانبار ومشروع شط العرب ومشاريع مخمور وشاموك في محافظة اربيل ومشروع شهرزور في محافظة السليمانية ومشروع الخازر- كومل في محافظة دهوك.

إن المساحات المطلوب استصلاحها خلال الخطة الاستراتيجية القادمة يبلغ (٧،٢) مليون دونم وان المخطط للاستصلاح خلال الخطة (٢٠١٠-٢٠١٠)

(٢٠١٤) يبلغ (٤) مليون دونم موزعة بين المحافظات وكما مبينة في الجدول الآتي:-

المحافظة	المساحة المطلوب استصلاحها من ٢٠١٤-٢٠١٠ (الف دونم)	المحافظة	المساحة المطلوب استصلاحها من ٢٠١٤-٢٠١٠ (الف دونم)
محافظة واسط	٢٠٠	محافظة بغداد	١٠٠
محافظة ديالى	١٠٠	محافظة صلاح الدين	١٠٠
محافظة الديوانية	٧٠٠	محافظة المثنى	٢٥٠
محافظة بابل	٣١٥	محافظة الانبار	١٠٠
محافظة نينوى	٤٤٠	محافظة البصرة	١٩٠
محافظة كركوك	١٠٠	محافظة اربيل	١٥٠
محافظة ذي قار	٢٩٠	محافظة كربلاء	١٧٠
محافظة ميسان	٣٧٠	محافظة السليمانية	١٧٠
محافظة النجف	١٦٠	محافظة دهوك	١٠٠

لقد اكد العراق وبصورة مستمرة على اهمية تفعيل التعاون الدولي وتوقيع الاتفاقيات المشتركة لمعالجة النقص في المياه الواردة والحد من التنافس على المياه وتغليب لغة الحوار والتعاون في حل المشاكل التي تنجم عن نقص المياه وشحتها في الوقت الحاضر ومستقبلا وايجاد طرق ناجحة في ادارة المياه المشتركة بعد التوصل الى قسمة عادلة ومنصفة بين الدول المتشاطئة اخذين بنظر الاعتبار حقوقنا المكتسبة في المياه المشتركة كما ونوعاً وطبقاً لقواعد القانون والعرف الدولي، وكذلك ضرورة تحقيق مايلزم لتبادل المعلومات الهيدرولوجية والمناخية بين الدول المتشاطئة ولوضع الخطط العلمية لتشغيل السدود المقامة وكذلك للمشاريع المستقبلية.

إن وزارتنا تقيم علاقات جيدة مع دول الجوار وحققت نجاحات كبيرة في هذا المجال بالرغم من انقطاع الحوار مع هذه الدول خلال العهد السابق لأكثر من (٢٠) سنة وتسعى باستمرار من أجل تحقيق تبادل المعلومات والخبرات لاسيما على مستوى الخطط التشغيلية وحل المشاكل العالقة لضمان حصول العراق ونيل حصته العادلة من المياه المشتركة من خلال توقيع اتفاقيات ملزمة مع دول الجوار لضمان قسمة عادلة في المياه المشتركة.

ورغم وجود عدد من المعاهدات والبروتوكولات الثنائية بين العراق ودول الجوار فيما يخص القسمة العادلة والمنصفة والحقوق المكتسبة للأنهار الدولية المشتركة بغية الحصول على حصصنا في هذه المياه إلا أنه لا توجد اتفاقيات ملزمة وفق القوانين والأعراف الدولية مما قد يسبب مشاكل بين هذه الدول في المستقبل ونذكر في هذا المجال المعاهدات والبروتوكولات الآتية:-

- بين العراق وتركيا توجد معاهدة عقدت بين تركيا والحلفاء في لوزان /٢٤/ تموز /١٩٢٢ نصت في مادتها رقم ١٠٩ على (ضرورة الحفاظ على الحقوق المكتسبة لسوريا والعراق في مياه نهري دجلة والفرات) وهناك معاهدة بين تركيا والعراق بتاريخ ٢٩/٣/١٩٤٦ تضمن البروتوكول رقم (١) الملحق بهذه المعاهدة أحكاماً تنظم الانتفاع بمياه نهري دجلة والفرات وان المادة الثالثة من بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا/ كانون الثاني ١٩٧١ تنص على (بحث الطرفان المشاكل المتعلقة بالمياه المشتركة للمنطقة) وهناك بروتوكول بين العراق وتركيا عام ١٩٨٠ انضمت إليه سوريا عام ١٩٨٣ نص على إنشاء لجنة فنية مشتركة للمياه الإقليمية التركية - السورية - العراقية مهمتها دراسة الشؤون المتعلقة بالمياه الإقليمية وخصوصاً حوضي دجلة والفرات.

- بين العراق و سوريا توجد معاهدة بين الدولتين المتدبتين بريطانيا وفرنسا نيابة عن سوريا والعراق عقدت بتاريخ ٢٣ / ١٢ / ١٩٢٠ نصت في مادتها الثالثة على تشكيل لجنة لدراسة أي مشروع سوري قد يؤدي إلى نقص في مياه الفرات بدرجة كبيرة عند اجتيازه للحدود العراقية.

كما انه بتاريخ ١٧ / ٤ / ١٩٨٩ عقد اتفاق بين العراق وسوريا ينص على تقاسم الوارد من مياه نهر الفرات على الحدود التركية - السورية بنسبة ٥٨٪ للعراق و ٤٢٪ لسوريا .

كما يوجد اتفاق بين العراق وسوريا على نصب محطة ضخ سورية على نهر دجلة عام ٢٠٠٢ (اعتمد الاتفاق على اتفاقية الامم المتحدة لعام ١٩٩٧ كمرجعية قانونية)، ينص على نصب سوريا لمحطة ضخ على نهر دجلة أسفل نهر الخابور لسحب كمية مياه قدرها ٢٥٠, ١ مليار م٣ سنوياً، وان ذلك سيكون على الجانب الايمن لنهر دجلة للحدود الدولية المشتركة بين سوريا وتركيا كما وان الضرورة تقتضي تعويض تلك الكمية من المياه الى العراق من خلال زيادة الحصص المائبة في نهر الفرات.

- وبين العراق وإيران تم توقيع بروتوكول القسطنطينية بين إيران والدولة العثمانية عام ١٩١٣ بوساطة بريطانيا وروسيا تضمن التوصل وتحديد تعريف للحدود العثمانية - الفارسية .

وبعد ذلك عقدت معاهدة ١٩٣٧ بعد عرض النزاع على عصبة الامم واستناداً الى بروتوكول الاستانة ١٩١٣ ومحاضر لجنة تحديد الحدود ١٩١٤، الغيت هذه المعاهدة من جانب ايران عام ١٩٦٩ .

ثم توصل العراق وايران الى اتفاقية عام ١٩٧٥ سميت (اتفاقية الجزائر) نصت على إجراء تخطيط شامل للحدود البرية والنهرية الملاحية (شط العرب) وتنظيم الاستفادة من الأنهار الحدودية المشتركة بين البلدين، اعتماداً على ما نص عليه بروتوكول الأستانة ١٩١٣ ومحاضر لجنة تحديد الحدود العراقية - الإيرانية عام ١٩٨٠.

ويتضح مما مر بان الجانبين التركي والايрани ورغم المناقشات والاجتماعات المستمرة معهما ان ليس لديهم رغبة في اية اتفاقيات وترك الامور كما هي واستحواذ كل من تركيا وايران على المياه في بلديهما.

هذا وإن المياه الراجعة من الاستخدامات الزراعية والصناعية والمدنية تكون مصدراً رئيسياً في تلوث مياه الانهر وان التطوير السريع والواسع في اعالي النهرين وبخاصة على نهر الفرات في كل من تركيا وسوريا وكذلك في ايران تؤدي جميعها الى تردي نوعية المياه السطحية في العراق.

منذ عام ٢٠٠٣ ولحد الان قامت وزارة الموارد المائية من خلال تشكيلاتها المختلفة بمجموعة من النشاطات والفعاليات المختلفة من اجل تحسين واقع الموارد المائية ومعالجة الشحة المائية التي تشهدها خلال العام الحالي والاعوام السابقة فقد عملت الوزارة بكل جهدها على التخطيط للاستثمار الامثل للموارد المائية في العراق وتنمية وتطوير استخدامها وادخال التقنيات الحديثة في طرق الري كالري بالرش والتنقيط وتعميمها قدر الامكان في المواقع المناسبة مع استخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) لتطوير اساليب عمل الوزارة من النواحي الفنية والادارية والتنسيق مع القطاعات المستهلكة للمياه وبخاصة مايتعلق بالاستخدامات الزراعية والبلدية

والاستخدامات البشرية وغيرها والمحافظة على المياه السطحية والجوفية من التلوث مع الاهتمام بالناحية البيئية وتوفير الاحتياجات المائية المطلوبة لتنفيذ الخطط الزراعية للموسمين الشتوي والصيفي والتركيز على اعمال استصلاح الاراضي لاستغلال اكبر مساحة ممكنة مع انشاء السدود الكبيرة والصغيرة لغرض خزن المياه وتوليد الطاقة الكهربائية وتنفيذ شبكات ري وبزل حديثة مع منشآت السيطرة على المياه في الانهر والجداول وانشاء النواظم والجسور ومحطات الضخ للري والبزل (وحسب الخطط الاستشارية للدولة) وكذلك القيام بصيانة المشاريع الاروائية القائمة كل ذلك سيؤدي الى تحسين الري وتخليص الاراضي من الملوحة والتغدق وتحسين نوعية الانتاج الزراعي وكذلك الحفاظ على كمية المخزون المائي وفقا للسعات الخزنية للبحيرات وخزانات السدود على نهر دجلة وروافده ونهر الفرات البالغ مجموعها (١٢١،٠٧) مليار م٣ عند المناسيب التشغيلية الاعتيادية بضمنها الخزن الميت (عدا منخفض الرزازة كونه بحيرة صماء مغلقة تستخدم لاغراض فيضانية) لضمان تجهيز المياه للاستخدامات المختلفة وكما موضح في الجدول الاتي :-

سد الموصل	سد دوكان	سد دربندخان	سد حميرين	سد العظيم	بحيرة الثرثار	سد حديثة	بحيرة الحبانية
١١،١١ مليار م٣	٦،٨ مليار م٣	٣ مليار م٣	٢،٠٦ مليار م٣	١،٥ مليار م٣	٨٥ مليار م٣	٨،٢٨ مليار م٣	٣،٣٢ مليار م٣

وكذلك القيام بدراسة التغييرات المناخية في عموم العراق وتأثير الاحتباس الحراري على موضوع الجفاف.

كما تسعى الوزارة الى رسم سياسة جادة بشأن تقليل الهدر على المستوى الحقلّي وتأمين توزيعات المياه بشكل عادل لكافة المستفيدين .

وخلاصة القول ان الايرادات المائية الحالية لنهري دجلة والفرات اقل بكثير من معدلاتها الطبيعية مقارنة بالسنوات السابقة حيث كان المعدل السنوي لواردات عمود نهر دجلة (١٩،٤٣) مليار م٣ ويبلغ المعدل العام لايرادته مع روافده (٤٩،٤٨) مليار م٣ ولنهر الفرات (٣٠،٣) مليار م٣ قبل انشاء مشروع الكاب التركي .

أما معدّل الايرادات المتوقعة بعد اكمال مشروع الكاب فتقدر بـ(٨،٤٥) مليار م٣ لنهر الفرات و(٩،١٦) مليار م٣ لنهر دجلة وذلك بفرضية اكمال المشاريع الخزنّية والاروائية المخطط تنفيذها في تركيا وسوريا وكذلك عند غياب اتفاقية تحدد الحصص المائية لكل بلد.

كما ان الاحتياجات الحالية لمختلف الاستخدامات تبلغ (٦٠) مليار م٣ عدا الاحتياجات لاغراض ادامة الاهوار بالمناسيب المطلوبة والتي تبلغ (١٦) مليار م٣ اما الاحتياجات المستقبلية فتبلغ (٧٦،٩٥٢) مليار م٣ .

شحة المياه - الاسباب .. والمعالجات

د. عبد اللطيف جمال رشيد

وزير الموارد المائية

تموز ٢٠٠٩

يعد موضوع شحة المياه من التحديات الكبيرة التي تواجه العالم في الوقت الحاضر والعراق بوجه خاص بسبب النقص الشديد في واردات نهر دجلة والفرات وقلة سقوط الامطار والثلوج.

ان العراق يعتمد بشكل كبير على المياه السطحية وان معظم موارده تأتي من نهر دجلة وروافده ونهر الفرات وتستفيد من هذين النهرين البلدان الثلاثة تركيا وسوريا والعراق وان لكل بلد خطته الخاصة بأستثمار واستغلال تلك المياه ولذلك يتطلب التنسيق بين الدول الثلاثة وتحديد حصة كل بلد من مياه النهرين وهناك ثلاثة عوامل رئيسة ساعدت في نشوء أزمة المياه الحالية وكان لها تأثيرها الكبير على الموارد المائية في العراق. العامل الاول التغيير المناخي والاحتباس الحراري الذي ادى الى ظاهرة الجفاف وشمل منطقة الشرق الاوسط برمتها وليس العراق فقط مما نتج عنها تناقص كبير في كمية سقوط الامطار والثلوج وتدني واضح في الايرادات المائية لنهر دجلة والفرات.

والعامل الثاني والمهم هو تصرفات دول الجوار المتشاطئة معنا على نهر دجلة والفرات ونقصد بها الخطة التشغيلية لتركيا وسوريا ويران بالنسبة

للموارد المائية حيث توجد عدد من السدود المقامه على نهر الفرات داخل تركيا وسوريا ومن خلال خططها يمكن السيطرة على كميات المياه الوارده اليها وخزنها اما بالنسبة لروافد نهر دجلة فأن ايران قامت بأنشاء عدد من السدود مما اثر على بعض روافد نهر دجله بالاضافه الى تحويل مجرى نهري الكارون والكرخة التي تصب في مجرى شط العرب ومن خلال لقاءاتنا مع المسؤولين في كل من تركيا وسوريا وايران فاننا نركز على تأمين وزيادة الحصه المائية الضرورية للعراق وضمان الشراكة العادلة في المياه في الوقت الحاضر وفي المستقبل وبما ينسجم مع التوسع الحاصل في الاراضي الزراعية وزيادة عدد السكان وكذلك تبادل المعلومات الهايدرولوجية وبنفس الوقت من اجل معرفة كاملة عن خططهم المستقبلية والاستراتيجية لبناء منشآت الموارد المائية على الانهر المشتركة ومن الضروري اخذ موافقة العراق على الخطة التشغيلية للمشاريع المستقبلية على نهري دجلة والفرات وذلك لتأثيرها على كمية ونوعية المياه.

والعامل الآخر الذي لا يقل أهمية يتعلق بإدارة المياه داخل العراق فالحكومات السابقة اهملت الموارد المائية ولم تضع خطط واضحة لاستخدامها وان معظم مشاريعنا تحتاج الى صيانة و الى تطوير فالمشكلة المائية قديمة واليوم نمتلك أكثر من (١٢٠) ألف كيلومتر من القنوات والمبازل الرئيسية والثانوية والمجمعة والحقلية معظمها يحتاج الى صيانة وهناك عدد كبير من محطات الضخ في وضع سيء وتحتاج الى صيانة واعادة تأهيل ثم ان الاعشاب المائية وعوامل التلوث البيئي تنتشر في الانهر الرئيسية والفرعية وقد بدأنا في السنوات الاخيرة نعمل بمواصفات علمية وفنية واقتصادية لاصلاح الوضع ولابد ان نعمل ايضا على التركيز باستخدام طرق الري

الحديثة كالري بالرش والتنقيط وتبطين القنوات لكي نستغل المياه الموجودة بشكل افضل وقد اتخذت الوزارة خطوات جيدة رغم صعوبة الظروف في هذا المجال من ناحية الدراسات والمسوحات والتصاميم والقيام بالتنفيذ في مجال بناء السدود وتبطين القنوات الاروائية واعمال كري الانهر والمجري المائية اضافة الى الاهتمام بصيانة السدود والمنشآت الهيدروليكية مثل سد الموصل وكذلك تنفيذ مشروع المصب العام لجمع مياه البزل من مساحات واسعة في وسط وجنوب العراق وغيرها من المشاريع الاستراتيجية والمهمة الاخرى.

ولابد القول ان الموارد المائية في العراق تتمثل بالمياه السطحية والمياه الجوفية وتشمل المياه السطحية حوض نهر دجلة وروافده ومعظمها من خارج العراق ففي تركيا روافده الرئيسية (باطمان) (وكارزان) وتصب فيه على الضفة اليسرى عدة روافد تشكل الجزء الرئيسي من ايراداته المائية كما ان بعض الانهر الحدودية مع ايران تصب اما في نهر دجلة او في الاهوار.

أما نهر الفرات فله فرعان في تركيا هما (فرات صو) و(مراد صو) ثم يدخل الاراضي السورية ويصب فيه رافد (الساجور) على الضفة اليمنى وثم البليخ والخابور على الضفة اليسرى.

أما شط العرب فيتكون من نهري دجلة والفرات وله رافدان هما (كارون) و(الكرخة) وكلاهما ينبعان من داخل ايران . وفيما يتعلق بخزين المياه الجوفية فإنه يشكل كميات محدودة وبالإمكان استثمارها لاغراض الشرب وزراعة بعض المساحات الزراعية وخاصة في المناطق البعيدة عن مصادر المياه السطحية. وتشكل المياه الراجعة من الاستخدامات الزراعية والصناعية والمدنية مصدراً رئيسياً في تلوث مياه الانهر من خلال زيادة نسبة

الاملاح والعناصر الثقيلة إضافة الى التلوث البكتيري وان التطور السريع والواسع في اعالي النهرين وخاصة نهر الفرات في كل من تركيا وسوريا ادى الى تردي نوعية المياه.

إن توقعات الوزارة المستقبلية تؤكد ان مياه نهري دجلة والفرات والزاب الكبير والزاب الصغير ونهر العظيم ونهر ديبالى ستتأثر تأثيراً كبيراً كماً ونوعاً بسبب اقامة دول اعالي النهر (تركيا- سوريا- ايران) للسدود والمشاريع الخزنية والتوسع في استغلال المساحات الزراعية في هذه الدول إذ ستبلغ الزيادة في نسب الملوحة في مياه نهري دجلة والفرات ضعف ماكانت عليه عام ٢٠٠٦. كما ان وضع العراق الجغرافي بأعباءه دولة المصب يضعه في موقف حرج ويتأثر سلباً بأجراءات الدول الواقعة أعلى مجرى النهرين وتؤثر على كمية الايرادات الواردة الى العراق.

لقد سعى العراق ومنذ وقت مبكر الى استئناف الحوار مع الدول المتشاطئة وتم عقد عدة لقاءات واجتماعات ثنائية وثلاثية بين العراق وتركيا وسوريا على المستوى الوزاري وعلى مستوى اللجان الفنية في الدول الثلاثة تم خلالها مناقشة العديد من المواضيع المتعلقة بالمياه المشتركة بغية التوصل الى اتفاق يضمن الحصص المائية للعراق طبقاً للمواثيق والاعراف الدولية والاتفاقيات الثنائية كما دعا العراق وبشكل مستمر ومن خلال المؤتمرات والمحافل الدولية الى تطوير قواعد القانون الدولي والاتفاقيات الدولية التي تنظم العمل في قطاعات المياه المختلفة وفي مقدمتها اتفاقيات التقاسم العادل والمنصف للمياه والسيطرة والحد من التلوث في مجاري المياه واتفاقيات التنوع البيئي من خلال استكمال اجراءات الانتماء والمصادقة عليها لتدخل حيز التنفيذ حيث سعى العراق الى تكثيف جهوده السياسية والدبلوماسية

من اجل حث واقناع الدول العربية على المصادقة على اتفاقية الامم المتحدة لاستخدام المجاري المائية للاغراض غير الملاحية لعام ١٩٩٧ لضمان دخولها حيز النفاذ حسب المادة (٣٦) من الاتفاقية والتي تنص على وجوب مصادقة (٣٥) دولة حيث صادقت على الاتفاقية لحد الان (١٦) دولة هي (العراق- الاردن- لبنان- ليبيا- قطر- سوريا- المانيا- فنلندا- النرويج- هنغاريا- هولندا- السويد- البرتغال- اوزبكستان- افريقيا الجنوبية- ناميبيا) وهناك (٦) دول اخرى وقعت على الاتفاقية ولم تصادق عليها (اليمن- تونس- بارغواي- فنزويلا- ساحل العاج- لوكسمبورغ).

إذ مثلت هذه الاتفاقية تلخيصاً جيداً لجميع محاولات القوننة السابقة والاجتهادات القانونية ذات الصلة بالمياه الدولية المشتركة، وقد اشتركت جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة وغير الاعضاء فيها بصياغة هذا القانون منذ عام (١٩٧٠) حتى تاريخ التصديق عليه من خلال عمل لجنة القانون الدولي في الدورة الحادية والخمسين الجلسة (٩٩) بتاريخ ٢١ / ايار / ١٩٩٧ بموافقة (١٠٣) دولة وامتناع (٢٧) دولة عن التصويت واعتراض (٣) دول وبذلك اصبح هذا القانون (قانون المياه الدولي العرفي) اتفاقية شاملة بين الدول التي تشترك فيما بينها بمياه دولية مشتركة، مع مراعاة التنوع الذي تتسم به المجاري المائية والخصائص والظروف البيئية والجغرافية التي تميز كل مجرى مائي دولي عن الاخر، لذلك لجأ القانون الى أسلوب (الاتفاقية الشاملة) الذي يوفر للدول المتشاطئة الاطراف المبادئ والقواعد العامة التي تحكم استخدامات المجاري المائية الدولية للاغراض غير الملاحية كما يوفر للدول الاطراف المبادئ التوجيهية للتفاوض بشأن ما ستعقده من اتفاقات ومعاهدات.

كما اكد العراق على اهمية تفعيل التعاون الدولي ما بين الدول للحد من نقص المياه والحد من التنافس على المياه وتغليب لغة الحوار والتعاون في حل المشكلات الناجمة عن نقص المياه الراهنه والمستقبلية مع ايجاد وسائل فعالة لادارة المياه المشتركة بعد التوصل لقسمة عادلة ومنصفه بين الدول المتشاطئة وانشاء منظومة اقليميه لادارتها ووضع الاليات الحديثة والفعاله لاستغلال تلك الموارد وبما يضمن عدم حدوث مشاكل مستقبلاً وكذلك تبادل المعلومات الهيدرولوجية والمناخية بين دول الحوض من خلال انشاء منظومات ادارة الاحواض المائية بعد التوصل الى قسمة عادلة للمياه بين دول الحوض إضافة الى خطط التشغيل الحالية لمشاريع السدود المقامة وكذلك تنفيذ المشاريع المستقبلية ضمن احواض الانهر المشتركة (دجلة والفرات) ونحن بدورنا نقيم علاقات جيدة مع دول الجوار ونسعى باستمرار من اجل تحقيق تبادل المعلومات والخبرات لاسيما على مستوى الخطط التشغيلية والمعلومات الفنية وحل المشاكل العالقة لضمان حصول العراق على حصته العادلة من المياه.

ورغم وجود عدد من الاتفاقيات الثنائية بين العراق ودول الجوار فيما يخص القسمة العادلة والمنصفة للانهار الدولية الا ان عدم تفعيل هذه الاتفاقيات وفق المواثيق والاعراف الدولية ادى الى عدم العمل بها وتعطيلها مما قد يسبب مشاكل حقيقية بين هذه الدول في المستقبل. ومن أهم هذه الاتفاقيات هي :-

العراق - تركيا

- معاهدة الصلح بين تركيا والحلفاء في لوزان ٢٤ / تموز / ١٩٢٣ نصت في مادتها رقم ١٠٩ على (ضرورة الحفاظ على الحقوق المكتسبة لسوريا والعراق في مياه نهري دجلة والفرات). معاهدة بين تركيا والعراق بتاريخ ١٩٤٦١٣١٢٩ تضمن البروتوكول رقم واحد الملحق بهذه المعاهدة أحكاماً تنظم الانتفاع بمياه كل من نهري دجلة والفرات .

- بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين العراق _ تركيا يناير ١٩٧١ وتنص المادة الثالثة منه على ما يلي (بحث الطرفان المشاكل المتعلقة بالمياه المشتركة للمنطقة).

- بروتوكول بين العراق و تركيا عام ١٩٨٠ انضمت إليه سورية عام ١٩٨٣ نص على إنشاء لجنة فنية مشتركة للمياه الإقليمية التركية- السورية- العراقية مهمتها دراسة الشؤون المتعلقة بالمياه الإقليمية وخصوصاً حوضي دجلة والفرات .

العراق - سوريا

- معاهدة بين الدولتين المتدبتين بريطانيا وفرنسا نيابة عن سورية والعراق بتاريخ ٢٣ / ١٢ / ١٩٢٠ نصت في مادتها الثالثة على تشكيل لجنة لدراسة أي مشروع سوري قد يؤدي إلى نقص في مياه الفرات بدرجة كبيرة عند اجتيازه للحدود العراقية .

- اتفاق سوري - عراقي مؤقت عقد في بغداد بتاريخ ١٧ / ٤ / ١٩٨٩ ينص على تقاسم الوارد من مياه نهر الفرات على الحدود السورية - التركية المشتركة بنسبة ٥٨ ٪ للعراق و ٤٢ ٪ لسورية .

- اتفاق نصب محطة ضخ سورية على نهر دجلة عام ٢٠٠٢ (اعتمد الاتفاق اتفاقية الامم المتحدة لعام ١٩٩٧ كمرجعية قانونية) ، ينص على نصب سوريا لمحطة ضخ على نهر دجلة في أسفل نهر الخابور لسحب كمية مياه قدرها ٢٥٠ , ١ مليار م٣ سنوياً ، وان ذلك سيكون على الجانب الايمن لنهر دجلة للحدود الدولية المشتركة بين سوريا وتركيا كما ان الضرورة تقتضي تعويض تلك الكمية الى العراق من خلال زيادة الحصص المائية في نهر الفرات.

العراق - إيران

بروتوكول القسطنطينية ١٩١٣

تم توقيع بروتوكول في القسطنطينية بين إيران والدولة العثمانية عام ١٩١٣ بوساطة بريطانيا وروسيا تضمن التوصل وتحديد إلى تضمن تعريفا للحدود العثمانية - الفارسية .

معاهدة ١٩٣٧

تم عقد هذه المعاهدة بعد عرض النزاع على عصبة الامم واستناداً الى بروتوكول الاستانة ١٩١٣ ومحاضر لجنة تحديد الحدود ١٩١٤ ، الغيت هذه المعاهدة من جانب ايران عام ١٩٦٩ .

اتفاقية الجزائر ١٩٧٥

توصل العراق وإيران عام ١٩٧٥ الى اتفاق نص على إجراء تخطيط شامل للحدود البرية والنهرية الملاحية (شط العرب) وتنظيم الاستفادة من الأنهار الحدودية المشتركة بين البلدين ، اعتماداً على ما نص عليه بروتوكول الأستانة

١٩١٣ ومحاضر لجنة تحديد الحدود ١٩١٤، تم إلغاء الاتفاقية من جانب العراق عند اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية عام ١٩٨٠. ولأهمية موضوع المياه حالياً نتيجة الشحة الشديدة التي تمر بها البلاد ظهرت بعض التصريحات في وسائل الاعلام تفتقر الى الدقة والموضوعية في نقل المعلومة الصحيحة عن الوضع المائي الحالي في البلد وبالتالي قد تؤدي الى سوء فهم للوضع الراهن المتعلق بالموارد المائية وعليه يجب توخي الدقة في مثل هذه التصريحات وبالامكان التنسيق مع وزارة الموارد المائية باعتبارها الجهة المعنية بالموارد المائية لتزويدهم بالمعلومات والاحصائيات والارقام الحقيقية وكل مايتعلق بالموقف المائي.

كما قامت الوزارة من جانبها بمجموعة من النشاطات والفعاليات المختلفة من اجل تحسين واقع الموارد المائية ومعالجة الشحة المائية التي تشهدها خلال العام الحالي والاعوام السابقة فقد عملت الوزارة بكل جهدها على التخطيط للاستثمار الامثل للموارد المائية في العراق وتنمية وتطوير استخدامها وادخال التقنيات الحديثة في طرق الري كالري بالرش والتنقيط وتعميمها قدر الامكان في المواقع المناسبة مع استخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) لتطوير اساليب عمل الوزارة من النواحي الفنية والادارية والتنسيق مع القطاعات المستهلكة للمياه وبخاصة مايتعلق بالاستخدامات الزراعية والبلدية والاستخدامات البشرية وغيرها والمحافظة على المياه السطحية والجوفية من التلوث مع الاهتمام بالناحية البيئية وتوفير الاحتياجات المائية المطلوبة لتنفيذ الخطط الزراعية للموسمين الشتوي والصيفي والتركيز على اعمال استصلاح الاراضي لاستغلال اكبر مساحة ممكنة مع انشاء السدود الكبيرة والصغيرة لغرض خزن المياه وتوليد الطاقة

الكهربائية وتنفيذ شبكات ري وبزل حديثة مع منشآت السيطرة على المياه في الانهر والجداول وانشاء النواظم والجسور ومحطات الضخ للري والبزل (وحسب الخطط الاستشارية للدولة) وكذلك القيام بصيانة المشاريع الاروائية القائمة كل ذلك سيؤدي الى تحسين الري وتخليص الاراضي من الملوحة والتغدق وتحسين نوعية الانتاج الزراعي وكذلك الحفاظ على كمية المخزون المائي في بحيرات وخزانات السدود والقيام بدراسة التغييرات المناخية في عموم العراق وتأثير الاحتباس الحراري على موضوع الجفاف . كما تسعى الوزارة الى رسم سياسة جادة بشأن تقليل الهدر على المستوى المحلي وتأمين توزيعات المياه بشكل عادل لكافة المستفيدين .

وخلاصة القول ان الايرادات المائية الحالية لنهري دجلة والفرات اقل بكثير من معدلاتها الطبيعية مقارنة بالسنوات السابقة حيث كان المعدل السنوي لسوارادات عمود نهر دجلة (١٩،٤٣) مليار م٣ و يبلغ المعدل العام لايرادته مع روافده (٤٩،٤٨) مليار م٣ ولنهر الفرات (٣٠،٣) مليار م٣ قبل انشاء مشروع الكاب التركي .

أما معدل الايرادات المتوقعة بعد اكمال مشروع الكاب فتقدر بـ(٨،٤٥) مليار م٣ لنهر الفرات و(٩،١٦) مليار م٣ لنهر دجلة وذلك بفرضية اكمال المشاريع الخزنية والاروائية المخطط تنفيذها في تركيا وسوريا وكذلك عند غياب اتفاقية تحدد الحصص المائية لكل بلد .

كما ان الاحتياجات الحالية لمختلف الاستخدامات تبلغ (٦٠) مليار م٣ عدا الاحتياجات لاغراض ادامة الاهوار بالمناسيب المطلوبة والتي تبلغ (١٦) مليار م٣ . أما الاحتياجات المائية المستقبلية فتبلغ (٧٦،٩٥٢) مليار م٣ .



المؤلف في سطور

- من مواليد مدينة السليمانية وفيها أكمل تعليمه الابتدائي والثانوي.
- حصل على بعثة الحكومة العراقية أيام عبد الكريم قاسم الى المملكة المتحدة ليحصل شهادة البكالوريوس من جامعة ليفربول وشهادتي الماجستير والدكتوراه من جامعة مانجستر متخصصاً في الهندسة الهيدروليكية.
- بعد نيل الدكتوراه أشرف كمهندس ومدير للمشاريع مع الشركات الاستشارية البريطانية على عدد كبير من مشاريع التنمية في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا.
- عمل مديراً للمشاريع مع منظمة الفاو (FAO) التابعة للأمم المتحدة كما عمل كمستشار هندسي مع البنك الدولي.
- أحد الناشطين في الحركة الكوردية وقياديا بارزاً في الحزب الديمقراطي الكردستاني حتى تأسيس حزب الاتحاد الوطني الكردستاني وأصبح ممثلاً للجبهة الكوردية في المعارضة العراقية في الخارج.
- أنتخب لعضوية قيادة المؤتمر الوطني العراق عام ١٩٩٢ حتى سقوط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣.
- أصبح وزيراً للموارد المائية في العراق ما بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠١٠.
- تسنّم منصب المستشار الأقدم لرئيس الجمهورية منذ عام ٢٠١٠ ولحد الآن.